الفصل الثالث: الإدارة

مقدمة عامة

تميّزت الدولة المملوكية (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) بإدارة متقنة التنظيم إلى حدّ كبير، جمعت تجارب وتقاليد الدول والدويلات الإسلامية التي سبقتها.

كان على رأس هذه الدولة سلطان مقيم في القاهرة، وإلى جانبه خليفة من بقايا نسل العباسيين، استقدمه إليه الملك الظاهر بيبرس بعد سقوط بغداد بأيدي المغول، وذلك لإضفاء شرعيّة دينية على السلطنة الجديدة.

قسمت السلطنة المملوكية إلى عدة ممالك كبيرة كانت من بينها الممالك الشامية.

والممالك الشامية بدورها جزّئت إلى ست «ممالك» هي: دمشق، حلب، طرابلس، حماه، صفد، والكرك. تضاف إليها بعض «النيابات» المستقلة: غزة، حمص، ملطية عندما تدعو الحاجة. ولم يختلف التنظيم العسكري والإداري في الممالك الشاميّة عن التنظيم القائم في مصر إلا بالحجم. فكان لكل «مملكة» في الشام عسكرها الخاص، ودواوينها الخاصة، وكانت القرارات السياسية تصدر من القاهرة فيطبقها «نواب السلطنة» في الشام كل في مملكته[١].

يطلق القلقشندي تسمية القواعد على هذه «الممالك» الست التي تحمل أيضاً تسمية «النيابات»، ويذكّرنا بأن كل واحدة منها كانت في ما سبق مملكة مستقلة تحت سلطة سلطان على عهد الأيوبيين[٢].

ولا غضاضة في القول بأن ما سيستتبع في هذا الفصل من كلام على الإدارة مأخوذ في القسم الأكبر منه عن **صبح الأعشى** للقلقشندى، مع الإستناد

LAU - Riyad Nassar Library

إلى مفهوم الوظيفة عند ابن فضل الله العمري الذي أخذ عنه القلقشندي ولأنه المصدر الذي عني بجمع المعلومات الوافرة عن نيابة طرابلس، بالقياس على غيره من المصنّفات التاريخية المملوكية التي لن نسقطها، طبعاً، من حسابنا.

والمنهجية المتبعة في هذا الفصل، هي إياها تلك المتبعة في كل البحث، من حيث عرض النّص أولاً ثم يأتي بعده الشرح والربط بالمؤسسات السابقة للفترة أو المؤسسات العامة، الي تشكل تلك القائمة في طرابلس جزءاً منها، ومقارنة ذلك بما نجده في دمشق وحلب وصفد.

وبذلك، نكون قد انطلقنا من الجزء الذي هو طرابلس ونيابتها لربطه بالكل، أي المؤسسات العامة في الدولة الإسلامية، ومن الضروري التنبيه إلى أنه مع فقدان الوثائق الإدارية في العصور الوسطى، يمكن اعتبار نصوص نسخ المعاملات الإدارية الوارد ذكرها عند ابن فضل الله العمري وعند القلقشندي بمثابة وثائق فعلية، تعرّفنا، بعد تحليلها إلى الواقع الإداري العملي، الفعلي، الذي سنحاول ربطه قدر المستطاع بالتنظيم الإداري النظري والعام، فنجمع بذلك بين النظام الإداري، نظرياً، وتطبيقه العملي.

ومن الضروري التذكير بأن هذه الوثائق، على أهميتها، قد لاتعطينا معلومات واضحة، دقيقة ومفصّلة عن حيثيات كل وظيفة على حدة، لأن الطابع الإنشائي يطغى عليها.

أولاً: التقسيم الإداري

كانت نيابة طرابلس من قواعد المملكة الشامية ومكوّنة من جزئين (جملتين) أساسيين:

الجزء الأول (الجملة الأولى): الحاضرة.

الجزء الثاني (الجملة الثانية): النواحي والأعمال.

وكانت الأعمال على قسمين:

القسم الأول: الأعمال الكبار التي يكاتب أهلها عن الأبواب السلطانية وهي على ضربين.

أ ـ الضرب الأول: مضافاتها نفسها وهي ست نيابات

ب ـ الضرب الثاني: قلاع الدعوة.

القسم الثاني: الأعمال الصغار، وهي ستة أعمال[٣].

أ ـ الجزء الأول (الجملة الأولى): الحاضرة

وهي، على حدّ رواية القلقشندي[٤]: «بفتح الهمزة وسكون الطاء وفتح الراء المهملتين ثم ألف وباء موحدة ولام مضمومتين وسين مهملة في الآخر». قال السمعاني[٥]: «وقد تسقط الألف منها فرقاً بينها وبين طرابلس التي في الغرب، وأنكر ياقوت في المشترك[٦]: سقوطها وعاب على المتنبي حذفها منها في بعض شعره. قال في «الروض العطار»[٧]: ومعنى أطرابلس فيما قيل ثلاث مدن، وقيل مدينة الناس. وهي مدينة من سواحل حمص واقعة في الإقليم الرابع. قال في «كتاب الأطوال»[٨]: طولها تسع وخمسون درجة وأربعون دقيقة، وعرضها أربع وثلاثون درجة. وكانت في الأصل من بناء الروم[٩] فلما فتحها المسلمون في سنة ثمان وثمانين وستمائة في الأيام الأشرفية «خليل بن قلاوون»[١٠] رحمه الله، خرّبوها وعمروا مدينة على نحو ميل منها وسمّوها باسمها، وهي الموجودة الآن.

LAU - Riyad Nassar Library

وبما أن طرابلس كانت نيابة بعيدة إلى حدّ ما عن قلب العاصمة، القاهرة، فأضحت هي بالذات وبعض ولاياتها أيضاً منفى لمن يريد السلطان أبعادهم عنه لأسباب جوهرية أو مزاجية. وتقدم المصادر التاريخية حالات كثيرة لأمراء أخرجوا من القاهرة إلى طرابلس ومن هذه الحالات نجد الآتية:

فالسلطان الناصر فرج أخرج آقوش نائب الكرك من مصر إلى طرابلس تخلصاً من ثقله عليه(١١). كما انتهى نفياً إلى طرابلس سيف الدين بهادر نائب الكرك(١٢). كما أخرج السلطان الأمير أحمد شاد الشر بخاناه منفياً إلى طرابلس لميله مع بشتك(١٣) وتوفي في طرابلس الكاتب والشاعر الأمير صلاح الدين يوسف بن أسعد الدوادار الذي كان قد أخرج إلى البلاد الشامية(١٤). وأرسل الأمير ايدغدي إلى طرابلس بطالاً في عام ٧٥٢ هـ/ ١٣٥١ م(١٥). وبعد عزل نائب الشام الأمير بيدمر الخوارزمي نفي إلى طرابلس(١٦). ونفي إلى طرابلس في عام ٧٧٥ هـ/ ١٣٧٣ م الصاحب الوزير كريم الدين بن الرويهب(١٧). وفي عام ٧٧٧ هـ/ ١٣٧٥ م توفي منفياً في طرابلس الأمير بيبغا العلائي الدوادار(١٨). ونفي إلى طرابلس الأمير قرطاي ثم حمل منها إلى المرقب حيث حبس ثم خنق في عام ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م(١٩). وفي عام ٧٨٢ هـ/ ١٣٨٠ م أرسل الأمير طغاي تمر القبلاوي منفياً إلى طرابلس(٢٠). وفي عام ٨٦٤ هـ/ ١٤٥٩ توفي في طرابلس زين الدين أبو الخير محمد ابن المعلم شمس الدين، المعروف بالنحاس شهرة وصناعة ومكسباً، بعدما أخرجه السلطان جقمق على أقبح وجه منفياً إلى طرابلس(٢١). وفي عام ٨٦٥هـ/ ١٤٦٠ م رسم السلطان بنفي سنطباي قرا الظاهري إلى طرابلس(٢٢). وفي عام ٨٧٩ هـ / ١٤٧٤ م نفي خاير بك إلى طرابلس(٢٣).

ب ـ الجزء الثاني (الجملة الثانية): النواحي والأعمال

١ ـ القسم الأول: الأعمال الكبار

أ = الضرب الأول: النيابات الست(٢٤)

يشرح لنا القلقشندي وضع هذا الضرب من النيابات الست من القسم الأول الذي يضمّ الأعمال الكبار في الجملة الثانية أي النواحي التي تجزّأ إليها نيابة طرابلس، على الشكل التالي:

الأول ـ (عمل حصن الأكراد)

بإضافة حصن واحد الحصون إلى الأكراد الطائفة المشهورة، وهي قلعة من جند حمص، موقعها في الإقليم الرابع. قال في «تقويم البلدان»: والقياس أن طولها ستون درجة وثلاثون دقيقة، وعرضها أربع وثلاثون درجة. قال في «المشترك»: وهي قلعة حصينة مقابل حمص من غربيها، على الجبل المتصل بجبل لبنان نحو مرحلة من حمص. قال في «التعريف»: وهي حصن جليل وقلعة شمّاء، لا تبعد منها السماء. قال: وكانت محل النيابة ومقرّ العسكر قبل فتح طرابلس.

واستعمل حصن الأكراد، إضافة إلى دوره كمركز إداري، سجناً كالمرقب للمغضوب عليهم من السلطة(٢٥).

الثاني ـ (عمل حصن عكّار)

بإضافة حصن إلى عكّار ـ بفتح العين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة وبعدها ألف ثم راء مهملة ـ وهي قلعة على مرحلة من طرابلس في جهة الشرق بوسط جبل لبنان في واد والجبل محيط بها، وشرب أهلها من عين تجري إليها من ذيل لبنان المذكور، ولها ربض ليس بالكبير.

الثالث ـ (عمل بلاطنس)

بفتح الباء الموحدة وبعدها لام ألف ثم طاء مهملة ونون مضمومتان وسين

مهملة في الآخر ـ وهي قلعة بالقرب من مدينة مصياف في جهة الغرب منها على نصف مرحلة، وفي جهة الشمال من طرابلس على نحو مرحلتين. (حالياً بلاطنس هي المهلب)[٢٦].

الرابع ـ (عمل صهيون)

بفتح الصاد المهملة وسكون الهاء وضم الياء المثناة تحت وسكون الواو ثم نون في الآخر ـ وهي قلعة من جند قنّسرين في الإقليم الرابع. قال في «الزيج»: طولها ستون درجة وعشر دقائق، وعرضها خمس وثلاثون درجة وعشر دقائق. وهي من القلاع المشهورة، ذات حصانة ومنعة، مبنيّة على صخر أصمّ، في ذيل جبل يظهر من اللاذقية وبينهما نحو مرحلة، وهي في الشرق عن اللاذقية بميلة إلى الجنوب، وبها المياه الكثيرة حاصلة من الأمطار. وكانت صهيون كالمرقب وكحصن الأكراد سجناً لبعض الأمراء. كما رأينا ذلك في باب أحداث بلاد الشام. ويورد المقريزي بعض من الذين سجنوا فيها[٢٧]

الخامس ـ (عمل اللاذقية)

بألف ولام لازمتين وذال معجمة وقاف مكسورتين وياء مثناة تحت مشدّدة مفتوحة وهاء في آخرها. وهي مدينة من سواحل الشام واقعة في الإقليم الرابع. قال في «الأطوال»: طولها ستون درجة وأربعون دقيقة. وعدّها في «العزيزيّ» من أعمال حمص ثم قال: وهي مدينة جليلة بل هي أجلّ مدينة بالساحل منعة وعمارة، ولها ميناً حسنة، ومنها إلى أنطاكية ثمانية وأربعون ميلا، وقد عدّها في «التعريف»: في جملة ولايات طرابلس على ما كانت عليه إذ ذاك، ثم استقرّت بعد ذلك نيابة، وهي الآن أعظم نيابات طرابلس.

السادس ـ (عمل المرقب)

بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح القاف وباء موحدة في الآخر. وهي قلعة بالقرب من ساحل البحر الروميّ، وموقعها في الإقليم الرابع. قال في «الزيج»: طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة وخمس وأربعون

دقيقة، وهي قلعة حصينة حسنة البناء مشرفة على البحر وعلى نحو فرسخ منها مدينة (بلنياس) بكسر الباء الموحدة واللام وسكون النون وباء مثناة تحت وألف وسين مهملة ـ وفي الغالب تضاف إليها فيقال المرقب وبلنياس، وهي مدينة حسنة على الساحل، ذات مياه وأعين تجري وفواكه كثيرة. قال في «العزيزي»: وبينها وبين أنطرطوس إثنا عشر ميلاً، ولم يتعرض لذكر المرقب في «التعريف»: ولا في «مسالك الأبصار»[٢٨].

ومن الممكن استقراء حدود عمل المرقب بالعودة إلى ما كانت عليه حدوده في آخر العهد الصليبي، كما ورد ذلك في نصّ هدنة السلطان الملك الظاهر بيبرس وبيت الأسبتار في عام ٦٦٩ هـ:

«وعلى أن تكون بلاد المرقب وحدودها من نهر لُدّ ومُقَبِّلاً (جنوباً) ومُغرِّباً إلى حدود بلاد مَرْقَبة المعروفة بها، وحَدّ البيوت المحاذية لسور الربض... وما هو داخل الربض وداخل المرقب... وكلّ ما هو من الموانىء والمراسي البحرية المعروفة جميعها بحصن المرقب: من مينا بلدة إلى مينا القنطرة المجاورة لحدود مَرْقبة...»[٢٩].

وكانت المرقب من الأمكنة التي ينفي السلطان بعض الأمراء إلى قلعتها. فمثلاً نجد الأمير بن جردمر أخي طاز واقبغا الدوادار مسجونين بحصن المرقب، كما أرسل السلطان إليه قاضٍ معروف بسيرته غير الحسنة[٣٠]، ونفي إليه غيرهم. كما كانت مصياف أيضاً مركزاً للنفي. وعرف من الأمراء الذين سجنوا في المرقب:

في ٨٠٠ هـ الأمير شيخ الصفوي بسبب فساده، في ٨٠٤ هـ شيخ المحمودي يسجن حاجب طرابلس وجماعة من الأمراء. سودون طاز ثم جكم في ٨٢٥. برسباي نائب طرابلس يسجن بسبب خسارته أمام التركمان الذين هاجموا صافيتا وعاثوا في بلادها نهباً وحرقاً، وكان معه في السجن الأمير سيف الدين جانبك بن عبد الله. وفي ٨٢٨ توفي الأمير سيف الدين طوغان بن عبد الله قتيلاً بقلعة المرقب بأمر من السلطان. وفي ٨٣٠ هـ سجن تغرى بردى

المحمودي بأمر من السلطان شيخ. وفي ٨٤٣ السلطان يأمر بسجن خمسة أمراء. وفي ٨٥٦ رسم بالأفراج عن جانبك المحمودي من حبس المرقب. وفي ٨٧١ هـ توفي الأمير سيف الدين تمراز مقتولاً بسبب مساوئه. وفي ٨٥٩ هـ سجن يشبك النوروزي.

وعرف من الأمراء حكام المرقب الأمير سنقر الذي نقل في عام ٨٢١ هـ إلى نيابة قلعة دمشق وعيّن مكانه الطنبغا الجاموس. وقد تعرضت قلعة المرقب في عام ٨٠٦ لزلزال هدم جانباً منها[٣١].

أما بالنسبة للضرب الثاني من الأعمال الكبار، فبالعودة إلى معلومات القلقشندي نجد ما يلي:

٢ = الضرب الثاني: قلاع الدعوة (بفتح الدال)

سمّيت بذلك لأنها كانت بيد الإسماعيلية من الشيعة المنتسبين إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وهم يسمون أنفسهم أصحاب الدعوة الهاديّة، وهؤلاء هم المعروفون في ديوان الإنشاء بالقصّاد، وبين العامة بالفداوية. وقد جاء الكلام على معتقدهم (...) وهي سبع قلاع، عظيمة الشأن، رفيعة المقدار. لا تسامى منعة ولا ترام حصانة، وكانت أولاً كلها مضافة إلى طرابلس ثم نقلت مصياف منها إلى دمشق على ما تقدّم ذكره، والبقية على ما كانت عليه من إضافتها إلى طرابلس.

في القرن الخامس عشر، في زمن ابن الشحنة، في النصف الأول منه، كان رؤساء من الإسماعيلية على هذه القلاع وكان ما يتحصل منها عون لهم[٣٢]، وهي ستة أعمال:

الأول ـ (عمل الرصافه)

بألف ولام لازمتين في أولها وراء مهملة مضمومة وصاد مفتوحة بعدها ألف ثم فاء وهاء ـ وهي قلعة بالقرب من مصياف. وبالشأم بلدة أخرى يقال لها الرصافه أيضاً وتعرف برصافة هشام، على أقلّ من مسافة يوم من الجانب الغربي من الفرات.

الثاني ـ (عمل الخوابي)

بفتح الخاء المعجمة والواو ثم ألف وباء موحدة مكسورة وباء في الآخر. وهي قلعة في جهة الشمال من طرابلس على نحو مرحلتين، وقد تقدّم في الكلام على خواصّ الشأم أن بسورها مكاناً لا ينظره ملسوع أو رسوله إلا برأ ذلك الملسوع ولم يضره السم.

الثالث ـ (عمل القدموس)

بفتح القاف والدال المهملة وضم الميم وسكون الواو وسين مهملة في الآخر ـ وهي قلعة بالقرب من الخوابي المقدّمة الذكر، وقد تقدّم في الكلام على خواصّ الشأم أن بها حمّاماً يظهر منه أنواع من الحيات وتمشي بين الناس ولا تضر أحداً البتة. (وهي في القرن العشرين أحد مراكز رئيس الدعوة الإسماعيلية).

الرابع ـ (عمل الكهف)

بفتح الكاف وسكون الهاء وفاء في الآخر. وهي قلعة بالقرب من القدموس على نحو ساعة على نشز جبل مرتفع عال يرى على بعد. (اسمها اليوم الكفّ).

الخامس ـ (عمل المينقه)

يفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت وفتح النون والقاف وهاء في الآخر. وهي قلعة بالقرب من الكهف على نحو ساعة على جبل مرتفع أيضاً. (اسمها اليوم المنقه).

السادس ـ (عمل العلّيقه)

بضم العين المهملة وفتح اللام المشدّدة وسكون الياء المثناة تحت وفتح القاف وهاء في الآخر. وهي قلعة على الجبل المذكور على نحو ساعة من المينقه[٣٣].

٢ ـ القسم الثاني: الأعمال الصغار الستة

أيضاً، نعود مجدداً إلى القلقشندي الذي يحدّد هذه الأعمال الصغار بستة سوى ما نقل في تلك القلاع مما له ولاية[٣٤].

وهذه الأعمال هي:

الأول ـ (عمل انطرطوس).

قال في «اللباب»: بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الطاء وسكون الراء المهملتين وضم الطاء المهملة وسكون الواو وسين مهملة في الآخر، قال في «كتاب الأطوال»: وموضعها حيث الطول ستون درجة، والعرض أربع وثلاثون درجة وعشر دقائق. وهي بلدة بالساحل. قال في «تقويم البلدان»: وهي ثغر لأهل حمص فتحها المسلمون وخرّبوا أسوارها، وهي الآن آهلة. قال: وكان بها مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الثاني ـ عمل جبّة المنيطره.

بإضافة جبّة (بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة المفتوحة وتاء التأنيث) إلى المنيطره (بضم الميم وفتح النون وسكون الياء المثناة تحت وفتح الظاء المعجمة والراء المهملة وهاء في الآخر).

الثالث ـ (عمل الظّنيين)

بألف ولام لازمتين وظاء معجمة مفتوحة مشددة ونون مشددة مكسورة وياء مثناة تحت مكسورة بعدها ياء ثانية ساكنة ثم نون ـ وهي كورة بين مصياف وفامية، وليس بها مقرّ ولاية.

الرابع ـ (عمل بشريّه)

بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وفتح الراء المهملة المشدّدة وسكون الياء المثناة تحت وهاء في الآخر ـ هكذا مكتوب في «التعريف»: والجاري على الألسنة بشراي بإبدال الهاء ياء مثناة تحت.

الخامس ـ (عمل جبله)

بفتح الجيم والباء الموحدة واللام ثم هاء في الآخر ـ وهي بلدة صغيرة بساحل البحر الرومي من الإقليم الرابع. قال في «الأطوال»: طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة وخمس وخمسون دقيقة. وقال في «تقويم البلدان»: القياس أن طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة وخمس وخمسون دقيقة. قال في «العزيزي»: ولها أعمال واسعة، وبينها وبين اللاذقية اثنا عشر ميلا، وبينها وبين أنطاكية ثمانية وأربعون ميلا، وبها مقام إبراهيم بن أدهم رحمه الله[٣٥].

السادس ـ (عمل أنفه)

بفتح الهمزة المقصورة والنون والفاء وبهاء في الآخر. وهي بلدة على البحر الرومي تردها المراكب بقلّة[٣٦].

ثانياً: الوظائف الإدارية في نيابة طرابلس

الإدارة في نيابات السلطنة، كانت صورة مصغّرة لنظام السلطنة في الإدارة المركزية. بحيث أن كلّ نائب كان في الحقيقة سلطاناً في نيابته. وجميع الوظائف التي في حضرة السلطان له نظيره في كلّ مدينة من قواعد المملكة(٣٧).

أ ـ رئاسة التقسيمات الإدارية

وزعت الإدارة في هذا التقسيم الإداري بشكل تراتبي.

فعلى رأس النيابة نائب سلطنة يسوسها، يأتي بعده تدريجاً نوّاب النيابات وولاة الولايات.

واستناداً إلى التقسيم الإداري المذكور سابقاً، كانت نيابة السلطنة مقسمة إدارياً إلى ثلاثة أجزاء أساسية. فهناك الحاضرة مدينة طرابلس أولاً، والنيابات ثانياً، والولايات ثالثاً.

الحاضرة كان يرأسها نائب السلطنة. أما النيابات فكان يرأس كل واحدة منها نائب، وهي على ضربين كما ذكرنا ذلك قبل قليل. فالضرب الأول، وفيه قسمان: القسم الأول وهو النيابات بمضافات نفس أطرابلس، والقسم الثاني وهو نيابات قلاع الدعوة. أما الضرب الثاني فهو الولاة.

ويخبر القلقشندي عن ذلك فيقول:

الجملة الثانية:

فيما هو خارج عن حاضرتها، وهو على ضربين:

١ ـ الضرب الأول: النوّاب، وهم على قسمين.

أ = القسم الأول:

النيابات بمضافات طرابلس نفسها، وبها خمس نيابات كلّهم يكاتبون عن

الأبواب السلطانية في المهمات ونحوها، دون خلاص الحقوق. فإنه يختص بنائب السلطنة بها.

الأولى ـ (نيابة حصن الأكراد) ـ ونيابته أمرة عشرة.

الثانية ـ (نيابة حصن عكّار) ـ ونيابته أمرة عشرة

الثالثة ـ (نيابة بلاطنس) ـ ونيابتها أمرة عشرة.

الرابعة ـ (نيابة صهيون) ـ ونيابتها أمرة عشرة.

الخامسة ـ (نيابة اللاذقية) ـ ونيابتها أمرة عشرة(٣٨).

بَ = القسم الثاني:

نيابات قلاع الدعوة، وهي ست نيابات خارجاً عن مصياف حيث أضيفت إلى دمشق.

الأولى ـ (نيابة (الرصافه) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

الثانية ـ (نيابة الخوابي) ـ وأصل نيابتها امرة عشرة.

الثالثة ـ (نيابة القدموس) ـ وأصل نيابتها امرة عشرة.

الرابعة ـ (نيابة الكهف) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

الخامسة ـ (نيابة المينقه) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

السادسة ـ (نيابة العليقه) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

قلت: وقد أخبرني بعض كتّاب المملكة أن هذه النيابات كلّها استقر فيها أجناد، وبالجملة فإنما يولّي فيها نائب طرابلس بكل حال(٣٩).

٢ ـ الضرب الثاني: الولاة

وبها ولايات ست، وولاة جميعها أجناد، عن نائب طرابلس.

الأولى ـ ولاية أنطرطوس.

الثانية: ولاية جبّة المنيطره.

الثالثة: ولاية الظنّيين.

الرابعة ـ ولاية بشريّه.

الخامسة ـ ولاية جبله.

السادسة ـ ولاية أنفه[٤٠].

وبينما نجد عند القلقشندي ست نيابات في بلاد الدعوة الإسماعيلية، لا تدخل فيها مصياف، يذكر «دومنبين»، نقلاً عن «المقصد» بأنه كان يوجد ست نيابات في قلاع الإسماعيلية، ومن أصلها مصياف الملحقة بنيابة دمشق، وهذه النيابات هي: المرقب، ونائبها أمير طبلخاناه معيّن من الأبواب السلطانية، الكهف ونائبها معيّن من الأبواب السلطانية أيضاً، القدموس، المينقه والعليقه ونوابها يعينون من قبل نائب طرابلس[٤١].

ونائب المرقب أمير عشرين، وهو والي الأعمال الشرقية، وعليه السهر ليلاً ونهاراً على الشواطىء وعلى مراكز المراقبة (الدرك) والسفن (الشواني)[٤٢].

ويعدّد «المقصد» عواصم النيابات في نيابة طرابلس بالتدرج الآتي: اللاذقية، صهيون، حصن الأكراد، بلاطنوس، المرقب (حيث أسلوب التعيين يختلف من عهد الناصر فرج إلى عهد «المقصد»)، حصن عكار، الكهف، المينقه، العليقه، القدموس، الخوابي والرصافه، وأخيراً مصياف سابقاً. وبهذا لا يميّز هذا المصدر بين قلاع الدعوة وغيرها من النيابات، ويذكر المرقب التي لا يأتي القلقشندي على إيراد اسمها بعدما كان قد ذكرها[٤٣].

وبخصوص الولايات الست، يلاحظ بأن لائحة القلقشندي لا تتوافق مع لائحة «التعريف بالمصطلح الشريف» وزبدة كشف الممالك». كما أن «المقصد» يعدّد سبع ولايات هي: انطرطوس، جبّة منيطره، الظنيين، بشريّه، جبله، جبيل، البترون، وفي مكان آخر يذكر: انطرسوس، جبّة المنيطره، الظنيين، بشريّه، جبله، أنفه، البترون، ويذكر أنه لا يوجد مراسلات بين الإدارة في القاهرة وبين الولايات الأخيرة[٤٤].

ومن الأمور التي تثير الدهشة، أن ابن الشحنة، يذكر في أواسط القرن

الخامس عشر الميلادي أن مؤرخاً يدعى ابن عبد الحق يورد أن اللاذقية كانت من أعمال حلب، كما أن جبله قرية في إقطاع الحجوبية في حلب، ثم يؤكد هو، على أن جبله تابعة لطرابلس[٤٥].

ب ـ الوظائف الإدارية

الوظائف الإدارية في نيابة طرابلس تقسم إلى نوعين كبيرين[٤٦]:

النوع الأول: ما هو بحاضرة طرابلس.

النوع الثاني: ما هو خارج عن حاضرتها.

١ ـ النوع الأول: ما هو بحاضرة طرابلس

الوظائف في حاضرة طرابلس، كانت على ثلاثة أصناف[٤٧]:

الصنف الأول: أرباب السيوف.

الصنف الثاني: الوظائف الدينية.

الصنف الثالث: الوظائف الديوانية.

أ = الصنف الأول: أرباب السيوف[٤٨]

كان يوجد في مدينة طرابلس من وظائف أرباب السيوف ما يلي: أ) نائب السلطنة ـ ب) حاجب (عدد ثلاثة) ـ ج) مهمندار ـ د) شاد الدواوين ـ هـ) شاد الخاص ـ و) شاد البريد ـ ز) شاد الميناء ـ ح) نقيب النقباء ـ ط) أميراخور ـ ي) شاد الأوقاف ـ ك) مقدّم البريد ـ ل) أمير أخور البريد ـ م) والي المدينة ـ ن) مقدّم التركمان ـ س) وظائف أخرى غير محددة وكلها يوليها النائب بها.

كان أرباب السيوف في حاضرة طرابلس على طبقتين[٤٩]:

الأولى: من يكتب له تقليد.

الثانية: من يكتب له مرسوم شريف في قطع الثلث، والمجلس السامي.

ـ نائب السلطنة

ـ وصف وظيفة النائب

أضحت طرابلس قاعدة لنيابة السلطنة بعيد طرد الصليبيين منها. وكان أول نائب سلطنة لها سيف الدين بلبان الطباخي المنصوري الذي اتخذ لقب نائب الفتوحات[٥٠].

لماذا اختيرت مدينة طرابلس عاصمة لنيابة السلطنة؟ ولماذا أنشئت هذه النيابة؟

فالجواب على ذلك لا نجده بصورة مباشرة في النصوص التاريخية، ولكن من الممكن استقراؤه من عدة عوامل تاريخية.

فلعلّ نيابة طرابلس، هي تطبيق للتقليد الإداري في العهد الصليبي الذي جعل من طرابلس المدينة عاصمة لكونتية طرابلس.

ولعل من ضرورات نشوء هذه النيابة، التي لم تعرف في تاريخ التقسيم الإداري السابق للعهد الصليبي، والتي كانت المنطقة التي تشملها تابعة في جزء منها لجند دمشق، وجود الجماعات الطائفية المشاغبة، كالموارنة والنصيرية، فأُوجدت هذه النيابة، لضبط هؤلاء، برغم حملات كسروان التي كسرت جناحهم، وأجبرتهم على الركون إلى الهدوء، نسبياً.

كان نائب السلطنة في نيابة طرابلس من أرباب السيوف، ومن أكبر مقدمي الألوف، وهو في الرتبة الثانية من حلب كما في حماه. ويذكر ابن الشحنة أن نائب الشام هو أكبر نوّاب المملكة ثم نائب حلب ثم طرابلس ثم حماه ثم صفد.

وتختلف طرابلس عن حلب ودمشق بأن ليس بها قلعة يكون لها نائب بل نائب السلطنة هو المتسلّم لجميعها والمتصرف فيما لديها من أمر العسكر وغيره[٥١]. وهو يقيم في القلعة[٥٢].

وعند قيام احتفالات تضم نوّاب الشام كان التنظيم تبعاً للرتب تمّ على

الشكل الآتي: ففي عام ٨٢٠هـ عمل السلطان «شيخ» موكباً سلطانياً في الميدان في حلب حضره نوّاب البلاد الشامية والعساكر المصرية، فجلس عن يمين السلطان الأتابك وتحته نائب الشام ثم أمير مجلس، ثم نائب طرابلس ثم جماعة كل واحد في رتبته، وجلس عن يسار السلطان ولده، ثم نائب حلب ثم الأمير آخور الكبير ثم نائب حماه ثم رأس نوبة النوّاب، ثم جماعة إخر كل واحد في منزلته[٥٣].

والنائب نظرياً هو سلطان مختصر في نيابته، فهو المتصرف المطلق التصرّف في كل أمر يراجع في الجيش والمال والخبر أي البريد، وكل ذي وظيفة في النيابة لايتصرف إلا بأمره، ولا يفد أمراً مفصّلاً إلا بمراجعته، وهو يستخدم الجند ويرتّب في الوظائف، وأما ما هو جليل منها كالوزراء والقضاة وكتابة السرّ والجيش فإنه ربما عرض على السلطان من يصلح وقلّ أن لا يجاب[٥٤]. ولكن نائب طرابلس لا يحمل لقب «ملك الأمراء»، لأن قاعدة الملك في الشام هي فقط لدمشق[٥٥] وسلطته على موظفيه برغم إرتباطها على صعيد القضاء بالسلطان، لا تحول دون أن يكون سيفه مسلطاً عليهم فالنائب آياس حكم على القاضي المالكي ابن الأذرعي في عام ٧٩٤ / ١٣٩١ بكفره فسحب إلى دمشق وحكم بإسلامه[٥٦].

ويحكي القلقشندي[٥٧] قصة ترتيب النيابة في طرابلس فيقول:

«وأما ترتيب النيابة بها فإن النائب يركب في يومي الاثنين والخميس في دار النيابة، ويخرج في موكبه من الأمراء والأجناد حتى يأتي ساحل البحر، ثم يعود إلى دار النيابة ومعه جميع الأمراء والأجناد، خلا الأمير المقدّم فإنه لا يحضر معه إلى دار النيابة. وإذا حضر النائب إلى دار النيابة جلس في دار العدل بصدر الإيوان وليس بها كرسيّ سلطنة، ويجلس قاضيان: شافعيّ وحنفيّ عن يمينه، ومالكيّ وحنبليّ عن يساره، ووكيل بيت المال تحت القاضي المالكي، ويجلس كاتب السر أمامه على القرب من يساره وكتّاب الدست خلفه، وحاجب الحجّاب جالس أمام النائب على القرب منه، ويأخذ الحجّاب الصغار القصص ويناولوها

ـ نائب السلطنة

ـ وصف وظيفة النائب

أضحت طرابلس قاعدة لنيابة السلطنة بعيد طرد الصليبيين منها. وكان أول نائب سلطنة لها سيف الدين بلبان الطباخي المنصوري الذي اتخذ لقب نائب الفتوحات[٥٠].

لماذا اختيرت مدينة طرابلس عاصمة لنيابة السلطنة؟ ولماذا أنشئت هذه النيابة؟

فالجواب على ذلك لا نجده بصورة مباشرة في النصوص التاريخية، ولكن من الممكن استقراؤه من عدة عوامل تاريخية.

فلعلّ نيابة طرابلس، هي تطبيق للتقليد الإداري في العهد الصليبي الذي جعل من طرابلس المدينة عاصمة لكونتية طرابلس.

ولعل من ضرورات نشوء هذه النيابة، التي لم تعرف في تاريخ التقسيم الإداري السابق للعهد الصليبي، والتي كانت المنطقة التي تشملها تابعة في جزء منها لجند دمشق، وجود الجماعات الطائفية المشاغبة، كالموارنة والنصيرية، فأُوجدت هذه النيابة، لضبط هؤلاء، برغم حملات كسروان التي كسرت جناحهم، وأجبرتهم على الركون إلى الهدوء، نسبياً.

كان نائب السلطنة في نيابة طرابلس من أرباب السيوف، ومن أكبر مقدمي الألوف، وهو في الرتبة الثانية من حلب كما في حماه. ويذكر ابن الشحنة أن نائب الشام هو أكبر نوّاب المملكة ثم نائب حلب ثم طرابلس ثم حماه ثم صفد.

وتختلف طرابلس عن حلب ودمشق بأن ليس بها قلعة يكون لها نائب بل نائب السلطنة هو المتسلّم لجميعها والمتصرف فيما لديها من أمر العسكر وغيره[٥١]. وهو يقيم في القلعة[٥٢].

وعند قيام احتفالات تضم نوّاب الشام كان التنظيم تبعاً للرتب تمّ على

الشكل الآتي: ففي عام ٨٢٠هـ عمل السلطان «شيخ» موكباً سلطانياً في الميدان في حلب حضره نوّاب البلاد الشامية والعساكر المصرية، فجلس عن يمين السلطان الأتابك وتحته نائب الشام ثم أمير مجلس، ثم نائب طرابلس ثم جماعة كل واحد في رتبته، وجلس عن يسار السلطان ولده، ثم نائب حلب ثم الأمير آخور الكبير ثم نائب حماه ثم رأس نوبة النوّاب، ثم جماعة إخر كل واحد في منزلته[٥٣].

والنائب نظرياً هو سلطان مختصر في نيابته، فهو المتصرف المطلق التصرّف في كل أمر يراجع في الجيش والمال والخبر أي البريد، وكل ذي وظيفة في النيابة لايتصرف إلا بأمره، ولا يفد أمراً مفصّلاً إلا بمراجعته، وهو يستخدم الجند ويرتّب في الوظائف، وأما ما هو جليل منها كالوزراء والقضاة وكتابة السرّ والجيش فإنه ربما عرض على السلطان من يصلح وقلّ أن لا يجاب[٥٤]. ولكن نائب طرابلس لا يحمل لقب «ملك الأمراء»، لأن قاعدة الملك في الشام هي فقط لدمشق[٥٥] وسلطته على موظفيه برغم إرتباطها على صعيد القضاء بالسلطان، لا تحول دون أن يكون سيفه مسلطاً عليهم فالنائب آياس حكم على القاضي المالكي ابن الأذرعي في عام ٧٩٤ / ١٣٩١ بكفره فسحب إلى دمشق وحكم بإسلامه[٥٦].

ويحكي القلقشندي[٥٧] قصة ترتيب النيابة في طرابلس فيقول:

«وأما ترتيب النيابة بها فإن النائب يركب في يومي الاثنين والخميس في دار النيابة، ويخرج في موكبه من الأمراء والأجناد حتى يأتي ساحل البحر، ثم يعود إلى دار النيابة ومعه جميع الأمراء والأجناد، خلا الأمير المقدّم فإنه لا يحضر معه إلى دار النيابة. وإذا حضر النائب إلى دار النيابة جلس في دار العدل بصدر الإيوان وليس بها كرسيّ سلطنة، ويجلس قاضيان: شافعيّ وحنفيّ عن يمينه، ومالكيّ وحنبليّ عن يساره، ووكيل بيت المال تحت القاضي المالكي، ويجلس كاتب السر أمامه على القرب من يساره وكتّاب الدست خلفه، وحاجب الحجّاب جالس أمام النائب على القرب منه، ويأخذ الحجّاب الصغار القصص ويناولوها

إلى حاجب الحجّاب فيدفعها لكاتب السر، ويفصل المحاكمات، ثم ينفض المجلس ويمدّ السماط فيأكلون وينصرفون كما في غيرها».

ويذكر القلقشندي[٥٨]، أن نائب السلطنة في طرابلس هو من طبقة من يكتب له تقليد، ومرسومه في قطع الثلثين، ولقبه «الجناب العالي» مع الدعاء بمضاعفة النعمة..

ويدرج الكاتب المذكور أعلاه نسخة تقليد شريف بنيابة طرابلس سنورد نصّه لنستخرج منه مباشرة وظيفة نائب السلطنة فيقول:

«النيابة الثالثة: نيابة طرابلس، ووظائفها التي جرت العادة بالكتابة فيه من الأبواب السلطانية على نوعين:

النوع الأول، ما هو بحاضرة طرابلس، وهي على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: أرباب السيوف، وهم على طبقتين:

الطبقة الأولى: من يكتب له تقليد.

وهو نائب السلطنة بها. ومرسومه في قطع الثلثين، ولقبه «الجناب العالي» مع الدعاء بمضاعفة النعمة.

وهذه نسخة تقليد شريف بنيابتها (. . .)

وبعد، فإن أولى من تفترّ الثغور بإيالته، عن شنب النصر، وترمي الحصون بكفالته، من شام من العدا برقها بشرر كالقصر، وتقسّم السواحل بمهابته، من جاور من أهل الكفر بحرها بين الحصد والحصر، وتمنع عزماته شواني العدا أن تدبّ عقاربها، أو تركب اللجج بغير أيامه مراكبها، أو ينتقل عن ظهر البحر إلى غير سيوفه أو قيوده محاربها ـ من لم يزل في نصرة الدين لامعاً كالبرق شهابه، زاخراً كالبحر عبابه، واصبا على الشرك عذابه، ظاميا إلى موارد الوريد سيفه، سارياً إلى قلوب أهل الكفر قبل جفونهم طيفه، قائمة مقام شرف الحصون أسنّة رماحه، غنية بروج الثغور عن تصفيحها بالجلمد بصفا صفاحه، مع خبرة بتقدمة الجيوش تضاعف إقدامها، وتثبّت في مواطن اللقاء أقدامها، وتسدّد إلى مقاتل

أهل الكفر سهامها، وتقرّب عليها في البر والبحر منالها وتبعد مراميها على من رامها، ومعدلة للرعايا السكون في مهاد أمنها، والركون إلى ربا إقبالها ووهاد يمنها، فسرب الرعايا مصون بعدله، والعدل مكنون بين قوله وفعله.

ولما كان فلان هو الليث الذي يحمي به غابه، والنيّر الذي يزهى أفق تألّق فيه شهابه، والهمام الذي تعدى هممه فرسان الوغى فتعدّ آحادها بالألوف، والشجاع الذي إذا استعاذت سواعد الشجعان بسيوفها استعانت بقوة سواعده السيوف ـ اقتضت آراؤنا الشريفة أن نحلّي به جيد مملكة انتظمت على وشام البحر، وأحاطت بما في ضميره من بلاد العدا إحاطة القائد بالنحر.

فرسم بالأمر الشريف لا زال (. . .) أن يفوّض إليه كيت وكيت: لما أشير إليه من أسباب تعيّنه لهذه الرتبة المكينة، وتحلّيه بما وصف من المحاسن التي تزهى بها عقائل الحصون المصونة.

فليل هذه النيابة الجليلة بعزمه تجمّل مواكبها، وهمّة تكمّل مراتبها، ومهابة تحوط ممالكها، وصرامة تؤمّن مسالكها، ومعدلة تعمّر ربوعها ورباعها، ويقظة تصون حصونها وقلاعها، وشجاعة تسري إلى العدا سرايا رعبها، وسطوة تعدى السيوف فلا تستطيع الكماة الدّنوّ من قربها، وسمعة ترهب مجاوريه حتى يتخيّل البحر (أنه) من أعوانه على حربها.

وليؤت تقدمة الجيوش الإسلامية حقّها من تدبير يجمع على الطاعة أمرها وأمراءها، ويرفع في مراتب الخدمة الشريفة على ما يجب أعيانها وكبراءها، ويرهب بإدامة الاستعداد قلوب أعدائها، ويربط بأيزاكها شواني البحر حتى تعتدّ الرباط في ذلك من الفروض التي يتعبد بأدائها، فلا يلوح قلع في البحر للعدا إلا وهو يرهب الوقوع في حبالها، ولا تلحظ عين عدوّ سنا البرّ إلا وهي تتوقّع أن تكحل بنصالها، وليقم منار العدل بنشر لوائه، ويعضّد حكم الشرع الشريف برجوعه إلى أوامره وانتهائه، وليكفّ يد الظلم (عنها) فلا تمتد إليها بنان، وليشفع العدل بالإحسان إلى الرعية فإن الله يأمر بالعدل والإحسان، وفي سيرته التي جعلته صفوة الاختيار، ونخبة ما أوضحته الحقيقة من الاختبار، ما يغني

عن الوصية إلا على سبيل الذكرى التي تنفع المؤمنين وترفع قدر الموقنين، وملاكها تقوى الله تعالى: ليجعلها أمام اعتماده، وأمام إصداره وإيراده، والله تعالى يديم موادّ تأييده وإسعاده، إن شاء الله تعالى».

ونستنتج من نسخة وثيقة التقليد هذه، عدة أمور نذكرها في آخر ما سيرد أدناه، عند المقارنة بين نائبي دمشق وطرابلس.

كان نائب السلطنة إذاً، على رأس «مملكة» أو «نيابة» طرابلس، وتحت سلطته نوّاب النيابات والولايات والموظفون العسكريون والدينيون والمدنيون. وكان من أعيان الكفال له الولاء على ما يتعلق بها من المدن والقلاع والمعاملات[٥٩].

ويتسلّم النائب مرسوم تعيينه مباشرة من السلطان ثم يذهب إلى طرابلس، حيث يستقرّ في دار السعادة ويرسل إلى السلطان إعلاماً بوصوله[٦٠]. وفي حال كان النائب بعيداً عن القاهرة، يبعث التقليد بالنيابة بواسطة أمير يحمله إليه، لقاء دفع هدايا[٦١].

ونائب طرابلس كأي نائب آخر، كان عليه مطالعة السلطان بما عنده من أخبار ومهمّات، ويأخذ أوامره من السلطان ويتمّ الأخذ والردّ بين السلطان ونوّابه بواسطة البريد[٦٢].

وبينما كان الأمراء في مصر يحصلون على الغذاء والكساء الوفير من السلطان، كان أمراء الشام لا حظّ لهم في أكثر من قباء واحد يلبس في وقت الشتاء، إلا من تعرّض لقصد السلطان فيحسن إليه. ويذكر المقريزي أن السلطان كان يجهّز التعابي (الهدايا) لنوّاب الشام من الخزنة على عادة كل سنة[٦٣].

وعند تعيين سلطان جديد كان يعين أمراء للتوجه إلى النوّاب بالبلاد الشامية وغيرها ليعلمهم بالمتغيرات[٦٤]. ولم يكن النوّاب يمتثلون دائماً بطيبة خاطر، فعند عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون لنفسه واستلام بيبرس مكانه، وقيام نائب دمشق الأفرم تبليغ نائب طرابلس اسندمر بما جرى، أطرق اسندمر رأسه إلى الأرض، ثم قال لمندوب الأفرم: «إذهب لأستاذك وقل له: يا بعيد الذهن

وقليل العلم بعد أن دبّرت أمراً، فما الحاجة إلى مشاورتنا! فوالله ليكونن عليك أشأم التدبير وسيعود وباله عليك، ولم يكتب له جواباً[٦٥].

وعندما وصلت رسل المظفر بيبرس إلى طرابلس رفض اسندمر الحلفان لصالحه[٦٦]، لا بل راسل اسندمر وغيره من نوّاب الممالك الشامية السلطان الناصر الموجود في الكرك واعلماهم برفضهم سلطة بيبرس وطلبهم منه الرجوع إلى السلطة، ولكن الناصر طلب التريث والصبر[٦٧]. ثم عاد واتصل بهم بعد اضطراب الأوضاع في ظل حكم بيبرس، مهيئاً الطريق لعودته إلى السلطنة[٦٨].

وعندما تسلطن الملك الأشرف علاء الدين كجك ابن السلطان الملك الناصر، توجّه رسول السلطان الأمير بن بهادر إلى طرابلس وحماه لتحليف نوابها والأمراء[٦٩].

وكان على كل القضاة والولاة في المدينة وفي النيابات الخاضعة لنيابة طرابلس إهداء بغلة عند صدور كل مرسوم تعيين أو دفع بدل يقارب مبلغ خمسماية درهم إلى نائب السلطنة الجديد[٧٠]. ويسمي المقريزي ذلك «مقرر النائب»[٧١]. ولم تلغَ هذه العادة إلا في عام ٧٩١ هـ/ ١٣٨٩ م مع السلطان برقوق[٧٢].

وكان يترتب على نوّاب السلطنة للحصول على نيابتهم دفع رشوة للسلطان[٧٣]. ولا ندري ما إذا كانت هذه الحالة التي جرت مع كلّ من يشبك الموسوي، ويشبك بن عبد الله، وإينال، وجانم وغيرهم، استثنائية أم دائمة. وقد يتأثر السلطان بالنافذين من رجال السلطة أو رجال الدين في اختياره للنائب. فآقوش الأفرم عين على طرابلس بإشارة ابن تيمية على السلطان[٧٤].

كان نائب السلطنة يحصل من السلطان على هدايا، مثلاً حصاناً يركبه عند الذهاب للصلاة صبيحة العيد في الجامع الكبير[٧٥].

وعند ارتقاء سلطان جديد للعرش كان على نائب السلطنة وعلى أمراء طرابلس توقيع نسخة يمين بالولاء له[٧٦].

الذين يعينون على نيابة طرابلس كانوا عادة من الذين قد أجروا تجربتهم الإدارية في نيابات أقل قيمة. ومن طرابلس يترفعون إلى حلب ودمشق[٧٧].

في بداية العهد المملوكي كان يحق لنائب السلطنة في طرابلس الكتابة مباشرة للسلطان. ولكن هذه العادة ألغيت على عهد السلطان محمد بن قلاوون[٧٨]. ونحن نعتقد بأنه في مطلع العهد المملوكي كانت مسألة الوجود السابق للصليبيين على شواطى المتوسط الشرقية تستحوذ على غالبية هموم ونشاطات المماليك. لذا، كانوا على اتصال مباشر بنواب السلطنة في طرابلس، حتى إذا ما تلاشت هذه الذكرى، تدريجاً، خفت الحاجة إلى مثل هذا الاتصال المباشر.

غالبية نواب السلطنة الذين تعاقبوا على طرابلس كانت من الأتراك، ما عدا اثنين: مسعود بن خطير (٧٥٠ ـ ٧٥١ هـ) ومحمد بن مبارك في ٨٧٠ هـ[٧٩]. وقد تعاقب منهم على حكمها قرابة ١٥٦ نائباً من عام ٦٨٩ إلى ٩٩٢ هـ/ ١٢٩٠ إلى ١٥١٦ م[٨٠].

الوظائف العسكرية الأخرى كانت أيضاً بيد الأتراك. أما وظائف السكرتاريا والوظائف الدينية فبيد العرب[٨١].

وكان النائب يقيم في دار السعادة[٨٢] داخل قلعة طرابلس ويقلّد السلطان، فيخرج إلى الميدان ليلعب بكرة الصوالج بمناسبة وفاء النيل في كل سنة[٨٣]. وكان بخدمته قديماً، أي في بداية النيابة، (٦٠٠) مملوك، ولكن هذا الأمر تغيّر على ما يبدو في زمن ابن شاهين الظاهري. وكان له من الطرائق والأبهة ما يطول شرحه[٨٤].

وتولّى بعضهم النيابة، كما نرى في أمكنة كثيرة من هذا البحث، لعدّة مرات. وكثر عزل النواب وتغييرهم، ولعلّ مردّ ذلك إلى الافتقار إلى الاستقرار وإلى عدم الثقة بالنواب.

نظرياً كان يفترض أن يتولى منصب النيابة أمراء أكفاء موالين للسلطان، ولكن بالرجوع إلى الفصل الذي يعالج الأوضاع السياسية، نجد أن بعض النواب

كانوا يتعينون في طرابلس لإبعادهم عن نيابات أخرى، أو لمعارضتهم للسلطان لاسترضائهم أو للتقليل من شأنهم.

ولم يكن التعيين في طرابلس تكريماً بل لإبعادهم. كما جرى مع طرغاي في عام ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م[٨٥]. وكان بعض النوّاب يعينون لقاء دفعهم رشوة للسلطان، وهذا أمر طبيعي طالما أنه في عهد السلطان الصالح إسماعيل (٧٥٣ ـ ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٤) قد وجد ديوان خاص عرف بديوان البذل وشاع في أنحاء السلطنة[٨٦]. وقد اشتهر جانبك الناصري فرج بالتنقل في الوظائف حتى صار نائب صفد ثم حماه ثم طرابلس حيث مات سنة ٨٦٩ هـ/ ١٤٦٤ م وكان تنقله كلّه بالبذل[٨٧]. وقد كان نائب السلطنة يتقاضى معاشه من إقطاع النيابة المخصوص لهذا المنصب، وإذا لم يفِ بحاجته يزاد من الخاص السلطاني[٨٨].

كان بالإمكان أن يكون نائب السلطنة في طرابلس متقرّباً جداً من السلطان. فنائبها الشهير اسندمر، أو بالأحرى بانيها، كان مكرّماً جداً عند السلطان الناصر بن قلاوون، وكان سيف الدين أربغا (٧٤٣ هـ) زوج ابنة السلطان الناصر[٨٩]. وقد يكون النائب من الذين يكرههم السلطان كالحاج بهادر الذي خلف اسندمر ثم خلفه آقوش في طرابلس. وعند موته، فرح السلطان الناصر فرحاً شديداً لأنه كان يخافه ويخشاه[٩٠] كما كان يكره ثقل آقوش[٩١] ولم يكن أمر التعيين والصرف مستقراً على حال واحدة. فقد يعزل النائب، أو ينقل من نيابة أسمى من نيابة طرابلس، ومنها إلى أدنى، أو يستقيل أو يقتل[٩٢]؛ وقد يعيّن لأكثر من مرة، كما يعزل ثم يعاد مجدّداً، وما إلى غير ذلك من حالات لن نستفيض بشرحها وسنراها في استعراضنا لحالات النوّاب في آخر الكلام على النيابة.

والأهم من كل ذلك أنه قد يصبح النائب سلطاناً، لكن ليس بقفزة مباشرة من طرابلس إلى السلطنة بل مروراً بدمشق. ومن الذين تولّوا نيابة طرابلس وأصبحوا سلاطيناً، السلطان شيخ والسلطان برسباي.

كان بالإمكان أن يترقّى بعض الموظفين من وظيفتهم إلى مركز النيابة، كما جرى مثلاً مع اسندمر الذي نقل من الحجوبية إلى النيابة في عام ١٣٨٨[٩٣].

كما كان بالإمكان أن يجمع النائب بين النيابة والحجابة[٩٤] كما سنرى ذلك؛ وقد ينقل أحد النوّاب إلى طرابلس إلى وظيفة أصغر من النيابة، فنائب حماه سنجق نقل من نيابة حماة إلى رتبة أمير طبلخانه في طرابلس[٩٥] الموازية للحجوبية وكان نائب السلطنة في طرابلس أعلى مقاماً من نائب حماه، مع أن نيابة طرابلس كانت بمستوى نيابة الإسكندرية، حماه وصفد[٩٦].

في مطلع العهد المملوكي، كان بإمرة كافل السلطنة الطرابلسية، أي نائبها، ستماية مملوك وكان الجند قرابة ٣ إلى ٤ آلاف. وجيش طرابلس كان أكبر من جيش حماه وأرض نيابتها أوسع[٩٧]. ويذكر ابن شاهين الظاهري أن عدد أجناد الحلقة كان أربعة آلاف ومماليك النائب والأمراء بها ألف[٩٨].

ويذكر «دومونبين»، نقلاً عن القلقشندي، أن طرابلس كانت ولاية ولم تصبح نيابة إلا على عهد محمد الأشرف شعبان بن حسين[٩٩]. وقد أثرنا هذا الموضوع في عنوان خاص.

وكما ذكرنا، كان نائب طرابلس، الوحيد الذي هو مقدم ألف. أما النوّاب الآخرون الخاضعون له فكانوا أمراء عشرة يعيّنون من الأبواب السلطانية كما قد يعيّنون، غالباً، من نائب السلطنة في طرابلس[١٠٠]. ويذكر القلقشندي أنه كان يوجد في طرابلس «أمير واحد مقدّم ألف غير النائب»، وبأن حاجب الحجاب كان أمير طبلخانه[١٠١]. فمن عساه يكون هذا الأمير؟ لعله حاجب الحجّاب في بداية الأمر، كما هو الحال في دمشق، كما سنرى.

ومن الأمور الغريبة أنه لم تكن وظيفة النائب مرتبطة بعمر معيّن. حتى أنه كان بإمكان النائب أن يكون دون العشرين من العمر. فالجيبغا من عبد الله المظفري ولي نيابة طرابلس وعمره ١٩ سنة[١٠٢]. وقد يكون النائب بعمر الستين. فالنائب قرطاي توفي في طرابلس التي كان نائباً فيها وقد تجاوز الستين في عام ٧٣٤هـ[١٠٣].

ولا شيء يمنع أن يكون النائب فاحشاً لواطيا، كما كانت حال «يشبك

الموسوي الظاهري برقوق»، الذي انتهى به الأمر مقتولاً في الإسكندرية[١٠٤]، أو أن يشتهر بظلمه وعسفه[١٠٥].

وتمتع بعض النواب بسيرة حسنة وعرف عنهم العدل والمرابطة ضد الأعداء، كالأمير سيف الدين طرباي(ت ٨٣٨ هـ) الذي اشتهر أيضاً بالتدين والعفة عن القاذروات[١٠٦]؛ واشتهر الأمير سيف الدين منكلي بغا الأحمدي الذي ولي طرابلس ثلاث مرات، بأنه كان صارماً شهماً شجاعاً[١٠٧].

ولكن عرف بعض النوّاب بجشعهم وجمعهم لثروات طائلة، كالأمير كستاي (٧١٤ ـ ٧١٦ هـ) الذي ترك بعده ثمانين ألف دينار من الذهب و (٦٠٠) ألف درهم وأربعة أقبية مكللة باللؤلؤ الثمين، و(٨٠٠) رأس خيل وشيئاً كثيراً من الرقيق والمواشي والجمال[١٠٨].

وكان للسلطان على سيف الدين طرغاي الجاشنكير مليوني درهم[١٠٩]. وكان لدى سيف الدين قماري بعد اعتقاله في طرابلس (٧٠) مثقالاً من الجواهر، ومبلغ (٤٠) ألف درهم، و(٣٠٠٠) دينار، وزركش نحو ٢٠٠ ألف درهم، وألزم ولده بمائة ألف درهم وأخذ من زوجته صندوقاً فيه مال جزيل[١١٠].

وسنكمل الصورة عن صفات هؤلاء النوّاب السيّئة أو الحسنة باستعراضنا لبعض الوقائع الآتية حول بعض النوّاب، خاصّة النوّاب ممن لهم ذكر يذكر على حدّ قول ابن شهبة، سواء أكان ذلك الذكر حسناً أو سيئاً، إضافة إلى من عرفنا منهم في الصفحات السابقة أو من سنعرفه في الصفحات اللاحقة، وهم:

ـ نماذج من النوّاب الذين تمتعوا بصفات حسنة أو ما شابه ذلك*

- الأمير سيف الدين كرت، نائب السلطنة بالفتوحات. تميّز بالشجاعة والصدقة والخير والمعروف وله أوقاف على وجوه البرّ والصدقات. كان حاجباً وأمير آخور ونائب طرابلس. استشهد يوم الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م في الحرب مع قازان. كما استشهد معه جمال الدين

بلبان من أمراء طرابلس، وركن الدين بيبرس نائب المرقب، وصارم الدين إزبك الطغريل نائب بلاطنس. ورتب قطلوبك، بطرابلس والفتوحات والسواحل، عوضاً عن كرت[١١١].

- ولي طرابلس محمد بن علي بن شروبن، الوزير نجم الدين. كان ممن تصغي إليه الأسماع وتطرق النواظر[١١٢].

- في ٧٤١ استلم نيابة طرابلس أرقطاي الناصري، أعطي نيابة طرابلس بعد أن كان نائباً في صفد، ثم أعطي نيابة حلب. عرف بكثير أبنيته في صفد. كان محباً للعلم يتبرك بالفقراء والصالحين. كان صاحب رأي وتدبير. توفي في ٧٥٠ هـ. وكان أميراً جليلاً عظيماً مهاباً عاقلاً سيوساً مشكور السيرة[١١٣].

- في ٧٤٣ هـ توفي طينال الذي كان قد ولي طرابلس في ٧٢٦ هـ/ ١٣٥٢ وفي ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤ م وفي زمن فتنة الناصر أحمد واستمر حتى ٧٤٣هـ. بنى في طرابلس الجامع المعروف باسمه. كان إدارياً جيداً، ولكنه كان بخيلاً[١١٤].

- في ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م استلم نيابة طرابلس اقسنقر الناصري، الأمير شمس الدين وبقي فيها إلى أن عزل في أول دولة الكامل. وشارك في عزل الأخير وسلطنة المظفر حاجي. كان مهيباً عفيفاً عن أموال الرعية[١١٥].

- سيف الدين طرغاي الجاشنكير نائب حلب وطرابلس. توفي في شهر رمضان ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م. كان شجاعاً مقداماً سيوساً، ولي طرابلس في ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م[١١٦].

- في ٧٤٦/ ١٣٤٥ م ولي نيابة طرابلس بيدمر البدري. ولما خرج يلبغا على الكامل في جمادى الأولى من السنة المذكورة كان بيدمر ممن حضر إليه من النوّاب، وأقام معه إلى أن خلع الكامل، وولي المذكور حلب ثم عزل وأقام في مصر وقتل في جمادى الآخرة ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م. كان كثير

الرحمة، على فكرة للمبرّات. يكتب الربعات بخط يده ويذهبها ويجلدها. كان يخرج في كل سنة أو كل شهر خمسة آلاف درهم للصدقة[١١٧].

- وفي هذه السنة كان الأمير قماري نائب طرابلس قد حمل إلى دمشق وأودع بالقلعة[١١٨].

- في ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م توفي جنكلي بن محمد بن البابا بن جنكلي بن عبد الله، الأمير، بدر الدين العجلي. مولده في ٦٩٥ هـ/ ١٤٩٥ م. كان من أمراء التتار، قدم دمشق بعد موت غازان ودخل مصر فأمّره السلطان. كان يجلس أولاً في الميمنة ثاني الأمير جمال الدين آقوش، فلما توجه لنيابة طرابلس جلس الأمير بدر رأس الميمنة، وما زال مقدماً معظماً في كل دولة. كان شكله هائلاً ووجهه يحاكي القمر، يعرف حق من قصده. كان يحب أهل العلم ويطارحهم المسائل ويؤانسهم. كان ينفع العلما والصلحاء، والفقراء وأهل الخير. جمع العقل والدين والرتبة العليّة ويحبّه الجميع[١١٩].

- اشتهر النائب ركن الدين بيبرس بن عبد الله الأحمدي (ت ٧٤٦ هـ) بأنه كان كريماً شجاعاً ديناً قوي النفس، وكان له ثروة كبيرة[١٢٠].

- في عام ٧٥٤ هـ/ ١٣٥٣ م، مسعود بن أوحد بن مسعود بن خطير. مولده في ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م. أصبح نائب طرابلس مرتين بعدما كان نائباً لغزة مرتين. كان مشكور السيرة محبباً لدى الناس متواضعاً عاقلاً[١٢١].

- كان النائب سيف الدين ايتمش المحمدي الذي توفي في طرابلس في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤ م، وافر الحشمة، ليّن الجانب، بعيد الشرّ، قريب الخير، وعنده عقل وسكون ووقار[١٢٢].

- كان لأزدمر العمري الناصري الخازندار المعروف بِ «أبو دقن» برّ ومعروف في طرابلس. نقل إلى نيابة طرابلس سنة ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م. ثم عزل بعد سنة وخمسة أشهر. توفي في ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧ م. كان خيّراً، ليناً كثير الحلم والعدل ومن خير أمراء الأتراك[١٢٣].

- كان النائب سيف الدين قشتمر الذي توفي مقتولاً في ٧٧٠ هـ شجاعاً مقداماً عارفاً عاقلاً مدبراً سيوساً حمدت سيرته. ولي نيابة مصر فدمشق في ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م ثم صفد في السنة الآتية ثم طرابلس في رمضان ٧٦٦ هـ/ ١٣٦٤ م ثم عزل في رجب ٧٦٧ هـ/. كان كبير القدر كثير الخير، عديم الشرّ. إن وعد وفى، ملازماً لمدارسة القرآن[١٢٤].

- الأمير سيف الدين منكلي بغا كانت له حرمة وهيبة ووقار وعفة، وكان فيه ديانة وله معرفة بالأمور، وله اشتغال جيد في علوم متعددة. استلم نيابة طرابلس في ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م. توفي في ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م[١٢٥].

- الأمير سيف الدين آيدمر. كان ظاهر الحشمة وافر المهابة حسن السياسة والتدبير. استلم نيابة طرابلس في ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨ م ثم في ٧٧٤ هـ. كان يبدأ الناس بالسلام ويكثر من ذلك. توفي في ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤ م[١٢٦].

- وفي العام نفسه ٧٧٦ هـ توفي منجك اليوسفي الذي كان نائباً لطرابلس في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤ م ثم في ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٦م. كان من أهل الخير وله آثار حسنة من جوامع وخوانق وأوقاف وأملاك، وصدقات وإحسان وإصلاح للقناطر[١٢٧].

- يلبغا الناصري الذي ولي طرابلس في ٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨ م كان شجاعاً عادلاً حليماً لا يحبّ سفك الدماء[١٢٨].

- سيف الدين ارغون شاه المتوفي في ٨٠١ هـ كان عاقلاً ساكناً مشكور السيرة[١٢٩].

- في ٧٨٢ هـ تولى طرابلس اينال اليوسفي ثم نقل منها بعد ٣ أشهر إلى حلب. كان من أعيان الجراكسة، شكله حسن، كان كثير الأدب مع جبروت وظلم لا يتكلم فيما لا يعنيه[١٣٠].

- قرا دمرداش، استلم طرابلس مع عودة الملك الظاهر إلى السلطنة. كان شجاعاً مشهوراً[١٣١].

- قتل في عام ٨١٤ هـ سيف ابن جانم بن عبد الله، الذي غاب بطرابلس ثم أصبح أمير مجلس. قتل بأمر من الملك الناصر، وكان شجاعاً مقداماً كريماً، من أعيان الأمراء، وفي رأي معاكس للصيرفي يجعله من المناجيس والظلمة الأشرار[١٣٢]!.

- تمرتاش الذي قتل في ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م. كان له ذوق في العلم يحب معاشرة العلماء والأدباء من دون كثرة معروف[١٣٣].

- في ٨٣٨ هـ/ مات سيف الدين طرباي نائب طرابلس كان عفيفاً من القاذورات[١٣٤].

- في ٨٦٩ هـ/ توفي جاني بك وكان حشماً عاقلاً سيوساً[١٣٥].

- في ٨٩٠ هـ/ وفاة يشبك البحاسي نائب طرابلس الذي كان حشماً[١٣٦].

ـ نماذج من النوّاب الذين تمتعوا بصفات سيئة أو ما شابه ذلك*

ومن الأمثلة على استغلال النوّاب لوظيفتهم للإثراء سيرة الأمير كستاي، الذي توفي ليلة الأربعاء ٢٩ جمادى الآخرة في عام ٧١٥ هـ/ ١٣١٥م، وكان نايب السلطنة بالفتوحات والمملكة الطرابلسية، فدفن بطرابلس. وقد التزم في البدء عدم قبول تقادم النواب. فأراد النوّاب التحايل عليه بزيادة عرضهم عليه من التقادم، إلى أن وصل إلى ثغر اللاذقية وهو أخر العمل، فقدّم له الأمير بدر الدين بكتوت الحاجب مقدّم العسكر بالثغر تقدمة جليلة من الأقمشة وغيرها. فقبل كستاي الهدية هذه المرة، ثم أخذ الهدايا من غيره من النوّاب في الأعمال. وعند وفاته ترك ثروة طايلة ورثها أخواه الأمير سيف الدين تجليس سلاح وسيف الدين بن أولات وزوجته، ولم يتعرّض السلطان من تركته إلى شيء. وعند وفاة كستاي فوضت نيابة طرابلس والفتوحات إلى الأمير شهاب الدين قرطاي[١٣٧].

- في ٧٤٧/ ١٣٤٦ ألقي القبض على الأمير قماري وعلى أملاكه وأرسلت أمتعته إلى مصر فكانت (٧٠) سبعين مثقالاً من الجواهر وأربعين ألف درهم وثلاثة آلاف دينار، وزركش بنحو مائتي ألف درهم[١٣٨].

- في عام ٧٥٠ هـ جبغا أو جبيغا نائب طرابلس يقتل أرغون شاه نائب طرابلس. وقد مرّ معنا ذكر ذلك. ويصفه ابن قاضي شهبة فينعته بالجرأة والجهل. كان ممشوق القوام، غضّاً طرياً، مرموق الحسن وكان عمره عندما قتل تحت قلعة دمشق تسع عشرة سنة[١٣٩].

في عام ٧٥١/ ١٣٥٠ ولي نيابة طرابلس بكلمش الناصري، ولما عصى بيبغا آروس (يلبغا) وافقه وجاء معه إلى دمشق وهرب معه وانتهى مقتولاً. اشتهر بالجور والظلم، وربما تعرّض إلى الحريم[١٤٠].

- في عام ٧٧٢ هـ/ ١٣٧٠ م. توفي جرجي الناصري الإدريسي الذي ولي نيابة حلب في ٧٦٦ ومن ثمّ طرابلس فحلب. كان عفيفاً عن الشراب والفروج، ولكنه لم يكن عفيفاً عن المال والظلم[١٤١].

كمشبغا الحموي (اليلبغاوي) باشر النيابات بطرابلس في ٧٨٢ و٧٨٦ هـ ودمشق وحلب. ثم استقر أتابكاً في مصر. كان يحبّ المآكل والمشرب الطيب الحسن، وجمع الجواري، وسماع الملاهي، ولم يشتهر منه الخير إلا قليلاً. كان عنده عشق عظيم وكبر وتجبّر وسفك الدماء. قضى اكثر عمره في ملاذ الدنيا[١٤٢].

- كان بعض النواب يحصلون على وظيفتهم لقاء دفعهم مبلغاً من المال ففي عام ٨١٣ هـ استقر يشبك الموسوي في نيابة طرابلس على مال مبلغه مائة ألف دينار[١٤٣].
- قتل في ٨١٧ هـ نائب طرابلس سيف الدين قمش بن عبد الله الضالع في مؤامرات شيخ ونوروز[١٤٤].
- في ٨٢١ هـ أهالي طرابلس يشتكون على برد بك الخليلي نائب طرابلس بسبب سوء سيرته وأخذه الأموال بغير حق[١٤٥].
- في ٨٢٤ هـ/ ١٤٢١ م قتل يشبك المشدّ. كان جاهلاً، ظالماً، فاسقاً، غشوماً، طماعاً، لم يشتهر بمعروف[١٤٦].
- ٨٢٤ هـ كانت وفاة السلطان المؤيد شيخ نائب طرابلس سابقاً، الذي برأي

المقريزي، برغم شجاعته وإقدامه ومحبته لأهل العلم، كان بخيلاً مسيكاً، يشحّ حتى بالأكل، لجوجاً غضوباً، نكداً حسوداً معياناً، يتظاهر بأنواع المنكرات، فحّاشاً سبّاباً وهو أكبر أسباب خراب مصر والشام، لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن أيام نيابته بطرابلس ودمشق وما أفسده أيام ملكه من كثرة المظالم ونهب البلاد.

ويخالف ابن تغرى بردى، المقريزي، الرأي، ويعتبر أن في كلامه تخبيطاً كبيراً لأنه بنظره كان جليلاً مهاباً شجاعاً مقداماً عاقلاً نفاذاً، لا يعطي من الرزق إلا ما يليق بشأن الطالب فكان لا يضيع عنده الصالح بالطالح. كان عالى الهمّة، جيد التدبير، حسن السياسة، يباشر الأحكام بنفسه، مع معرفة وحذق وفطنة وحذق وحدس، عظيم السطوة على مماليكه وأمرائه. طروباً يحسن إداء الموسيقى، يميل إلى الدقة الأدبية، ويشارك الفقهاء في أبحاثهم. عمل على تخفيف عدد الموظفين ممّا كان في عهد الناصر فرج من ألف خاصكي إلى (٨٠) ثمانين ومن ثمانين دوادار إلى (٦) ستة وكذلك الوظائف الأخرى[١٤٧].

- في ٨٢٩ هـ توفي سيف الدين إينال بن عبد الله الذي ولي نيابة طرابلس وكان متجملاً في ملبسه ومماليكه ومركبه وسماطه، وفيه مكارم وحبّ للعظمة مع ظلم وخلق سيء وقلّة دين وبطش بحواشيه ومماليكه وغلمانه وإظهار جبروت. وهو صهر المؤرخ ابن تغرى بردى زوج أخته. وقد فرح الناس بموته وأولهم السلطان[١٤٨].
- في ٨٤١ هـ توفي السلطان برسباي الذي كان نائباً على طرابلس في عهد السلطان شيخ. كان بخيلاً، طماعاً، جباناً، سيئاً، يسيء الظنّ، يمقت الرعية. شملت البلاد في أيامه الخراب والفقر وساءت سيرة الحكّام[١٤٩].

في ٨٥٣ هـ عزل يشبك الصوفي المؤيدي من نيابة طرابلس لسوء سيرته في أهل طرابلس. ثم عيّن يشبك النوروزي مكانه، نتيجة بذله للمال لشراء منصبه. ثم أمسك يشبك بأمر من السلطان في حدود سنة ستين وسجن في المرقب

وتولّى عوضه نيابة طرابلس الأمير حاج إينال اليشبكي نائب حماه. وأمسك يشبك على يد إينال الجلباني بناء على ملطفات كانت معه من قبل السلطان. وكان يشبك النوروزي، الذي توفي في عام ٨٦٣ هـ قد صار حاجب حجاب طرابلس بالبذل وكذلك، كما ذكرنا، عندما صار نائباً لطرابلس. كان عنده طيش وخفة وتكبّر[١٥٠].

في العام نفسه توفي يشبك الآخر بن عبد الله من جانيك المؤيدي الصوفي الذي وصل إلى طرابلس ببذل المال بعد انتقال برسباسي الناصري إلى نيابة حلب في سنة ٨٥٢ فدام على طرابلس إلى سنة ٨٥٤. كان حسن الشكل، حلو اللسان عادلاً في الظاهر، ظالماً في الباطن، متواضعاً لمن كانت حاجته إليه، بألف وجه وألف لسان مع كثرة إيمان الله[١٥١].

في ٨٦٩ توفي الأمير سيف الدين جانبك وقد جاوز السبعين. استعمل البذل في تنقلّه في الوظائف[١٥٢].

وفي ٨٧١ هـ توفي الأمير سيف الدين برسباي بن عبد الله البجاسي الذي ولي نيابة طرابلس ثم الشام ببذل المال برغم أنه كان رجلاً عاقلاً عفيفاً عن المنكرات ولكنه لم يعفّ عن الأموال؛ وكان بخيلاً جداً[١٥٣].

- قاسم بن جانبك، الذي كان يشرب المنكر ويسكر، مات في عام ٨٧٦ م/ ١٤٧١ هـ بسبب ذلك، وهو سكراناً. كان أهوجاً خفيف العقل طائشاً لا يطاق إذا حكم، وإذا غضب فيرضى بالمال[١٥٤].

سيف الدين إياس الجرجاوي. كان بشع المنظر ظالماً غشوماً حدّ المزاج كريه المعاشرة[١٥٥].

- في ٩١٩ هـ جانم من ولي الدين يستقر مكان يبرك (ابرك) في نيابة طرابلس. وكان جانم قد تولاها قبل ذلك. وقيل إنه يسعى لنيابتها بستين ألف دينار[١٥٦].

- وفي نهاية دولة المماليك اشتهر دولات باي، شقيق الملك العادل، بكثرة شغبه. فقد هرب من طرابلس إلى الأناضول وعاد إليها بعد مداخلة

السلطان العثماني. ثم ثار وهاجم حماه وهرب إلى جوار علي دولت في مرعش. فتدخل الأخير لإعادته[١٥٧].

وبرغم ما يمكن أن تقدّمه طرابلس من إفادة لمن يتولى نيابتها، كان بعض النوّاب يكرهون الإقامة فيها[١٥٨].

ـ حالات تعيين وعزل النوّاب

فعند طلب السلطان من أحد الأمراء أن يتسلّم نيابة السلطة، قد يرفض المُنتدب لذلك الوظيفة لأسباب شتى؛ ففي عام ٧١٠ هـ/ ١٣١٠ م رسم السلطان بتفويض نيابة السلطنة بالمملكة الطرابلسية والفتوحات إلى الأمير جمال الدين الأفرم بعد وفاة الأمير سيف الدين بهادر الحلبي الذي استلم نيابتها في ١٤ شوّال ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩، وتوفي بها فرسم السلطان لجمال الدين أن يتوجه إليها من صرخد فاستعفى من ذلك، فرسم بعود الأمير اسندمر إليها فاستعفى أيضاً وصمّم أن لا يعود إلى طرابلس، فرسم ثانياً للأمير جمال الدين أن يتوجه إليها وكتب تقليده بالنيابة ومنشور له بالإقطاع، فقبل وكان وصوله إليها في نصف رجب سنة ٧١٠ هـ[١٥٩].

وقد يتغير مزاج السلطان على النائب فيجهّز أحد الأمراء لإلقاء القبض عليه. ففي عام ٧١٥ هـ أمر السلطان، في ربيع الآخر، أحد الأمراء بدمشق وسيف الدين قجليس السلاح دار، للسير إلى طرابلس والقبض على نائبها سيف الدين تمر. فسار قجليس ومعه الأمير المذكور ونائب حمص شهاب الدين قرطاي (الذي استناب أيضاً بطرابلس). وكان تمر في الصيد فأظهر موفد السلطان أنه جاء للكشف على القلاع، فارتاح له تمر، وفي الليل أحاط بخيمته وقبض عليه وسجنه في قلعة الجبل، وفوّض السلطان نيابة طرابلس إلى الأمير سيف الدين كستاي أمير سلاح[١٦٠].

عزل النوّاب كان يتم لأسباب سياسية أو طبيعية كالوفاة، أو لخلافات شخصية مع الإدارة في القاهرة، أو لمزاجية السلاطين، ولكن قد يكون السبب أيضاً، الخلاف مع نائب دمشق، كما جرى مع سيف الدين طينال، أو لأسباب

أخلاقية كالاتهام بالمصادرات، كما جرى مع جمال الدين آقوش، الذي ساعد أهل طرابلس في التخفيف من الغلاء الذي أصابهم، ولكن إيقاعه بأحد مراكب الفرنج ومصادرته، جعل السلطان، الذي كان ينتهز الفرصة للإيقاع به، يتهمه بالمصادرة[١٦١].

وإذا كان النائب من الذين لديهم حظوة عند السلطان، كان يُستقبل عند قدومه إلى القاهرة استقبالاً مميزاً. ففي عام ٨٢٦هـ عيّن خسرو نائباً على طرابلس، بعدما كان قد شغل منصب أمير آخور كبير في الديار المصرية. فعندما قدم في عام ٨٢٩ هـ إلى القاهرة للحصول على خلعة الاستمرار في وظيفته، كان السلطان قد جهّز إليه عند الملاقاة «كاملية سمور وسرج ذهب وكبوش زركش وفرساً خاصاً». وعند السفر خلع عليه السلطان خلعة السفر ثم خلعة أخرى[١٦٢].

عند استمرار النائب بولايته كان السلطان يخلع عليه خلعة الاستمرار بولايته على عادته، بعد قدوم المذكور إلى مصر وطلوعه إلى القلعة. ثم يقدم هديته للسلطان ويخلع عليه الأخير خلعة السفر فيخرج من يومه إلى طرابلس[١٦٣]. ولنقل النائب إلى نيابة أعلى كان يتكرم على السلطان بهدايا. فمثلاً اقشتمر المارديني، نائب طرابلس، لكي يُنقل إلى حلب ويُعيّن آيدمر مكانه، أرسل «قود» من (٢٥) فرساً و(٢٥) بقجة قماش إلى السلطان وأربعة أفراس وأربعة بقج لكل من ولدي السلطان. فأنعم عليه السلطان بنقله إلى حلب[١٦٤].

وفي عام ٨٤٥ قدم برسباي الناصري على السلطان ومعه هدية من (٢٠٠) جمل وزيادة، فخلع عليه بالعودة إلى طرابلس مجدداً[١٦٥].

عند البشارة بسلطنة السلطان، كانت ترسل الخاصكية إلى البلاد الشامية. كما جرى في عام ٨٥٧ هـ عندما أرسل هؤلاء للبشارة بسلطنة الملك المنصور عثمان، فأرسل برسباي الأشرفي الأمير آخور إلى نائب طرابلس[١٦٦] وإذا ما نزل السلطان في نيابة قريبة من طرابلس، كان على نائب طرابلس تقديم تقدمة له[١٦٧].

وأحياناً يجمع النائب في طرابلس إلى سلطته نيابة أخرى، وقد رأينا نماذج على ذلك ومنها ما جرى مع الأمير دمرداش الذي كان على حلب وعلى طرابلس أيضاً[١٦٨].

ولكن ما لم يكن مرغوباً فيه هو أن يرفع إلى نيابة طرابلس من لم يكن قد حاز درجة إمارة الألف؛ كما جرى في ذلك في عام ٨٧٠ هـ، فقد استقر الأمير قاني باي الحسني المؤيدي أحد أمراء الطبلخانات نائباً على طرابلس دفعة واحدة (أي دون ترقي في تراتبية الأمراء)، بعد عزل الناصري محمد بن المبارك. فكان ذلك حسب رأي ابن تغرى بردى من الأمور المنكرة الخارجة عن العادة. لأنه لم يتولَّ نيابة طرابلس غير مقدمي الألوف. وغالب من يلي نيابتها ينتقل إليها من وظيفة عظيمة جليلة، إما أمير مجلس أو أمير آخور كبير أو رأس نوبة النوّاب، أو ينتقل إليها من نيابة حماه[١٦٩]. وفي عام ٨٦٦ توفي الأمير سيف حاج إينال اليشبكي الذي ولي نيابة حماه وطرابلس وحلب دون أن تسبق له رئاسة بمصر قط ولم يكن محموداً[١٧٠].

هذه المزاجية للسلاطين كانت تطال كل شيء، كما أسلفنا ذلك من قبل. ونضيف إلى ذلك أن السلطان كان يسعى للتخلص ممن يزعجه ثقله. ففي عام ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٣ رسم السلطان للأمير جمال الدين آقوش بنيابة طرابلس، بعد موت قرطاي للتخلص من ثقله عليه ومعارضته له في أغراضه. فأراد السلطان أن يستريح منه فخلع عليه وبعث له بألف دينار. ثم قبض عليه بسبب خلافه مع أحد تجار الفرنج واستقر عوضه الأمير طينال للمرة الثالثة[١٧١].

وإذا عمل النائب بغير إذن السلطان كان يتعرض للسجن، حتى ولو كان يقدّم خدمة جليلة عسكرية. فمثلاً إبان الحملات على قبرص عمد إياسا المحمدي نائب طرابلس إلى ترك جيش المماليك في قبرص من دون إذن السلطان. فما كان من الأخير إلا أن أرسل حشداً للقبض عليه وسجنه وتعيين برسباي البجاسي مكانه[١٧٢].

ويبقى، أن نقول أخيراً أن سياسة النوّاب، برغم حسنات بعضهم، كانت وبالاً على الحياة الإجتماعية في أحياناً كثيرة وأدت إلى تهجير السكان إلى خارج المدينة، وقد رأينا عينات من ذلك. ونكتفي بهذا الخبر الذي أعلم به في عام ٨١٤ هـ، نائب طرابلس نوروز، السلطان، بأن أهل طرابلس كانوا قد خرجوا منها زمن النائب السابق جانم وبأنه أعادهم إليها في أيامه[١٧٣]. لنعرف، أي حالة كان يعيشها السكان كثمن لطموحات النوّاب.

ـ مقارنة بين نائب طرابلس ونائب دمشق

يشرح لنا القلقشندي[١٧٤] وضعية نائب السلطنة في دمشق فيقول:

«(منها) نيابة السلطنة بها ـ وهي أجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها في الرتبة، ونائبها يضاهي النائب الكافل بالحضرة السلطانية في الرتبة والألقاب والمكاتبة، ويعبّر عنه في المكاتبات السلطانية وغيرها «بكافل السلطنة الشريفة بالشام المحروس» ويكتب له من الأبواب السلطانية تقليد شريف من ديوان الإنشاء الشريف، وهو قائم بدمشق مقام السلطان في أكثر الأمور المتعلقة بنيابته، ويكتب عنه التواقيع الكريمة، ويكتب عنه المربعات بتعيين اقطاعات الجند، وتجهّز إلى الأبواب الشريفة فيشملها الخطّ الشريف السلطاني، ويترتب حكم المربعات المصرية والمناشير على حكمها كما سيأتي في الكلام على المناشير في موضعها إن شاء الله تعالى، وهو يكتب على كل ما يتعلق بنيابته من المناشير والتواقيع والمراسيم الشريفة بالاعتماد، ومعه يكون نظر البيمارستان النوري بدمشق كما يكون نظر البيمارستان المنصوري بالقاهرة مع أتابك العساكر، وكذلك يكون معه نظر الجامع الأموي بها.

(ومنها) نيابة القلعة بها ـ وهي نيابة منفردة عن نيابة السلطنة، ليس لنائب السلطنة عليها حديث، وولايتها من الأبواب السلطانية بمرسوم شريف يكتب من ديوان الإنشاء الشريف. قال في «التثقيف»: وكان عادة نائبها في الأيام المتقدمة مقدم ألف، ثم استقرت بعد ذلك طبلخاناه، وهي على ذلك إلى الآن. ومن شأنه حفظ القلعة وصونها، ولا يسلّم مفتاحها لأحد إلا لمن يتولاها مكانه أو

لمن يأمره السلطان بتسليمه له. ولنائبها أجناد بحرية مقيمون في القلعة لخدمته، ولا يحضر هو ولا أحد منهم دار النيابة بالمدينة، ولا يركبون في الغالب. وقد أخبرني بعض أهل المملكة أن بالقلعة طبلاً مرتّباً لاستعلام أوقات الليل إذا أذّن للعشاء الآخرة ضرب عليه عند مضيّ كل أربعة درج ضربة واحدة إلى أن ينقضي ثلث الليل الأول. فإذا دخل الثلث الثاني ضرب عليه عند مضيّ كل أربع درج ضربتين إلى انقضاء الثلث الثاني. فإذا دخل الثلث الثالث ضرب عليه عند مضيّ كل أربع درج ثلاث ضربات إلى أن يؤذّن للصبح. قال: وهكذا شأن سائر القلاع بالممالك الشامية».

ونستنتج من هذا النص أن الفرق بين نائبي السلطنة في دمشق وفي طرابلس هو التالي:

كان نائب طرابلس ممّن يكتب له تقليد شريف ومرسومه في قطع الثلثين ولقبه الجناب العالي. أما نائب السلطنة في دمشق فكان أجلّ نائب في المملكة الشامية وأرفعهم رتبة، وهو يضاهي كافل السلطنة الذي يقوم مقام السلطان في القاهرة. ولذلك فنائب دمشق هو قائم مقام السلطان في النيابات الشامية، يكتب التواقيع والمربعات عن السلطان لإعطاء الإقطاعات. وهو يكتب على المناشير والتواقيع والمراسيم الشريفة المتعلقة بنيابته. وإلى ذلك هو مسؤول عن نظر البمارستان النوري بدمشق ونظر الجامع الأموي.

وقد تكون لنائب دمشق مسؤوليات مشتركة في بعض الأمور التي ترد في تحديد مسؤوليات نائب السلطنة في طرابلس. ولكن النص غير واضح على هذا الصعيد، وان يكن ضمنياً قد يرتّب ذلك طالما هو يقوم مقام السلطان في النيابات الشامية.

ومن هذه المسؤوليات لنائب السلطنة في طرابلس الأمور الآتية:

- مسؤولية الثغور وحمايتها وردّ الأعداء عنها.
- كفالة الحصون وصونها.

- التنبّه لمجاورة أهل الكفر، أي الدول المسيحية من بيزنطية وفرنجية.
- منع شواني أي سفن الأعداء من الاقتراب من الشواطىء في نيابة طرابلس.
- نصرة الدين الإسلامي.
- الخبرة بتقدمه الجيوش.
- تأمين المسالك.
- تعمير الربوع.
- الترفيع في مراتب الخدمة لمن يجب ترفيعه.
- ربط الإيزاك بالربط لحماية البحر.
- نشر لواء العدل.
- عضد حكم الشرع الشريف.
- أن يتمتع بسيرة حسنة.

وإلى جانب نائب السلطنة في دمشق، كانت تقوم وظيفة لا ترتبط بها مباشرة بل بالسلطان ولا نجدها في نيابة طرابلس، وهي نيابة القلعة. وكان هذا النائب يتولّى من الأبواب السلطانية، كما يذكر ذلك النص، ويكتب له مرسوماً شريفاً وهو من مقدّمي الألوف، ثم أصبح فيما بعد من الطبلخانا، ودوره حفظ القلعة في دمشق.

وما لا يرد في هذين النصين، هو دور نوّاب السلطنة في رعاية الأوقاف، وقد ورد ذلك في وصية نائب السلطنة يعطينا نموذجاً عنها العمري[١٧٥].

الفرق الرئيسي بين نائب السلطنة في دمشق وذاك الموجود في طرابلس هو أن الأول كان «سلطاناً» في نيابته، ويتمتع بأهمية خاصة فاقت أهمية النواب الآخرين. ويطلعنا موسى اليوسفي على مدى أهمية نيابة دمشق ونائبها الأمير سيف الدين تنكز «ملك الأمراء»، حيث يفترض في النواب الآخرين إذا ما أرادوا الاتصال بالسلطان أن يكتبوا أولاً لنايب دمشق الذي يختم كتبهم بعد الاطلاع عليها. ومن خالف هذا التسلسل يعرّض نفسه للإدانة وربّما للعزل، كما حصل

بين تنكز ونائب طرابلس سيف الدين طينال الأشرفي، الذي أراد التصرّف مع نائب دمشق من موقع الندّ للندّ رافضاً تنفيذ التعليمات وردّ الجواب، فكانت النتيجة عزله من النيابة هذه وإرساله إلى نيابة غزة بعد طرابلس - تنزيلاً له عن مقامه - لكسره وإهانته، كما يقول اليوسفي. وهذه الخلافات كانت تنتهي بتأكيد السلطان لسلطة نائب دمشق، «ملك الأمراء» على أقرانه في النيابات الشامية الأخرى[١٧٦]. ولكن إلى أي حدّ بقيت هذه التراتبية وهذه الهيمنة، عندما ضعفت السلطنة، وفسدت الإدارة، خاصة في عهد الشراكسة؟

- الحاجب

كان لطرابلس المدينة ثلاثة حجّاب أكبرهم طبلخانا، وهو حاجب الحجاب، والحاجبان الآخران كل منهما أمير عشرة[١٧٧]. وأمير الطبلخاناه من له أمرة (٤٠) فارساً وقد يصل ذلك إلى (٧٠). وأمير عشرة من له أمرة عشرة فرسان وقد يصل ذلك إلى عشرين ولكنّه لا يعد إلاّ أمير عشرة[١٧٨].

وبالإمكان معرفة وظيفة الحاجب في طرابلس انطلاقاً من الوصف الذي يعطيه القلقشندي لهذه الوظيفة في نيابة دمشق، في كتابه «صبح الأعشى»، حيث يذكر بأنه كان يوجد في دمشق ثلاثة حجاب، أحدهم حاجب الحجاب، ويعبّر عنه في ديوان الإنشاء بأمير حاجب، وعادته أن يكون مقدم ألف، وهو الرتبة الثانية بعد النائب، ومن شأنه الجلوس بدار العدل، وهو نائب الغيبة عند خروج النائب من العاصمة. وهو الذي يقبض على النائب إذا أمر السلطان بذلك، ويقوم بإداء وظيفة النائب إلى حين وجود نائب آخر، ولم تجر العادة أن يكتب لهم مرسوم شريف من الأبواب السلطانية عند ولايتهم[١٧٩].

والحجبة قانوناً موضوعة لكي ينصف صاحبها بين الأمراء والجند، وإليه تقديم من يعرض ومن يرِد، وعَرْضُ الجند وما ناسب ذلك[١٨٠].

النّص واضح ولا يقتضي التلخيص، ورتبه الحجاب المساعدين لحاجب الحجاب أمراء عشرة. كما في نيابة صفد، كما أن حاجب الحجاب في نيابة

صفد ينصف بين الأمراء والجند تارة بنفسه وتارة بمراجعة النائب[١٨١]، وكذلك كانت مهمة الحاجب في نيابة دمشق، فضّ المنازعات بين الجند[١٨٢].

ويلمح «دومنبين»، نقلا عن المقصد، أنه كان يوجد أمير يلي النائب ويسبق حاجب الحجاب، كما في حلب. وكان حاجب الحجاب يجلس إلى يمين النائب، بينما كان الحجاب في سائر النيابات يجلسون إلى شماله[١٨٣].

وكان الفساد قد طال هذه الوظيفة كغيرها من الوظائف. ففي عام ٨٧٣ هـ دفع أحمد بن المأومني للحصول على حجوبية الحجاب بطرابلس عوضاً عن علي بن الأزبكي، بحكم عزله عنها، عشرة آلاف دينار[١٨٤].

أحد نوّاب السلطنة شغل أيضاً وظيفة الحجوبية في طرابلس. وهذا ما جرى في عام ٧٩٣ هـ/ ١٣٩١ م عندما عيّن نائب سابق حاجب الحجّاب في طرابلس. فقد أخلع السلطان الظاهر على برمش الكمشبغاوي واستقرّ به حاجب الحجاب بطرابلس عوضاً عن الأمير اسندمر السيفي الذي كان أولاً نايبها واستقرّ أميراً حاجب الحجاب بها[١٨٥]. كما كان بإمكان حاجب الحجاب أن يصبح نائباً[١٨٦]. وقد خالف السلطان القواعد المتبعة فنقل أحد أمراء الطبلخاناه إلى نيابة السلطنة مباشرة، مع أن المتعارف عليه أن يعيّن النائب من أمراء الألوف[١٨٧].

وكان الحجاب يستغلون وظيفتهم لجمع المال. فالأمير بلاط السيفي، (ت ٧٨٥ هـ)، كان غاية في تحصيل المال[١٨٨].

وعرف عن سيف الدين طقمتر الكلتاوي حاجب حجاب حلب وطرابلس أنه كان له ثروة كبيرة وعرف بظلمه وتعسفه، إلا أنه كان يحبّ أهل العلم[١٨٩]. واشتغل في حجوبية حجّاب طرابلس الأمير أقبغا الجوهري الذي نقل في شعبان ٧٧٩ هـ إلى نيابة غزة ونقل نائب غزة إلى حجوبية طرابلس[١٩٠]، وترقّع اسندمر المحمودي من حاجب حجاب طرابلس إلى نيابتها في ٧٨٨ هـ عوضاً عن كمشبغا الحموي[١٩١].

ومن حجّاب طرابلس المعروفين:

- في ٧٦٥، أرغون التاجي أمير جندار، حاجب حجاب[١٩٢].
- في ٧٧٩، مبارك شاه حاجب[١٩٣].
- في ٧٨٦ أركماس الذي سينقل إلى صفد[١٩٤].
- في ٧٩٠ اسندمر الذي سيصبح نائباً[١٩٥].
- في ٨٠٢ ترمش الذي كان له دور في أحداث هذا العام في طرابلس. وتفصيل ذلك أن تنم نائب دمشق بعث إلى نائب طرابلس أن يجهّز شينياً إلى ثغر دمياط ليحمل فيها الأمير نوروز الحافظي وغيره من الأمراء المسجونين، فبادر ناصر الدين محمد بن بهادر المؤمني إلى تسلّم برج الأمير الكبير أيتمش بطرابلس، وسافر إلى القاهرة، ثم رجع ومعه كتب إلى الأمير قرمش (ترمش) حاجب طرابلس وإلى غيره من القضاة والأعيان، بأن يثب ترمش على النائب يونس الرّماح ويقتله ويلي مكانه. ولكن يونس أسرع وقتل ترمش[١٩٦].
- في ٨٠٥ جركس ولد تنم يُنقل من حجوبية طرابلس إلى دمشق ويحلّ محله مراد[١٩٧]. وفي العام نفسه توفي سيف الدين يلبغا بن عبد الله السودوني، الذي ولي حجوبية طرابلس ثم حجوبية حجّاب دمشق[١٩٨].
- في ٨٠٧ تنكز بغا[١٩٩].
- في ٨٢٠ سودون قرا سعل حاجب حجاب، بعد رفض خليل التبريزي الدشاري نائب صفد. وكان سودون حاجب حجاب الديار المصرية. فكان تعيينه على طرابلس، كما يقول ابن تغرى بردى «درجات إلى أسفل»[٢٠٠].
- في ٨٢٨ سيف الدين أبو بكر حاجب حجّاب طرابلس. كان يعرف بدوادار الأمير جكم نائب طرابلس، ويظن أنه تركمانياً[٢٠١].
- في ٨٣٦ سيف الدين جانبك من عبد الله الحمزاوي، كان حاجب حجّاب طرابلس مدة سنين ثم نقل إلى تقدمة ألف بنيابة غزّة[٢٠٢].
- في ٨٥٢ رسم السلطان للأمير يشبك طاز المؤيدي أحد أمراء دمشق

بحجوبية طرابلس عوضاً عن يشبك النوروزي وكان الأخير المتوفي في عام ٨٦٣ قد شغل الحجوبية بالبذل[٢٠٣].

- في ٨٥٦ رسم بنقل الأمير يشبك طاز المؤيدي، من حكومة طرابلس إلى نيابة الكرك واستقر عوضه في حجوبية طرابلس مغلباي البجاسي أحد أمراء طرابلس[٢٠٤].

- في ٨٥٩ مغلباي البجاسي، ينقل من حاجب حجّاب طرابلس إلى أتابكيتها وحلّ محلّه يشبك دوادر قاني باي البهلوان. وهو رجل، حسب قول ابن تغرى بردى، من الأوباش، لم تسبق له رئاسة إلا بالبذل، وكان قد انتقل إليها من نيابة المرقب[٢٠٥].

- في ٨٦٠ توفي يشبك فرسم باستقرار شاد بك الصارمي كحاجب حجوبية طرابلس. والمتوفى والمولى كلاهما ولي بالبذل، ثم عزل شاد بك الصارمي في ٨٦٣ واستقرّ مكانه خشقدم السيفي ارنبغا على سبعة آلاف دينار، وكان من الأوباش[٢٠٦].

- في ٨٦٤ حلّ الشهابي أحمد بن قليب في حجوبية حجّاب طرابلس بوفاة خشقدم. وكان الشهابي يشغل أيضاً وظيفة استادار السلطان. وتوفي الشهابي في عام ٨٧١[٢٠٧].

- في ٨٧١ قرر علي بن الأزبكي، عدّاد الأغنام بالبلاد الشامية، في حجوبية حجّاب طرابلس وأضيفت إليه كتابة السرّ مع الاستادرية[٢٠٨].

ـ المهمندار

انطلاقاً من وضعية هذه الوظيفة في نيابة دمشق، يمكن القول بأن المهمندارية كانت وظيفة تلقّي الرسل. ويكتب لهم التوقيع من النائب[٢٠٩].

ولفظة مهمندار مركّبة من كلمتين فارسيتين: الأولى «مهمان» أو ميهمان أو مهمن، معناها الضيف، والثانية دار ومعناها ممسك، فيكون التعريب: ممسك الضيف. أما المراد اصطلاحاً، فكان لقبا للموظف أو للموظفين المولجين أمور

«البروتوكول». وكانت توجد لوائح يحتفظ بها جماعة المهمندارية، حيث يسجّلون كل ما يتعلق من أمر الضيوف، كتدوين أسمائهم وكتابة تاريخ وصولهم ومكان ورودهم، وحتى أيضاً ما كان يقدمه بعض الرسل والزائرين من هدايا.

وفي مطلع العهد المملوكي كانت وظيفة المهمندار في النيابات الشامية مهمة ثم انحطت منذ عهد الأشرف شعبان[٢١٠].

ويذكر «دومنبين»، نقلاً عن «المقصد» أنه كان لطرابلس مهمنداران[٢١١].

ـ شاد الدواوين

يورد القلقشندي، في «صبح الأعشى»، نسخة توقيع لشاد الدواوين بطرابلس، وهو من يكتب له مرسوم شريف، تقول:

«... وبعد، فإن أولى ما اختير له من الأولياء كلّ ذي همة علية، وعزمة بمصالح ما يعدق به من مهمّات الدولة القاهرة مليه، وخبرة بكل ما يراد منها وفيّه، ويقظة تلحظ في كل ما قرب ونأى من المصالح الأمور الباطنة والأحوال الخفيّة، وصرامة نؤيس من استلانة جانبه، ونزاهة تؤمّن من إمالة رأيه في كل أمر عن سلوك واجبه، ومعرفة مطّلعه، ونهضه بكل ما إن حمّله من أعباء المهمّات الشريفة مضطلعه ـ أمر الأموال الديوانية: فإنها معادن الأرزاق، ومواد مصالح الإسلام على الإطلاق، وخزائن الدولة التي لو ملكتها الغمائم لأمسكت خشية الإنفاق، وذخائر الثغور التي مواقعها من أعداء الدين مواقع الشجا في القلوب والقدى في الأحداق.

ولما كان المجلس السامي هو الذي سمت به هممه، ورسخت في خدم الدولة القاهرة قدمه، وتبارى في مصالح ما يغدق به من المهمّات الشريفة سيفه وقلمه، وكانت المملكة الطرابلسيّة من أشهر ممالكنا سمعة، وأيمنها بقعة، وأعمرها بلاداً، وأخصبها ربا ووهادا، وأكثرها حصوناً شواهق، وقلاعاً سوامي سوامق، وثغوراً لا تشيم ما افترّ من ثغورها البروق الخوافق، ولها الخواصّ الكثيرة، والجهات الغزيرة، والأموال الوافرة، والغلاّت المتكاثفة المتكاثرة ـ

اقتضت آراؤنا الشريفة أن نرتاد لها من يسدّ خلل عطلها، ويشدّ عضد ميدها وميلها، وينهض من مصالحها بما يراد من مثله، ويعيد لها بحسن المباشرة بهجة من فقدته من الأكفاء من قبله.

فلذلك رسم... أن يفوّض إليه شدّ الدواوين المعمورة بالمملكة الطرابلسية والحصون المحروسة، على عادة من تقدّمه في ذلك.

فليباشر ذلك بمعرفة تستخرج الأموال من معادنها، وتستثير كوامن المصالح من مكامنها، وتثمّر أموال كل معاملة بحسن الإطلاع عليها، وصرف وجه الاعتناء إليها، وتفقّد أحوال مباشريها، ومباشرة ما يتجدّد من وجوه الأموال فيها، وضبط ارتفاعها بعمل تقديره، وحفظ متحصّل ضياعها من ضياعه وصون بذارها عن تبذيره، وليجتهد في عمارة البلاد بالرفق الذي ما كان في شيء إلا زانه، والعدل الذي ما اتّصف به ملك إلا صانه، والعفّة التي ما كانت في امرىء إلا وفقه الله تعالى في مقاصده وأعانه، وليقدّم تقوى الله بين يديه، ويعتمد على توفيقه فيما اعتمد فيه عليه، إن شاء الله تعالى.

قلت: وعلى ذلك يكتب شدّ مراكز البريد ونحوها»[٢١٢].

وبالتالي، فإن وظيفة شدّ الدواوين تهتم بالأمور الآتية:

أ ـ مراقبة الحصون.

ب ـ استخراج الأموال من معادنها.

ج ـ استشارة كوامن المصالح.

د ـ استثمار أموال المعاملات بحسن الإطلاع عليها والاعتناء بها.

هـ تفقّد المباشرين.

و ـ مباشرة ما يتجدّد من وجوه الأموال.

ز ـ ضبط ارتفاع الأموال.

ح ـ حفظ متحصّل الضياع.

ط ـ صون البذار.

هـ ـ عمارة البلاد بالرفق والعدل والعفّة.

ك ـ ويضاف إلى تحصيل المال صرف النفقات والكلف، على ما هو الحال في البلاط السلطاني[٢١٣].

ونجد أيضاً في «صبح الأعشى»، نصين آخرين عن شد الدواوين بطرابلس، والاستمرار بشد الدواوين، تكرّر تقريباً ما جاء في النص المدرج أعلاه[٢١٤].

ويعطي «دومنبين» مثلاً على أهمية شاد الدواوين بذكر اسم أحد الذين شغلوا هذه الوظيفة، في نقش السلطان محمد في ١٣١٥ م (راجع ذلك في تطور العمران)[٢١٥]. وقد استفاد بعض شاد الدواوين من مركزهم، فمنذر الدين بن عيسى بن التركماني الذي ولّي شدّ الدواوين بطرابلس عام ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦ م، كان له مراكب وتجارات بنحو المايتي ألف دينار[٢١٦].

كانت الدواوين معرضة للكشف عليها من قبل الإدارة المركزية في القاهرة. ففي عام ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م توجّه الأمير فرَج شاد الدواوين مدة سبعة أشهر إلى كلّ من دمشق وحلب وطرابلس وغيرها لاستخلاص أموالها والكشف على بعض القضاة[٢١٧].

ومن الذين عملوا في شدّ دواوين طرابلس الأمير سنجر الحمصي الذي تنقّل في المباشرات وعمل نيابة الرحبة، وعمل شدّ الدواوين بمصر وحلب وطرابلس. وكان المذكور ذا عفة وأمانة وحرمة وصرامة وصيانة، تخلّص الحقوق في أيامه، ويخشى المباشرون من نقضه وإبرامه. مات في عام ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م[٢١٨].

وولي الأمير بهادر، سيف الدين ابن الكركري، شدّ الدواوين في طرابلس بأمرة عشرة، ومات بعد أشهر. وكان إذا باشر الشدّ في بلد لا يسمع من النائب ولا يخضع له. وإن شفع عنده في أحد لا يقبل منه. كان من دون رقة بطاشا، غضوباً، عقوقاً، وكان عفيفاً عن أموال الرعايا. ويقال إنه قتل ولده لأنه كان يتعاطى الشراب[٢١٩].

- شاد الخاص

الخاص، هو عادة، الحسابات الخاصة بالسلطان. وكان عادة في نيابة دمشق طبلخاناه أو أمير عشرة[٢٢٠]. هذه الوظيفة في البلاط السلطاني كانت تعنى بتدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين، بعد مراجعة السلطان[٢٢١].

ولفظة شاد، مشد، شد، تعني متولي وظيفة ما.

وأساساً، كان لحسابات السلطان الخاصة «ديوان الخاص»، وله ناظر يتولى الأشراف على الخزانة السلطانية، وكان هذا الديوان يهتم أساساً بإدارة حصة السلطان الإقطاعية المعروفة بالخاص الشريف. وفي سوريا ولبنان تضخمت أراضي السلطان «الخاص»، وازدادت توسعاً منذ سنة ١٣١٣ م، وكان مال هذا الديوان يصرف في الأسلحة، والعيديات، على الأعياد المهمة، والكساوى، والملبوس لأركان الدولة، والهدايا للملوك والتشاريف في الأعياد[٢٢٢].

في نيابة دمشق كان نظر الخاص يتعلق بالمستأجرات السلطانية وغيرها[٢٢٣].

وكان للسلطان في نيابة طرابلس ملكيات «خاص» في اللاذقية والمرقب، وقد خصصها قلاوون في عام ١٢٨٥ م لصيانة قلعة المرقب[٢٢٤]. وليس باستطاعتنا تحديد كل «الخاص السلطاني» في باقي أرجاء النيابة.

ويذكر «دومنبين»، أن هذه الوظيفة ألغيت فيما بعد، كما ألغيت الوظيفة السابقة[٢٢٥].

- شاد مراكز البريد

لا نعرف شيئاً خاصاً عنها في نيابة طرابلس، ولكن بالقياس على نيابة دمشق، يمكن القول بأنه كان للبريد وظيفتان:

الأولى هي أمير أخورية البريد، وموضوعها التحدث على خيول البريد، وكان لها أمير عشرة[٢٢٦].

والثانية هي تقدمة البريد، وموضوعها التحدث على جماعة البريدية[٢٢٧].

وقد جرى الكلام على كل منهما في بابها الخاص فيما بعد.

وكانت شدّ مراكز البريد إحدى الوظائف العسكرية في نيابتي حلب وطرابلس ومتوليها أمير عشرة، وربما كان مقدم حلقة أو جندياً يعين بتوقيع كريم[٢٢٨].

- شاد الميناء

«وهذه نسخة توقيع بشدّ البحر بمينا طرابلس، وهي:

رسم بالأمر - لا زال سيفه قاطعاً من الأعداء نحراً، وأمره نافذاً برّا وبحرا، وفعله صالحاً دنيا وأخرى - أن يستقرّ الجناب المشار إليه في شدّ مينا البحر بطرابلس.

فليباشر هذه الوظيفة شارحاً لها صدرا، فاتحاً لها بحسن مباشرته الجميلة بصراً وفكراً، باعثاً لها في الآفاق بمباشرته ذكراً جميلاً، باحثاً عمّا يتعلق بمتحصل المينا المعمورة بكرة وأصيلاً، مسوّياً بين الناس فيما رزق الله وفتح، وبعث من فضله ومنح، بحيث لا يقدّم عزيزاً ولا يؤخّر ذليلا، ولا يراعي في ذلك صديقاً ولا خليلاً.

وليقدّم خوف الله تعالى على خوف خلقه، وليسوّ بين الضعيف والقويّ فيما بسط الله من رزقه، وآكد ما توصيه به تقوى الله تعالى فيما هو بصدده، فليجعلها في أموره الباطنة والظاهرة من عدده، والله تعالى يقدّمه في مباشرته لاقتناء محاسن المعروف وزبده، ويرزقه من الأجر على ما يعمله من الخير مع تجّار هذا البحر بما هو أكثر من زبده»[٢٢٩].

ونستخلص من نسخة وثيقة التوقيع هذه، الآتي:

- وظيفة شاد الميناء مختصة بالميناء حصراً.
- يعيّن الشاد من نائب السلطنة.
- عليه أن يكون عادلاً مع الضعفاء كما مع الأقوياء، مع الغرباء قبل الأصدقاء.

- عليه أن يحسن معاملة التجار.
- عليه أن يهتم بمتحصل الميناء.

ويبدو أنه كان للبحر في طرابلس مسؤولان. واحد يختص بالميناء وتجارته وهو شاد الميناء المذكور أعلاه، وآخر للسفن، وهو شاد الشواني، أي قبطان البحر أمام طرابلس وستعرف إلى وظيفته في الصفحات التالية.

والوظيفة الأولى هي نوع من «محتسب» التجار البحريين، والقائم بها هو زعيم البحرية التجارية بعكس شاد الشواني، وهو زعيم البحرية الحربية. ويتساءل «دومنبين» عما إذا كان شاد الميناء هو ما يعرف أيضاً بشاد البحر[٢٣٠].

- نقيب النقباء

وكان يوجد منها في نيابة دمشق نقيبان: نقيب للميمنة ونقيب للميسرة[٢٣١].

ونقيب النقباء هذا يعيّن من قبل نائب السلطنة، وقد يحمل حسب زعم «دومنبين» اسم أمير نقباء العساكر. وبعض المصادر تجعل تعيينه من قبل الأبواب السلطانية[٢٣٢]. ولكن يبدو أن أمير النقباء كان وظيفة أخرى نجدها في نقابة العسكر.

- أمير أخورية

مهمته الأشراف على الأسطبل ورعاية ما فيه من خيول.

- شاد الأوقاف

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة استناداً إلى معلوماتنا عنها في نيابة دمشق، حين كان موضوعها التحدث عن أوقاف المسلمين، وعادة أمرتها عشرة، وربما كانت طبلخاناه، ويكتب لمتولّيها توقيع من النائب[٢٣٣].

وقد لعبت الأوقاف دوراً مهماً في تاريخ طرابلس[٢٣٤]. وكان لهذه الأوقاف، التي نجد نصّاً لتعيين ناظر لها خارج طرابلس، نظارها في نيابة طرابلس.

وفي طرابلس، على ما يبدو، كان الناظر يستفيد من هذه الوظيفة بشكل ملحوظ، وهذا ما يمكن استخلاصه من كلام ابن كثير عن عام ٧١٨ هـ: «أخرج الصاحب أمين الدين إلى نظر الأوقاف بطرابلس على معلوم وافر»[٢٣٥].

- مقدّم البريد

واستناداً إلى ما نعرفه عن هذه الوظيفة في دمشق، يمكن القول بأن موضوعها التحدث على جماعة البريدية[٢٣٦]، وقد جرى الكلام عليها.

وكان مقدم البريد يرجع إلى كاتب السرّ، لأن إدارة البريد تتبع ديوان الإنشاء[٢٣٧]. والبريد كان منظماً بشكل جيد منذ عهد الظاهر بيبرس[٢٣٨]. وقد اعتمد المماليك ثلاثة أنظمة للبريد هي:

- المناور، أي إشعال النيران في قمم الجبال لإرشاد البريدية، ويخبرنا عن ذلك صالح بن يحيى بخصوص بيروت، حيث كانت النيران تشعل في بيروت، ثم في بيت مري، فجبل بوارش، فجبل يبوس، فالصالحية فقلعة دمشق[٢٣٩].
- الحمام: وقد ورد ذكر ذلك في باب الكلام على إصلاح قلعة عكار.
- البريد العادي، أي الخيل.

وقد نظمت مراكز البريد من وإلى طرابلس، كما يوردها ابن فضل الله العمري[٢٤٠] على الشكل الآتي:

تتفرع طريق البريد من دمشق إلى الغسولة ومنها تتشعب إلى طرابلس على القصب ثم من حمص إلى الرستن ثم منها إلى حماه ثم إلى لطمين ثم منها إلى طرابلس، ثم منها إلى المعرّة.

ومن أراد من بعلبك، حمص توجّه منها إلى القصب إلى الغسولة، ومن أراد منها طرابلس توجّه منها إلى القصب ثم منها إلى قدس ثم منها إلى أقمار ثم الشعرا ثم عرقا ثم طرابلس. ومن دمشق إلى طرابلس ركوب مراكز حمص إلى الغسولة المقدمة الذكر ثم إلى القصب.

وكانت توجد مراكز توصل طرابلس بمرقية وبلنياس ثم اللاذقية فصهيون فبلاطنس، ومن شاء من صهيون إلى برزيه، ومن شاء فمن بلاطنس إلى القليعة (أو العليقه) ثم منها إلى الكهف فالقدموس فالخوابي فالرصافه فمصياف.

الفضل، إذاً، في اعتماد هذا النظام المركب للبريد يعود إلى الظاهر بيبرس الذي أعاد إحياءه في الدولة الإسلامية بعد توقف دام ثلاثة قرون. وفي رأي المستشرق «سوفاجيه» استند بيبرس في ذلك، ليس إلى الأسس الإسلامية السابقة فقط، بل أيضاً إلى النظم المغولية[٢٤١].

كان بيبرس يدير شخصياً أجهزة البريد، ثم أضحى ذلك مرتبطاً بكاتب السر منذ عهد الناصر محمد بن قلاوون. ويمكن إرجاع سبب تعلّق شؤون البريد بكاتب السر، وهو صاحب قلم، دون سواه من أرباب الوظائف من أهل السيف، كالدوادار مثلاً، والدولة عسكرية في تنظيمها، إلى كون الدوادار من ذوي الرتب الصغيرة والأجناد المعدّين لصاحب ديوان الإنشاء، وبعد وفاة الناصر محمد تقلّصت صلاحيات كاتب السر في الإشراف مع السلطان إشرافاً مباشراً على إدارات البريد، وصارت أموره متعلقة بالدوادار. وبقي الأمر كذلك حتى عهد الظاهر برقوق عندما جرت محاولة لإعادة شؤون البريد إلى كاتب السر، ولكن العمل بالبريد المنتظم توقف مع مطلع القرن التاسع الهجري، الخامس عشر ميلادي، مع الاجتياح المغولي، وتعطّل العمل به نهائياً مع السلطان المؤيد شيخ المحمودي[٢٤٢].

كان يعاون كاتب السرّ في النيابات الشامية، لإتمام عمله البريدي، موظفون عسكريون ومدنيون تابعون له مثل أمير أخور البريد من رتبة عشرة (راجع ذلك في بابه)، ورفيقه ناظر مراكز البريد وهما يهتمان بالخيل في المدينة ونواحيها. أما رجال البريدية فكان يترأسهم واحد منهم، .أمير برتبة عشرة، ونائبه أمير خمسة، أو يكونان من رتب أدنى في بعض الأحيان: أي أمير خمسة وجندي، وعرفت هذه الوظيفة بعبارة تقدمة البريد أو شدّ البريد (موضوع بحثنا في هذه النقطة)[٢٤٣].

على كلّ حال، فكما ذكرنا أعلاه، فالاتصال بين بلاد الشام ومصر أصبح مقطوعاً فعلاً بعد عام ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م. ويسند «درّاج» إلى هذه النتيجة توقّف تقدمة الخيل التي كانت مفروضة على منطقة طرابلس وإلغاؤها[٢٤٤].

وإلى جانب البريد، كان الإتصال بين طرابلس وأرجاء السلطنة يتمّ بواسطة الحمام الزاجل الذي كان له مراكز تدعى مراكز البطائق التي هي الأبراج أو «مطارات الحمام».

كانت طرابلس مرتبطة بدمشق عبر مراكز: دمشق ـ صيدا ـ بيروت ـ تربلة ـ طرابلس. وكان لهذه المراكز ولأبراجها: برّاجة وخدّام وأقفاص وأبغال للتدريج ومرتبات وأرزاق لتصير الأخبار متّصلة مساعة[٢٤٥]. الحمام الأزرق كان يحمل ورقاً خفيفاً صغيراً وفي كل ثلاثة مراكز بريد، مركز للحمام، يستبدل فيها الحمام بحمام جديد يحمل الرسالة نفسها[٢٤٦].

ـ أمير اخورية البريد

استناداً إلى ما نعرفه عن هذه الوظيفة في دمشق، يمكن القول بأن موضوعها التحدث عن خيول البريد في الحاضرة ونواحيها[٢٤٧].

ـ ولاية المدينة

استناداً إلى ما نعرفه عن هذه الوظيفة في نيابة دمشق، يمكن القول بأن موضوعها التحدث في أمر الشرطة[٢٤٨]. وكذلك هو حال هذه الوظيفة في البلاط السلطاني[٢٤٩].

بالرجوع إلى معلوماتنا عن نيابة صفد، كان والي المدينة يعنى بشؤون ضبط الأمن والإشراف عليه. وغالباً ما يكون الوالي من أمراء العشرات. والأرجح أن يكون حاكم المدينة بينما النائب كان حاكم النيابة[٢٥٠].

وبالعودة إلى معلوماتنا عن دمشق، نضيف أنه كان يصادر اللصوص ويراقب الخمارين ويحافظ على أموال الناس وأرواحهم، ويأمر بجلد السكارى بالعصا.

ولكن لم يكن له الحق بهتك حرمة البيوت وأخذ الأموال بحجة القضاء على المنكر[٢٥١].

كان الوالي بشكل عام في الدولة المملوكية يضرب على أيدي الرعاع والفجرة، ويقمع مواد الفساد ويحسم أبواب الدعارة، ويخرب مواطن الفسوق، ويقيم الحدود الشرعية والسياسية[٢٥٢].

وبرأي المقريزي، كانت سلطة الوالي على العامة وأهل الجرائم، أما الأجناد والكتّاب وأعيان التجار، فكان أمرهم في بادىء الأمر بيد نائب السلطان ثم أضحى بيد حاجب الحجاب، إلى أن كانت سنة ١٣٧٨ م، فتداخلت صلاحيات الوالي بالنائب بالحاجب وضاعت الرتب[٢٥٣].

وفي رأي بعض المصادر، كان الوالي جندياً يعين من قبل النائب[٢٥٤].

ـ مقدّم التركمان

نعرف بوجود هذه الوظيفة، لأن القلقشندي[٢٥٥] يأتي على ذكرها من دون تفاصيل. كما لا نجد لها مرادفاً في الكتابات الأخرى.

ولعلّ قيامها مردّه إلى وجود التركمان بكثرة على السواحل من نهر الكلب إلى شمالي طرابلس، وكانت قد أنيطت بهم حماية السواحل من جهة والإقامة في الأذواق، ترقباً لاحتمال مجيء الصليبيين مجدداً إلى المنطقة، ومن جهة ثانية كان مطلوباً منهم مراقبة الطوائف المشاغبة كالموارنة والنصيرية في جبال نيابة طرابلس.

يبدو أن وظيفة مقدّم التركمان كانت موجودة في البلاد الشامية والمملكة الحلبية[٢٥٦]. وفي بعض المصادر، كان يقوم بهذه الوظيفة جندي يعيّنه النائب[٢٥٧]. ويبدو أن أسلوب المراسلة معه كان غير واضح، كما كان للتركمان زعيم يحمل لقب «الكبير». ولم يكن زعماؤهم يحصلون على مراسلات اعتيادية. وإلى جانب هؤلاء التركمان، كانت توجد عشائر عربية بدوية من بني كلاب لا أمير معترف به بينهم ولا مقدم له صفة رسمية[٢٥٨].

ـ نقابة العسكر

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة من اطّلاعنا على نسخة توقيع بها من نائب السلطنة إلى نقيب العساكر بطرابلس، يدرج نصّها القلقشندي[٢٥٩] في «صبح الأعشى»، حيث يقول:

«. . . فلذلك رسم. . . . ـ لا زال للدين الحنيفي ناصراً، وللأعداء قامعاً قاهراً، وللحق مؤيداً باطناً وظاهراً ـ أن يستقرّ الجناب العالي المشار إليه أمير نقباء العساكر المنصورة الطرابلسية، عوضاً عمّن كان بها، على عادته وقاعدته: لأنه الحبر الذي عقدت على خبرته الخناصر، وورث الشهامة كابراً عن كابر، وأضحى بتدبيره واضح الغرر، شاهداً له به العين والبصر، أن جال بين صفوف العساكر كان أسداً، وان رتّب جيوشها أحصاها حلية وعدداً.

فليباشر هذه الوظيفة محرّراً أحوال العساكر المنصورة، مقرّراً لهم في منازلهم على أكمل عادة وأجمل صوره، بمناصحة ضمّخ بمسكها، ومخالصة قام مقام واسطة جوهر سلكها، وملازمة خدمة تأزّرت بها أعطافه، وصفاء طوية شرفت بها أوصافه، ومحبة عدل جمع فيها بين قوله وفعله، وإخلاص يحسن بالمرء أن يكون ملتحفاً بظلّه: لكي يتمّ الله النعم عليه كما أتمّها على أبيه من قبله، وليقصد رضا الله تعالى في هذا الأمر، لا رضا زيد ولا عمرو، والله تعالى يتولاّه فيما تولاّه، والاعتماد في ذلك على الخط الكريم أعلاه، حجّة بمقتضاه، إن شاء الله تعالى.

ونستخلص من هذا النص المعلومات الآتية:

- وجود أمير للنقباء، مما يعني وجود أكثر من نقيب تحت أمرته.
- أن يكون أمير النقباء ناصراً للدين.
- أن يكون أمير النقباء مؤيداً للحق.
- أن يؤمن للعساكر المنازل ويلازمهم بالخدمة.
- كان لطرابلس جيش من الجند النظامي وجيش رديف من التركمان[٢٦٠]، وأول جيش استخدم فيها بعد الفتح بلغ عدده ستماية فارس[٢٦١].

القوة العسكرية الموجودة في طرابلس، كانت تتألف من نوعين من الجند: أجناد الحلقة وأجناد النائب والأمراء.

أجناد الحلقة: كان السلطان قلاوون قد نظّم حامية خاصة منهم في عام ١٢٨٨ م لمهاجمة مدينة طرابلس بالذات وتسلم مهام الدفاع عنها بعد أخذها من الفرنجة. وجندُ «الحلقة» في عرف دولة المماليك، هم رديف من الفرسان الأحرار (أي من غير المماليك، تنتقيهم الدولة من بين العناصر المحلية في مختلف المناطق للمساعدة في الحفاظ عليها. وكان أمراء «الحلقة» يتسلمون الاقطاعات من «ديوان الجيش» مكافأة لهم على خدماتهم العسكرية، مثلهم مثل سائر أمراء الجند النظاميين من المماليك. وقضت الحاجة بأن يستولي قلاوون على اقطاعات «أمراء الجبال» في لبنان، وربما في سائر الشام، ليوزعها على أمراء «حلقة» طرابلس. فاستدعى هؤلاء الأمراء إلى مصر وأخذ منهم «أملاكهم واقطاعاتهم». وفي عام ١٢٨٩ م حاصر قلاوون طرابلس وأخذها، فجعل الاقطاعات والأملاك المصادرة لأمراء الحلقة فيها، وكان لجند الحلقة «أمراء أربعون»، و«أمراء عشرة» و«أمراء خمسة». ولم يكن منهم «أمراء مئة». و«أمراء الأربعين» بينهم قلائل. وقد أبطلت «الحلقة» في أواخر دولة المماليك «البحرية»، ولم يبق منها بعد ذلك ـ على ما يظهر ـ إلا بعض التعيينات العسكرية في المناطق الجبلية النائية من الشام[٢٦٢]. وبلغ عدد أجناد الحلقة في زمن ابن شاهين الظاهري في أواسط القرن الخامس عشر أربعة آلاف. ومماليك النائب (الكافل) والأمراء ألف مملوك[٢٦٣].

وجند الحلقة تكون مناشيرهم من السلطان (وفي مصادر أخرى تكون بالضبط من ديوان الجيش). كما أن مناشير الأمراء تكون من السلطان، وأجناد الأمراء فتكون مناشيرهم من أمرائهم. ولكل عدة أربعين نفر من جند الحلقة مقدم منهم ليس له عليهم حكم إلا إذا خرج العسكر كانت مواقفهم معه وترتيبهم في موقفهم إليه[٢٦٤].

وإذا كانت اقطاعات أعيان جند الحلقة قد يبلغ الواحد منها في مصر ١٥٠٠

دينار، فهي في الشام على الثلثين من مصر فتكون نتيجة لذلك بحدود الألف (١٠٠٠) دينار لأعيان الحلقة المقدمين عليهم، ثم ما دون ذلك إلى مائتين وخمسين ديناراً[٢٦٥].

وكل جند الحلقة والأمرة تعرض بديوان جيش السلطان ويثبت باسمه وهيئته وحليته[٢٦٦].

أجناد الأمراء: كان لكل من الأمراء المماليك أجناده، وهؤلاء يعرفون بـ«أجناد الأمراء». وكانت الإمارة على ثلاث رتب: أرفعها رتبة «أمير مئة»، أو «أمير كبير»، وأوسطها رتبة «أمير أربعين»، أو «أمير طبلخاناه»، وأدناها رتبة «أمير عشرة». والعدد المذكور يشير إلى عدد الفرسان التابعين للأمير، دون المشاة. وكان للأمراء من الرتبة الأولى والثانية، دون الثالثة، الحق بـ«طبلخاناه»، أي بتنظيم فرقة موسيقية ملحقة بجندهم. ولذلك سمّي «أمير الأربعين» بـ«الطبلخاناه»، لتمييزه عن أمير العشرة»[٢٦٧].

وأجناد الأمراء هم من مشتريات الأمراء، ويشكّلون الحرس الخاص بكل منهم[٢٦٨].

وقد كان هناك قوات مساعدة أخرى تعرفنا إلى بعضها، كالتركمان مثلاً المقيمين في كسروان وفي إيزاك على السواحل.

ونقيب العسكر، كان لقباً للذي يتكفل بإحضار من يطلبه السلطان أو النائب الكافل أو الحاجب من الأمراء وأجناد الحلقة ونحوهم. فهو كأحد الحجاب الصغار. وقد انحطت النقابة في الدولة الجركسية. فصارت وظيفته ترويع الناس وأخذ أموالهم بالباطل[٢٦٩].

ـ أتابك قلعة طرابلس

لا يأتي القلقشندي على ذكره، بل نجد له أثراً عند الصيرفي[٢٧٠]. وقد ارتقى أحدهم، وهو أياس المحمدي الطويل (٨٦٣ ـ ٧٦٦ هـ) إلى النيابة[٢٧١].

ولا يبدو أنه كان لقلعة طرابلس نائب على غرار قلعتي دمشق وصفد.

حيث، كما رأينا بخصوص دمشق، كانت نيابة القلعة نيابة مستقلة عن نيابة السلطنة، يعيّن متوليها من قبل السلطان، وليس لنائب السلطنة سلطة عليه، وكذلك كانت الحال عليه في نيابة صفد.

ومهمة نائب القلعة حفظ القلعة وصيانتها، وحفظ الذخيرة الحربية فيها، بحيث لا يخرج منها شيئاً إلا في أوقات الحاجة، كما لا يفتح أبوابها إلا في الأوقات الاعتيادية، ولا يسلّم مفاتيحها إلا لمن يتولاها منه، أو لمن يأمره السلطان بتسليمه. ومن أهم واجبات نائب القلعة أن يكون عيناً للسلطان على نائب السلطنة، ويخبره بما يحاول أن يخفيه عنه من الأمور[٢٧٢].

أما لفظة «أتابك» فهي مصطلح مركب من لفظين: «أتا» بمعنى أب، و«بك» بمعنى أمير أو سيد، فيصبح المعنى «الأب الأمير» أو «الأب السيد»، وقد كانت الأتابكية في العهد المملوكي تعني قيادة العسكر. ويطلق على الأتابك أيضاً لقب الأمير الكبير، أو مقدم العسكر بالمملكة[٢٧٣].

ومن الذين عملوا في أتابكية طرابلس:

في ٨٥٧ هـ كان الأمير أياس المحمدي الناصري أتابك طرابلس ثم نقل إلى نيابة صفد، وعين حَطَط الناصري المعزول قبل تاريخه عن نيابة غزة أتابكاً لطرابلس، وانعم بإقطاع حَطَط ـ أمرة عشرين بطرابلس ـ على جانبك المحمودي وكان بطّالاً بطرابلس. وتوفي حطط في ذي القعدة ٨٥٧ هـ. وكان ولي كل مناصبه بالبذل، وكان لا للسيف ولا للضيف[٢٧٤].

في ٨٥٩ هـ مغلباي البجاسي يصبح أتابك طرابلس بعد أن كان حاجب حجابها، ويحلّ في الرتبة الجديدة محل سودون القرماني الذي نقل إلى حلب. وكان سودون بن عبد الله مهملاً مسرفاً على نفسه، وعنده فشار كبير ومجازفات في كلامه[٢٧٥]. في ٨٧٢ توفي قتيلاً في بلاد الشرق الأتابك سنقر العابق. وكان موصوفاً بالشجاعة وأنواع الفروسية والانهماك في الملذات وشرب الراح وحبّ الملاح[٢٧٦].

في ٨٧٥ هـ توفي الأمير خاير بك القصروي أتابك طرابلس بعد أن كان نائب غزة وصفد ومقدم ألف في دمشق[٢٧٧].

في ٨٩١ هـ توفي برد بك سكر أتابك العساكر بطرابلس. كان شاباً حشماً[٢٧٨].

ـ شدّ الشواني

بالإمكان التعرّف على وظيفة شدّ الشواني في طرابلس من خلال نصّ توقيع لهذا الموظف في هذه المدينة، مدرجة في نماذج المراسلات التي يعطينا إياها القلقشندي[٢٧٩] حيث يقول:

«وهذا نسخة توقيع بشدّ الشواني بطرابلس، كتب به لعلاء الدين» أيد غمش:

رسم . . . ـ لا زالت أيامه، قائمة بالجهاد في سبيل الله عزّ وجلّ، وأعلامه، حائمة على التقاط مهج العدا في البرّ والبحر بما يقرّب لهم الأجل ـ أن يستقرّ فلان في شدّ الشواني المعمورة المنصورة على العادة في ذلك، بهمّته العلية، وعزمته التي هي ببلوغ المقاصد مليّة، وشهامته التي ترهب العدا، وشجاعته التي تلبسهم أردية الردى، وبسالته التي تسلهم في البحر فتصيّرهم كالأسماك لا يسام لهم صدى.

فليجتهد في ذلك جدّ الاجتهاد، وليعمد فيه السِّداد والسَّداد، وليوقظ أجفان سيوفه من الغمض، وليرهب العدا بشدّة وطأته التي لها الثبات في الأرض، وليلازم مواظبة الشواني ليلاً ونهاراً، وليكن هو ومن حوله لمن بها أنصاراً، والله تعالى يجزل له مباراً، ويرفع له مقداراً، بمنّه وكرمه.

ونستخلص من هذا النصّ ما يلي:

- الجهاد في سبيل الله.
- التقاط مهج العدو في البر والبحر.
- اليقظة وملازمة الشواني، (أي السفن الحربية) ليلاً نهاراً.
- يعيّن من قبل نائب طرابلس.

وشاد الشواني هو بمثابة «أميرال» الأسطول الحربي أمام طرابلس، المتهيّء لمحاربة الفرنج[٢٨٠].

- نقيب الجيش

بالإمكان التعرّف على هذه الوظيفة من نسخة توقيع لنقيب الجيش في طرابلس مدرجة في النماذج التي يعطيها القلقشندي[٢٨١] عن المراسلات وقد أفردنا الكلام عليها في نقابة العسكر.

وهذه الوظيفة في البلاط السلطاني هي على مستوى الحجّاب الصغار، وللنقيب تحلية الجند في عرضهم، ومعه يمشي النقباء. وهو الذي يحضر الأمراء لمواجهة السلطان أو النائب أو الحاجب، وهو الذي يُطبّق الترسيم على الأمراء[٢٨٢].

- نقابة الأشراف

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة من خلال نموذج توقيع لموظف نقابة الأشراف في طرابلس مدرج في «صبح الأعشى»، ويقول:

«... رسم بالأمر - لا زال يرفع لذوي الإصالة الشريفة قدراً، وينقلهم إلى الرتب السنية ويعلي لهم ذكراً، ويسمّلهم من إحسانه بما يسرّ لهم قلباً ويشرح صدراً، ويبلّغهم من المآرب أوفاها، ومن ملابس القبول أجملها وأسناها - أن يستقرّ فلان - أدام الله نعمته - في نقابة السادة الأشراف بالمملكة الطرابلسية، على ما تقدّم من عادته في ذلك: استقراراً جارياً فيه على أجمل العادات، واعتماداً على ما عهد من سلفه الشريف بالذات، ورعاية له في تجديد المسارّ، وترجيحاً لما اشتمل عليه من حسن الكفاية في كلّ إيراد وإصدار، ورفعة ليده الباسطة على أبناء جنسه، وتقوية يجد أثرها في معناه وحسّه، رسماً يستوجب به النعم الجزيلة، وولاية توليه من الكرم سوله، وعناية تصبح بها ربوع أنسه مأهوله، لأنه أولى أن يقرّ في هذه الوظيفة ويزاد، وأحقّ أن يرعى لما سبق له من السداد، وأجدر أن لا يضاع حقّه حيث له إلى ركن الشرف المنيف استناد.

فليباشر هذه الوظيفة المباركة مبسوطاً أمله في المزيد، منوطاً رجاؤه في نعمنا باستئناف وتجديد، محوطا ما بيده من كرمنا العديد، وهو غنيّ أن نثنّي له الوصايا ونعيد، مليّ بحسن السجايا التي جبلت على التحقيق والتوفيق والتسديد، والله تعالى يطوّق بمنن جودنا منه الجيد، ويغدق له سحائب رفدنا التي تجريه على ما ألف من فضلها العديد، والعلامة الشريفة - أعلاها الله تعالى - أعلاه، حجّة بمقتضاه»[٢٨٣].

ونستخلص من هذه الوثيقة الأمور الآتية:

- رفعة قدر نقيب الأشراف.
- وجود الأشراف في الرتب السنيّة.

ولكننا لا نستخلص من خلالها تحديداً لوظيفة النقيب بصورة واضحة.

وبالرجوع إلى دراسات حول هذا الموضوع نجد أن وظيفة نقيب الأشراف هي صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف. والمطلوب منه الفحص عن أنسابهم ويتحدث في أقاربهم ويؤدب اشتطاطهم ويطالب بحقوقهم، والمقصود بهم كل من انتسب إلى آل البيت، من العباسيين والعلويين الذين تمتعوا في العصر المملوكي باحترام أهل الدولة المملوكية. ومع أن أعمال أولئك الأشراف كانت أقرب إلى شؤون الدين والعبادة والتعليم منها إلى السياسة والحرب، فإن البارزين منهم حكموا بعض المناطق الخاضعة لنفوذ المماليك، وتولوا مناصب إدارية، كما حاز البعض اقطاعات، وأمرة. وكان لهذه الطائفة «نقابات» يديرها نقيب من أفرادها، يصدر أمر تعيينهم من السلطان. وقد أنزل المماليك الأشراف مكانة خاصة، وخصّهم السلطان الأشرف شعبان سنة ١٣٧١ م بزي من الطراز الأخضر[٢٨٤].

- دار الضرب

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة من خلال إنموذج مراسلة مع موظف دار الضرب في طرابلس مدرجة في «صبح الأعشى»[٢٨٥]، يقول:

«... رسم... أن يستقرّ المشار إليه في شدّ دار الضرب: إعانة له على الخدمة الشريفة، وإرفادا له بمعلومها إذ هي ليست له بوظيفة، لأنه أكبر من ذلك قدراً، وأحق بكلّ منزلة عليّة وأحرى، ولكن هذه الجهة هي قانون المعاملة، وسكّتها بشعار الملك متّصلة وبين الحقّ والباطل فاصلة، ومنها النقوش التي هي رستاق الأرزاق، وصدِر كل إطلاق وقنداق، حكيم ما أرسل في حاجة إلا وأذن لها بالنجاح، ولا استؤمن عليه امرؤ بإذن الإمام إلا وحقّ له (الاتصاف) بالصلاح والفلاح، هذا وهو في الأصل مذموم، وطالبه محروم: لأنه مقسوم، والأجل محتوم، ولكن تطهيره من الدنس واجب، والحسبة في عياره حتى يغدو وبودق صفائه من الغشّ ناضب.

فليعتمد المشار إليه في شدّ هذه الجهة حسن التقوى ويلاحظ بعزمه أمورها لتكون على السّداد، ويعتمد على السيّد الناظر فإنه نعم العماد، ويفوّض إليه كشف الروباص وحك العيار فهو به أدرى وأحرى وأدرب بادحاض غشّ الفساد، وليتناول معلومه المقرّر له عند الوجوب والاستحقاق، هنيّا ميّسراً خالصاً من التنازع والشّقاق، ومثله فلا يدلّ على (صواب): إذ تقوى الله تعالى كلمة الفصل وفصل الخطاب، والله تعالى يجعلها لنا وله زاداً وحرزا، وذخرا يوم المعاد وركزا.

كما يدرج نص توقيع آخر لدار الضرب يكرّر بعض ما جاء أعلاه[٢٨٦].

ونستخلص من هذا النص الآتي:

- وجود دار لضرب العملة في نيابة طرابلس.
- اعتبار ضرب العملة خدمة شريفة لا وظيفة.
- أن تكون السكة متصلة بشعار الملك.
- ومن العملة: النقوش.
- أن من يستأمن على ضرب العملة يتميّز بالصلاح والتقوى.
- الابتعاد عن الغش في ضرب العملة.

- على مشد دار الضرب الكشف على الروباص وحك العيار.
- يتناول مشد دار الضرب معلومه أي معاشه المقرّر له.

ـ من وظائف أرباب السيوف الأخرى بالقياس على دمشق وحلب

بالمقارنة مع دمشق، نجد أن ثمة وظائف أخرى لا نجد ذكراً لها في باب الكلام على طرابلس، ولا ندري ما إذا سقطت سهواً أم أنه كان لها وجود فعلي. ومن المفيد أن نأتي على تعدادها وهي[٢٨٧]:

- شدّ المهمات: وموضوعها التحدث في الاحتياجات السلطانية[٢٨٨].
- نقابة القلعة:
- الخزندارية: وموضوعها التحدث عن الخلع والتشاريف السلطانية[٢٨٩].
- نقابة الجيش:
- شدّ الزكاة: وموضوعها التحدث عن متجر الكارم ونحوه[٢٩٠].
- شدّ العشر: وموضوعها التحدث في داخل الفرنج[٢٩١].
- شدّ دار الطعم: وهي بمثابة الوكالة بالديار المصرية[٢٩٢].
- شدّ دار البطيخ والفاكهة:
- شدّ المسابك من الحديد والنحاس والزجاج.
- شدّ المواريث الحشرية.
- شدّ مطابخ السكر.

٢ = الوظائف الديوانية

كانت الوظائف الديوانية في مدينة طرابلس على مرتبتين:

المرتبة الأولى: من يكتب لأربابها من الأبواب السلطانية، وهم[٢٩٣]:

- ناظر المملكة.

- ناظر الجيش.
- صاحب ديوان المكاتبات.

المرتبة الثانية: من ولايتهم من نائبها، وهم[٢٩٤]:

- كتاب دَسْت.
- كتاب دَرْج.

هذه الوظائف كانت أرزاقها في مصر مشاهرة من مبلغ عين وغلّة، تضاف إلى ذلك إعطاءات الغذاء والحلوى وغيرها[٢٩٥]. ولا نعرف كيف كان حال نيابة طرابلس على صعيد أرزاق أصحاب الأقلام.

ومن الأسماء اللامعة التي عملت في هذه الوظائف الديوانية: المؤرخ النويري الذي يخبر عن نفسه أنه في عام ٧١٠ هـ رُسِمَ «أن أتوجّه إلى المملكة الطرابلسية صاحب الديوان بها وكتب توقيعي بذلك وهو من انشاء... شهاب الدين محمود الحلبي وبخط ولده القاضي جمال الدين ابراهيم وهو مؤرَّخ في الخامس عشر من المحرّم وتوجّهت في مستهل صفر ووصلت إلى طرابلس وباشرت الوظيفة ثمّ انتقلت إلى نظر الجيش بها، في مستهلّ شوّال من السنة عوضاً عن نجم الدين القصير واتفقت وفاته في سابع شوّال قبل وصول توقيعي بذلك، فباشرت في أول من السنة عوضاً عن التاج الطويل وفي أواخرها عوضاً عن النجم القصير...»[٢٩٦].

وقد ترك النويري نظر الجيش بطرابلس في عام ٧١٢ هـ[٢٩٧].

وكان إبن خاله القاضي عماد الدين محمد بن القاضي صفي الدين النويري صاحب الديوان بطرابلس وفيها توفي في ١٥ شعبان ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م. وكان كريماً شجاعاً اشتهر ببذل المال والإحسان[٢٩٨].

- ناظر المملكة

بالإمكان التعرّف إلى مضمون هذه الوظيفة بشكل مباشر من الإطّلاع على

نص نسخة توقيع مرسلة من الأبواب السلطانية إلى أحد نظّار المملكة في طرابلس ومدرج نصّها في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٢٩٩]، حيث يقول:

«... ولما كان فلان هو الذي رقي في ذروة هذه المعالي، وانتظم به عقد هذه الّلالي، وحوى بفضيلة البيان واللسان ما لم تدركه المرهفات والعوالي، فما حلّ ذروة عزّ إلا حلاّها بنظره الجميل، ولا رقي رتبة سيادة إلا وأسفر في ذروتها وجه صبحه الجميل، ولا غدق بنظره كفالة رتبة إلا وكان لها خير كفيل.

فلذلك رسم بالأمر الشريف - لا زال ينتصي للرتب العلية خير منجد ومغير، ويختار للمناصب السنية نعم المولى ونعم النصير - أن يفوّض إليه كذا فإنه القوي الأمين، والمتمسك من تقوى الله تعالى وكفايته بالسبب المتين، والمستند بجميل كفالته وحميد ديانته إلى حصن حصين، والمستذري بأصالته الطاهرة وإصابته إلى الجنّة الواقية والحرم الأمين.

فليقدّم خيره الله تعالى ويباشر الجهة المذكورة بعزم لا ينبو، وهمة لا تخبو، وتدبير يتضاعف على ممرّ الأيام ويربو، ونظر لا يعزب عن مباشرته مثاقل ذرّة إلا وهي من خاطره في قرار مكين، وضبط لا تمتدّ إليه يد ملتمس إلا ويجد من مرهفه ما يكفّ كفّها بالحدّ المتين. وليضاعف همته، في مصالح هذه الجهة التي عدقناها نظره السعيد، وليوفّر عزيمته، فإن الحازم من ألقى السمع وهو شهيد، والوصايا كثيرة ومثله لا يدلّ عليها، والتنبيهات واضحة وهو - وفقه الله تعالى - أهدى من أن يرشد إليها، والله يوفقه في القول والعمل، ويصلح بجميل تدبيره وحميد تأثيله كلّ خلل، والاعتماد على الخطّ الشريف، أن شاء الله تعالى».

ونستخلص من هذا النص المعلومات الآتية:

- أن يتمتع ناظر المملكة بفضيلة البيان والفصاحة.
- أن يكون أميناً، تقياً، مكتفياً، أصيلاً.
- أن يضبط شؤون النيابة في دواوينها.

- أن يتمتع بقوة الشخصية.

وهذه الوظيفة هي من أعلى الوظائف الديوانية في النيابات الشامية، تتولى الإشراف على دواوين المدينة. ويطلق على القائم بها لقب وزير إذا كان قد تولى الوزارة سابقاً(٣٠٠).

ويبدو أن ما عدّده القلقشندي من صفات مطلوبة من ناظر المملكة، لم تكن تطبّق على أرض الواقع اطلاقاً. فابن الفرات، يروي أنه في عام ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥ م، أمر الملك العادل زين الدين كتبغا بالقبض على القاضي مجد الدين يوسف بن القباقبي ناظر المملكة الطرابلسية وإيقاع الحوطة على ماله. فوجد المكلّف بتنفيذ الأمر أن لدى القاضي ما ينيف على سبعين رأس بغل وأكادش جياد، وتدارك الناظر الأمر فأرسل إلى مصر ألف ألف درهم فأعيد إلى نظر المملكة وهو يضحك(٣٠١).

وفي هذه القصة خير دليل على فساد ممارسة الوظيفة داخل طرابلس، في عزّ قوة الدولة المملوكية، وفساد رأس السلطة.

كما أن من الذين تولوا نظر الممالك الطرابلسية وأيضاً نظر الدواوين بمصر القاضي عز الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن أحمد بن ميسر المصري (٦٣٩ ـ ٧١٦ هـ/) كان رجلاً ساكناً سيء التدبير رديء التصرف وعليه جملة كثيرة من الديون الشرعية(٣٠٢).

ـ ناظر الجيش

بالإمكان التعرّف إلى مضمون وظيفة ناظر الجيش في طرابلس من خلال نسخة توقيع مرسلة من الأبواب السلطانية إلى أحد هؤلاء النظار ومدرج نصّها في «صبح الأعشى» للقلقشندي(٣٠٣)، حيث يقول:

«وبعد، فإنّ أولى ما عدق بالأكفاء، وأحق ما صرف إليه وجه الاعتناء، وأجدر ما أوقظ له طرف كاف لا يلمّ بالإغفاء ـ أمر الجيوش المنصورة بطرابلس المحروسة التي لا ينهض بأعباء مصالحها إلا من عرف بالسّداد في قلمه وكلمه،

وألف منه حسن التصرّف فيما يبديه من نزاهته ويظهره من هممه، بخبرة مؤكدة، وآراء مسدّدة، ومعرفة أوضاع ترتيبها وأحوالها، وقواعد مقدّميها وأبطالها، وكفاية تفتح رحاب حالها.

ولما كان فلان هو الصدر المليّ بوافي الضبط ووافر الاهتمام، والكافي الذي نطقت بكفايته ألسنة الخرصان وأفواه الأقلام، والضابط الذي لا يعجز فهمه عن إحاطة العلم بذوي الإلام.

فلذلك رسم بالأمر الشريف ـ لا زال يقدّم للمراتب، كافياً مشكوراً، ويرشّح للمناصب، صدراً أضحى بالأمانة مشهوراً ـ أن يفوّض إليه كذا: لأنه الصدر الذي تزاحمت ألسنة الثناء عليه، وترادفت بين أيدينا محامده فقرّرنا العوارف لديه، وشكرت عندنا هممه في سداد كلّ ما يباشره، وذكرت لدينا بالخير سيرته وسرائره.

فليباشر هذه الوظيفة الجليلة متحلّياً بين الأنام بعقودها، مطلعاً شمس نزاهته في فلك سعودها، ناهضاً بأعباء منصبه السعيد، ضابطاً قواعده بكلّ تحرير تليد، متقناً ديوان الجيوش المنصورة، معملا في ملاحظتها نافذ البصر وحسني البصيرة، محرّراً أوراق العدَّة والعُدَّة، باذلاً في ضبط الحلى اهتمامه وجهده، والله تعالى يسعد جدّه، ويحدّد سعده، والخطّ الشريف أعلاه... إن شاء الله تعالى.

قلت: وربّما كتب مفتتحاً في هذه الرتبة بـ «أما بعد»، فإنها أصل ما يكتب في قطع الثلث.

ونستخلص من نص هذه الوثيقة الأمور التالية:

- نهوض ناظر الجيش بأعباء مصالح الجيش بقلمه وكلمته.
- حسن التصرف والنزاهة.
- الخبرة.
- المعرفة بأوضاع ترتيب وأحوال الجيش وقواعد المقدمين.

- تحرير وضبط أوراق العِدّة والعُدّة.

وما لم يرد في هذا النّص هو علاقة ناظر الجيش، ماعدا شؤون العسكر واحتياجاتهم، باقطاعات الجند. فهو يقوم بإعداد قوائم الاقطاعات ويعلم السلطة عن تلك الموجودة لديه بسبب وفاة أصحابها، أو انتقالهم، ليعاد تسجيلها بديوان الجيش في القاهرة، كما يقوم بإثبات مناشير السلاطين الخاصة بحفظ حسابات المقطعين. وهذا الديوان هو أرفع دواوين الأموال في البلاط السلطاني، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم وكل ديوان من دواوين الأموال هو فرع هذا الديوان إليه يرفع حسابه وتتناهى أسبابه[٣٠٤].

ففي عام ٧٥٥ هـ، كان ناظر الجيش بطرابلس كريم الدين عبد الله القبطي. وقد انتهت خدمته بطريقة مأساوية. فقد صدر عنه ألفاظ تؤدي إلى التلاعب بدين الإسلام، فوسّط بطرابلس ثم أحرق[٣٠٥].

ويميّز «دومنبين» بين وظيفتين كانتا موجودتين في طرابلس هما: شاهد الجيوش وناظر الجيوش. ويعطي مثلاً، استناداً إلى القلقشندي، كان فيه القاضي بدر الدين محمد شاهداً وابنه ناظراً يساعده ومعيّن من قبله، ويشهد في مسائل العملة والأوزان والمكاييل. وكان هذا الناظر يعيّن بتوقيع من الأبواب السلطانية. وبعض المصادر تقول إن هذه الوظيفة ضمّت إلى وظيفة النائب. كما أن إحدى المصادر تذكر وجود نقيب للجيش[٣٠٦]، نجد أن القلقشندي قد لحظ وظيفته، وقد ذكرناها آنفاً؛ كما لحظ وظيفة شهادة الجيوش التي سنراها في الصفحات التالية.

ومن الذين عملوا في نظر جيش طرابلس:

- سليمان بن أبي الحسن بن سليمان بن ريّان المولود في سنة ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤ م. تنقل في نظر جيش عدة نيابات ومنها طرابلس. كان يصوم تطوعاً، وله مشاركة في العربية والأصول والفرائض والحساب وشارك قليلاً في الفقه والمعاني والبيان[٣٠٧]

- سلمان بن حسن بن أحمد بن عمرون. ثم انقطع إلى الشهادة. وكان قد سمع عن أبي الحسين اليونيني وعن ابن مشرف[٣٠٨].
- ابن المكرم، جمال الدين محمد ابن علي بن أحمد الأنصاري (٦٣٠ - ٧١١/ ١٢٣٢ - ١٣١١). كان عنده تشيّع بلا رفض. خدم في الإنشاء بمصر ثم ولي نظر طرابلس. كان كثير الحفظ، اختصر كتباً كثيرة. وله نظم ونثر[٣٠٩].
- عز الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن ميسر (٦٣٩ - ٧١٧/ ١٢٤١ - ١٣١٧). ولي نظر الشام وطرابلس واسكندرونة وكان فاضلاً عاقلاً خبيراً بالولايات وفيه لين وسماح لمن تحت يده من المباشرين[٣١٠].
- سيف الدين ارتبغا بن عبد الله الناصري[٣١١].
- الصاحب امين الدين أبو سعيد. توفي مخنوقاً في ٧٤١ هـ/ ١٣٤٠. باشر نظر الدولة في مصر ودمشق وطرابلس؛ كان رضي الخلق[٣١٢].
- موسى بن الصفي. تعين في ٨٥١ هـ. وتوفي في ٨٦٢. كان رئيساً حشماً[٣١٣]..
- القاضي جمال الدين يوسف بن الصفي الكركي. استقر في نظر طرابلس. تنعته المصادر الإسلامية بأنه كان نصرانياً متظاهراً بالإسلام. استلم وظيفته في ٨٢٦ هـ في أيام المؤيد شيخ، بعد علم الدين بن الكويز، الذي نقل إلى كتابة السرّ في القاهرة. كان معجباً بنفسه مع بعد عن العلوم. كثر ماله بطرابلس. ثم حلّ محل ابن الكويز بمصر ولم يرق للمقريزي حسبما جاء عند ابن تغرى بردى أن يستلم نصرانياً يتظاهر بالإسلام هذا المركز، فذكّر بشعر قيل في الإندلس عندما حلّ نصراني محلّ يهودي في الوزارة:

كل يوم إلى ورا   بدّل البول بالخرا
زمانا تهودا   وزمانا تنصرا
وسيصبوا إلى المجو   س إذا الشيخ عمّرا[٣١٤].

- كرتباي من مصطفى المعروف بالأحمر تعين في ٨٩٦ هـ في حجوبية حجاب طرابلس وفي نظر جيشها وغير ذلك من الوظائف[٣١٥].

ـ صاحب ديوان المكاتبات

بالإمكان التعرّف إلى مضمون هذه الوظيفة من خلال نسخة توقيع مرسلة من الأبواب السلطانية إلى كاتب السرّ أي صاحب ديوان المكاتبات في طرابلس، ومدرجة في «صبح الأعشى»، للقلقشندي[٣١٦] حيث يقول بأن الصنف الثالث من الوظائف بطرابلس التي يكتب لأربابها من الأبواب السلطانية ـ الوظائف الديوانية، وهي على مرتبتين: المرتبة الأولى (ما يكتب في قطع الثلث بـ «المجلس السامي» بالياء وتشتمل على وظائف) منها: كتابة السرّ... نظر المملكة ونظر الجيش. وعن وظيفة كتابة السر بالذات يقول:

«... لذلك رسم بالأمر الشريف أن يفوّض إليه كذا. فليحلّ هذا المنصب الشريف... ولينفّذ المهمات الشريفة أولا فأولاً من غير أن يعدق مهمّا بغيره أو يبيّته إلى غدها، وليحرّر البريد المنصور بيديه غير معتمد فيه على غير رشده، ولا يغب عن وظيفته طرفة عين بل يكون كالنجم في رصده لمرتصده، وليوص كتّاب الإنشاء لديه، والمتصرّفين بين يديه، بكتم السرّ فإن ذلك إليه، فإذا أفشى أحد من السرّ كلمه، فليزجره وليأمره أن يحفظ لسانه وقلمه، وليعط كل قضية ما تستحقها من تنفيذ كلمة، والابتداءات والأجوبة فلتكن ثغورها بألفاظه متشنّبة وعقودها بإملائه منتظمة، فأما الابتداء فهو على اقتراحه، وأما الجواب فهو على ما يقتضيه الكتاب الوارد باصطلاحه، ولا يملي إلاّ إلى ثقاته ونصّاحه، والكتب الملوكية فليوفّها مقاصدها، وليراع عوائدها، والتقوى فهي الهام (من أمره، وختام عطره، وتمام بدره، والوصايا فهي كثيرة لديه وفي صدره، والله تعالى يكمّل به أوقاف عصره، بمنّه وكرمه. والخطّ الشريف أعلاه...».

ونستخلص من نصّ هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- يُكتب لصاحب ديوان المكاتبات أي كاتب السرّ، أو كاتب ديوان الإنشاء من الأبواب السلطانية بقطع الثلث.

- يحمل لقب المجلس السامي.
- من واجباته: تنفيذ المهمات الشريفة.
- تحرير البريد من دون إبطاء.
- عدم الغياب عن وظيفته.
- يكون بخدمته كتّاب انشاء ومتصرفون.
- كتمان السرّ هو وموظفيه، وضبطه لعدم إفشاء هؤلاء لذلك باللسان أو بالقلم.
- إعطاء كل قضية ما تستحقه من تنفيذ.
- تأمين إيفاء مقاصد مكاتبات المسؤولين.
- مراعاة العوائد في المكاتبات.
- أن يتحلّى بالتقوى[٣١٧].

ويفترض أن يكون كاتب السرّ على معرفة بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية وملمّاً بسير الأولين، وبالحكم والأمثال وبوقائع العرب وأن يكون على درجة من الفصاحة والبلاغة[٣١٨].

وقد ورد ذكر صاحب ديوان المكاتبات تحت اسم كاتب السرّ في أحد نقوش عام ١٤١٨ م في طرابلس تتعلّق بإلغاء ضريبة[٣١٩].

ومن الذين عملوا في كتابة سرّ طرابلس.

- القاضي نجم الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد. تنقّل في هذه الوظيفة في عدة أمكنة. وكان رئيساً فاضلاً عارفاً، كثير الأدب والحشمة[٣٢٠].
- شمس الدين أبو العباس أحمد بن يعقوب بن إبراهيم الأسدي. توفي بطرابلس في ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م عن تسع وستين سنة. كان أديباً فاضلاً، باشر الإنشاء مدة، ونقل إلى طرابلس في توقيعها إلى أن مات ومن شعره:

هجرت الخمر لما صحّ عندي   بأن الخمرة أفة كل طاعة
ولم ترَ مقلتي في الخمر شيئاً   سوى أن تجمع الأحباب ساعة[٣٢١]

- تاج الدين محمد بن عبد المنعم، المشهور بابن البارنباري، ولي كتابة السرّ بطرابلس ثم عزل وكان محباً لأهل الخير. اشتغل بشيء من العربية وكانت كتابته حسنة وله نظم حسن. توفي في ربيع الأول بالقدس سنة ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥ م[٣٢٢].
- القاضي تقي الدين حسن بن فتيان. توفي في ٧٧٠ هـ[٣٢٣].
- بدر الدين حسن ابن محب الدين عبد الله، كان أبوه من مسالمة نصارى طرابلس وبها ولد ونشأ بدر الدين ثم صار في قلم الديونة، فشدّ الدواوين فكتابة السرّ ثم استادر السلطان شيخ في طرابلس، وفي القاهرة. كان يتظاهر بالمعاصي وبنوع الظلم في أخذ الأموال. توفي في ٨٢٤هـ/[٣٢٤].
- تقي الدين أبو بكر بن أحمد. توفي في ٨٧٩ هـ كان لا بأس به[٣٢٥].

ـ كتّاب الدّسْت

بالإمكان تحديد مضمون هذه الوظيفة من خلال نسخة توقيع من هذه الرتبة مرسلة إلى أحد كتّاب الدست في طرابلس ومدرجة في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٣٢٦] حيث يقول:

«.. فليباشر هذه الوظيفة، وليسلك فيها طريق نفسه العفيفة، وليدبّج القصص بأقلامه، وليبهج التواقيع بما يوقّع مبرم فصيح كلامه وليزيّن الطروس بكتابته، ولينعش النفوس، ببلاغته. وليجمّل من المباشرة ما تصبح منه مطالع شرفه منيرة، وتمسي به عين محبّة قريرة، والوصايا فهو خطيب منبرها، ولبيب موردها ومصدرها، والتقوى فليلازم فيها شعاره، وليداوم بها على ما يبلغ به أوطاره، والله تعالى يجعل سعوده كلّ يوم في ازدياد، ويسهل له ما يرفع ذكره بين العباد، بمنّه وكرمه. والاعتماد في ذلك على الخطّ الشريف أعلاه، إن شاء الله تعالى.

ونستخلص من نص هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- أن يكون كاتب الدست عفيف اللسان تقيا.
- أن يكون فصيحاً بليغاً.
- يدبج القصص.
- يزين الطروس.

وكاتب الدست يجلس مع كاتب السرّ. يقرأ القصص بعد قراءة كاتب السر ويوقع على القصص كما يوقع عليها كاتب السر. وسمّي كاتب الدست نسبة لمرتبة الجلوس، وهي من أحق كتاب ديوان الإنشاء باسم الموقعين: لتوقيعه على جوانب القصص بخلاف غيره[٣٢٧].

ويعين كاتب الدست من قبل النائب بتوقيع عادي، ولكن قد يعيّن من الأبواب السلطانية، كما في نصّ القلقشندي، وهذا أمر عارض[٣٢٨]..

ـ كتّاب الدرج

الدرج هو الورق المستطيل المكوّن من عدة أوصال[٣٢٩]. وكتّابه هم الذين يكتبون ما يكون كاتب السرّ وكتّاب الدست قد وقّعوا عليه. ويذكر القلقشندي[٣٣٠] هذه الوظيفة فيقول:

«... وليطرّز حلل البيان بوشي بنانه الذي أصبح ديباج الطّرس به «معتزاً»، وليقوّم معاني البديع بعامل قلمه الخطّي الذي أمسى الفضل به كالسمهريّ قائماً مهتزاً، «مستكفياً» بما يصرّعه ويرصّعه نظماً ونثراً من البدائع «مستعلياً» لما يرقّعه ويفرّعه من غرر الفِقَر، ودرر الفِكَر، بخاطره الوقّاد النقّاد المنقاد الطائع، «مقتفياً» فيما ينشئه آثار ما يصدر عن «الحاكم» و«الآمر»، «مكتفياً» فيما يبديه بمقدار ما تبرز به المراسيم والأوامر، «حافظاً للسرّ «العزيز» كاتباً كاتماً فلا يعضده فيه «عاضد» ولا يظفر به «ظافر»، «معتمداً» على الكتمان في جميع ما يورده ويصدره، مقتصداً بالتوفيق في سائر ما يخفيه ويظهره.

والوصايا فمن آدابه تستفاد، والنصائح فلها منه المبدأ وإليه المعاد، فليتسنّم ذروة أعلاها. وليتنسّم نفحة ريّاها...».

ونستخلص من نصّ هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- أن يتمتع كاتب الدرج في الكتابة بفنّ البيان والبديع.
- أن يحفظ السرّ.

وكاتب الدرج هو الذي يكتب ما يوقع به كاتب السرّ أو كاتب الدست أو إشارة النائب أو الوزير أو رسالة من الدوادار. وسمّي كاتب الدرج، لكتابته في درج الورق، (أي الورق المستطيل). ولفظة الدرج اسم فعل من درجت، أدرج درجا، إذا أسرع في الطيّ. وقد انحطّ مقدار هذه الوظيفة مع الزمن. وفي القرن الخامس عشر أضحى كتّاب الدست يقومون بهذه الوظيفة في شؤون متعلقات البريد المختصة بولي الأمر، من المكاتبات والعهود والتقاليد وكبار التواقيع والمراسيم، وصار كتّاب الدرج مخصوصين بالمكاتبات في خلاص العقود. وكذلك صغار التواقيع وما شاكلها من مراسيم ومناشير مما يكتب في القطع الصغير، وربما شارك أعلاهم كتّاب الدست في كتابة التقاليد وكبار التواقيع[٣٣١].

ومن كتّاب الدرج الذين عرفتهم طرابلس، القاضي نور الدين أحمد بن الشيخ شهاب الدين عبد الرحيم... الحموي الأنصاري، الذي كان رأس كتاب الدرج بطرابلس، وبقي في الوظيفة إلى أن سار مع آقوش الأفرم عند هربه من النيابة، ثم عزله النائب تمر الساقي، وتوفي سنة ٧١٢ هـ في حماه وكان رجلاً صالحاً جيداً أميناً طاهر القلم[٣٣٢].

ومن كتاب الدرج أيضاً فيها الأديب شمس الدين أبو العباس أحمد بن أبي المحاسن يعقوب بن إبراهيم بن أبي ذر الطبقي الأسدي (٦٤٩ - ٧١٧ هـ). وقد بدأ في طرابلس في ٧١٧هـ[٣٣٣].

- شهادة الجيوش

يحدّد القلقشندي في «صبح الأعشى»، مضمون هذه الوظيفة في طرابلس على الشكل الآتي:

«... فليباشر هذه الوظيفة المباركة مباشرة تظهر فيها كفايته عند الانتقاد، وتحمد فيها عقبى الاختيار والاختيار والرشاد، وليسلك في أمامته سنن أبيه - أسبغ الله ظلّه - التي أحكمها في كل ما أبدى وأعاد، ويتّبع طرقه الهادية إلى سبيل السعادة والإرشاد، ويبدو ما اكتسبه من والده عن سلفه من هذه الصناعة وهو أحقّ بهذا السند، ولا يخرج عن رأي أبيه - أيّده الله - حتى يقول الناس: هذا الشبل من ذاك الأسد، وليشمّر في تحصيل الفضائل التي تبلغ بها الآمال، وتصلح الأحوال، وليتلقّ هذه المباشرة بعزمه الشديد، بنفسه لا بالتقليد، فإنه شاهد ومسؤول، بقوله يوفّق في الاستحقاق وفي النقود والكيول، وتقوى الله هي السبب الأقوى، فليتمسك بحبلها يقوى، والوصايا كثيرة في ذلك ووالده بها أعلم، والله تعالى يسلّكه سبيل الهدى فإنه أنجح الطرق وأسلم، والله تعالى يتولى عونه، ويديم صونه، والاعتماد...»[٣٣٤].

ونستخلص من نصّ هذه الوظيفة المعلومات الآتية:

- يطلب من شاهد الجيوش أن يكون كفؤا.
- يبدو أنه بالإمكان نقل هذه الوظيفة من الأب إلى الابن.
- هذه الوظيفة لها علاقة بالنقود والكيل.

والشهادة، لفظة تعني الشاهد، الذي من لوازمه أن يضبط كل شيء هو شاهد فيه[٣٣٥].

- شهادة دار الضرب

يذكرها القلقشندي[٣٣٦] فيقول عنها:

«... فليباشر هذه الوظيفة مباشرة مطابقة لعدالته المشهورة، معربة عن أصالته المخبورة، موضّحة عن ديانته التي غدت في العالمين معروفة غير منكرة،

ليصبح هذا المنصب مشرقاً بنوره، سنّي الأرجاء بساطع ضياء شهابه ونور بدوره، وهو ـ أعزه الله ـ غنيّ عن وصيّة منه تستفاد، أو تنبيه على أمر منه يبدأ وإليه يعاد، وليتناول معلوم الشاهد به الديوان المعمور هنيّاً ميّسراً، ولا يقف أمله عنده...».

ونستخلص من نص هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- يطلب من الشاهد في دار ضرب العملة أن يكون عادلاً.
- يأخذ معلومه، أي معاشه، من الديوان.

ـ دوادار المناشير

يذكر السخاوي هذه الوظيفة في «الضوء اللامع»[٣٣٧].

وفي نيابة صفد كانت من وظائف أرباب السيف. والدوادار لقب مركب من لفظين، الأول عربي وهو «دواة» والثاني فارسي وهو «دار» ومعناه ممسك. فيصبح المعنى ممسك الدواة، ويطلق على الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير[٣٣٨].

وهو في البلاط السلطاني يعمل على تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور، وتقديم القصص إليه، والمشاورة على من يحضر إلى الباب وتقديم البريد، ويأخذ خطط السلطان على عموم المناشير والتواقيع والكتب[٣٣٩]. وبالتالي على مستوى النيابة يقوم الدوادار بالوظيفة نفسها تقريباً إلا من حيث علاقته التي تكون بالنائب لا بالسلطان، ولا يعمل في الأمور التي قد لا تكون من صلاحية النائب بل من صلاحية السلطان.

ـ الكشاف

يذكرها غرس الدين خليل الظاهري في «زبدة كشف الممالك»[٣٤٠]. ومهمة الكاشف الإشراف على الجسور والأراضي الزراعية وقنوات الري، يعاونه عدد من العمال على إعمارها وصيانتها[٣٤١].

ـ رأس نوبة

يذكرها الحسيني في «ذيول العبر»، وكذلك غيره من أمثال ياقوت وابن تغرى بردى[٣٤٢].

و«رأس نوبة»، لقب مركّب من كلمتين: رأس، ونوبة، أي المرّة بعد الأخرى. وكانت وظيفة رأس النوبة منصباً جليلاً من مناصب أرباب السيوف، أول من أحدثه السلطان الظاهر بيبرس نقلا عن التتار، وجعل اختصاص متولّيه الحكم على المماليك السلطانية، وتنفيذ أوامر ولي الأمر فيهم والأخذ على أيديهم[٣٤٣].

ـ وظائف ديوانية أخرى بالمقارنة مع دمشق وحلب

ولا نجد في كلام المصادر على طرابلس ما يشير إلى وجود الوظائف الآتية بها[٣٤٤]:

- الوزارة.
- نظر المهمات الشريفة.
- نظر الخاص.
- نظر الخزانة.
- نظر البيمارستان (كذا).
- نظر الجامع (كذا)
- نظر خزائن السلاح.
- نظر البيدق.
- نظر بيت المال.
- نظر ديوان الأسرى.
- نظر الأسواق.
- نظر مراكز البريد.

- نظر الحوطات.
- نظر المسابك.

٣ = الوظائف الدينية

يورد القلقشندي من أسماء الوظائف الدينية: قضاء القضاة من المذاهب الأربعة، وقاضيا عسكر شافعي وحنفي، ومفتيا دار عدل شافعي وحنفي ومحتسب ووكيل بيت المال[٣٤٥]، وقرّاء للحديث النبوي[٣٤٦] «إلى غير أولئك من أرباب الوظائف»[٣٤٧] التي لا يفصح عنها بالنسبة لمدينة طرابلس.

وهذه الوظائف على مرتبتين[٣٤٨]:

المرتبة الأولى: من يكتب له في قطع الثلث بـ«المجلس السامي» وتشمل:

- القضاء
- وكالة بيت المال.

المرتبة الثانية: من يكتب له في قطع العادة. ومن هذه المرتبة وظيفة قارىء الحديث النبوي.

ـ القضاة الأربعة

ـ القاضي الشافعي:

بالإمكان استنتاج وظيفة هذا القاضي في طرابلس مباشرة من خلال نسخة توقيع مرسلة إليه من الأبواب السلطانية، تجد نصّها في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٣٤٩]، حيث يقول:

«... فلذلك رسم بالأمر الشريف ـ لا زال إحسانه كالبدر، يملأ المشارق والمغارب، وبرّه كالبحر، يقذف للقريب الجواهر ويبعث للبعيد السحائب ـ أن يفوّض إليه كذا.

فليطلع بذلك الأفق الذي يترقب طلوعه رقبة أهلّة المواسم، ويسرع إلى تلك الرتبة التي تكاد تستطلع أنباءه من الرياح النواسم، وينشر بها فرائده التي

هي أحق أن تطوى إليها المراحل، ويقدم بها على الأسماع الظامية لعذب فوائده قدوم الغمام على الرّوض الماحل، ويَلِ هذا المنصب الذي هو فيه بين عدل ينشره، وحقّ يظهره، وباطل يزهقه، وغالب يرهقه، ومظلوم ينصره.

وليكن أمر أموال الأيتام المهمّ المقدم لديه، وحديث أوقاف البرّ من أول وأولى ما يصرف فكره الجميل إليه، ويتعاهد كشف ذلك بنفسه، ولا يكتفي في علمه فعل اليوم باطّلاعه عليه بأمره في أمسه، وهو يعلم أن الله يجعله بذلك مشاركاً للواقفين في الأجر المختصّ بهم والشكر المنسوب إليهم، خارجاً من العهدة في أمر اليتامى باستعمال الذين يخشون لو تركوا من خلفهم ذريّة ضعافا خافوا عليهم، وليقم منار الحق على ما يجب وأن سرّ قوماً وساء قوماً، ويقم بالعدل على ما شرع: فإنّ «عدل يوم خير للأرض من أن تمطر أربعين يوماً».

وأما ما عدا ذلك من أحوال الحكم وعوائده، وآداب القضاء وقواعده، فكلّ ذلك من خصائصه يستفاد، ومن معارفه يستزاد، وملاك ذلك كلّه تقوى الله وهي من أطهر حلاه الحسنة، وأشرف صفاته التي تتداولها الألسنة، فليجعلها وسيلة تسديده في القول والعمل، وذخيرة آخرته التي ليس له في غيرها أمل، ويقلد العلي فيما حدّثته من أسباب نقلته فإن كمال العز في النقل، والله تعالى يمدّه بموادّ تأييده وقد فعل، ويجعله من أوليائه المتّقين وقد جعل، بمنّه وكرمه، إن شاء الله تعالى.

قلت: وعلى ذلك تكتب تواقيع القضاة الثلاثة الباقين.

ومنها ـ وكالة بيت المال».

ونستنتج من نصّ هذه الوثيقة ما يلي:

- يعيّن القاضي بأمر شريف.
- وظيفته نشر العدل وإظهار الحق وزهق الباطل وإرهاق الغالب ونصرة المظلوم.
- تقديم أمر أموال اليتامى على ما عداه.

- صرف فكره إلى أوقاف البرّ وكشف ذلك بنفسه.
- على القاضي إفادة القضاء بخصائصه وبمعارفه في أحوال الحكم وعوائده وآداب القضاء وقواعده.
- أن يكون تقياً.
- عليه اعتماد النقل في أحكامه، استناداً إلى كلام الله تعالى.

هؤلاء القضاة الأربع كان السلطان، يوليهم السلطان بنفسه[٣٥٠].

ـ القضاة الثلاثة الآخرون:

لانجد، عند القلقشندي، أو عند غيره، نصوص وثائق تحدد مضمون وظيفة القضاة الثلاثة الآخرين الموجودين في طرابلس، إضافة إلى القاضي الشافعي، ولتوضيح الصورة، سنستند إلى ما جاء في «صبح الأعشى»[٣٥١] عن هؤلاء القضاة في دمشق، حيث يقول الآتي:

«من الوظائف بدمشق الوظائف الدينية، وهي عدّة وظائف أيضاً.

(منها) قضاء القضاة ـ وبها أربع قضاة من المذاهب الأربعة على الترتيب المتقدّم في الديار المصرية. فأعلاهم الشافعيّ وهو المتحدّث على الموازع الحكمية والأوقاف وأكثر الوظائف، ويختص بتولية النواب في النواحي والأعمال بجميع أعمال دمشق حتى في غزة، ويليه في الرتبة الحنفي، ثم المالكي، ثم الحنبليّ. وكان استقرار القضاة الأربعة بها بعد حدوث ذلك بالديار المصرية، لكن لم تستقرّ الأربعة دفعة واحدة كما وقع في الديار المصرية في الدولة الظاهرية بيبرس، بل على التدريج. وأقدمهم فيها الشافعي، وولاية الأربعة من الأبواب الشريفة بتواقيع شريفة».

هؤلاء القضاة يعيّنهم السلطان نفسه[٣٥٢].

كانت هذه الوظائف تُشترى، وهناك عدة أمثلة على ذلك. فالسلطان ناصر بن فرج بن برقوق قبض عمولة لقاء إبقاء بعض القضاة في وظائفهم[٣٥٣].

وكان للقضاة الأربعة ممثلون ينوبون عنهم في أمور العدالة[٣٥٤].

كان القضاة يستغلّون وظيفتهم للإفتاء في الأمور السياسية لمصلحة فريق ضد آخر. ففي عام ٧٩٣ هـ أحضر السلطان الظاهر القاضي ابن الحبّال الحنبلي، قاضي طرابلس وضرب بالعصي مقترح قدامه بسبب فتوى أفتى بها في حقّ السلطان منطاش.[٣٥٥]

وفي موضوع القضاء، لا بدّ من توضيح أمر تعدّد القضاء. ومردّ ذلك إلى أنه عندما أزال صلاح الدين الأيوبي الخلافة الفاطمية في مصر، فوّض أمر القضاء إلى الشافعية، لأن الأيوبيين كانوا سنّة شافعية. وهكذا استقرّ القضاء على المذهب الشافعي أيام بني أيوب وفي مطلع السلطنة المملوكية[٣٥٦].

كان القاضي حتى سنة ١٢٦٥ م يفصل في جميع قضايا دائرته مما يدخل في اختصاصه، وليس له من الأعوان، إلا من دعت الضرورة إليهم، بغير تدخل من أحد هؤلاء في شؤون القضاء، ومع ذلك كان يلقب بقاضي القضاة[٣٥٧].

في عام ١٢٦٢ م، رأى السلطان بيبرس، منعا لتشدد القاضي الشافعي وتوجيهه الأحكام وجهة خاصة مع من لا يستريح إلى المذهب الشافعي، أن يستنيب عنه القاضي الشافعي ثلاثة قضاة من المذاهب الثلاثة الأخرى يحكمون بمذاهبهم: المالكية والحنفية والحنبلية. ويذكر المقريزي أن ذلك لم يعرف بمصر قبل هذا الوقت[٣٥٨].

في عام ١٢٦٥ م طرأ تحوّل على نظام القضاء بحيث تعدّد إلى المذاهب الأربعة، فأقام السلطان بيبرس من كل مذهب قاضياً للقضاة يحكم وفق أحكام مذهبه[٣٥٩]، وقد طالت هذه التعددية، حكماً، النيابات المملوكية.

برغم هذه التعددية، لم يحرم قاضي الشافعية من بعض الامتيازات، كالنظر في مال الأيتام، والمحاكمات المختصة ببيت المال والأشراف على الأوقاف، فضلاً عن رفعته بين زملائه، بحيث كان الترتيب وفقاً لعلو المكانة على الشكل التالي: الشافعي، الحنفي، المالكي فالحنبلي[٣٦٠]. وقد اعتمد هذا الترتيب في النيابات الشامية[٣٦١].

ومع تعدّد القضاء، أصبح لأصحاب المظالم الحق في عرض أمورهم على أي قاضٍ يختارونه، ويتحاكمون إلى المذهب الذي يرتضونه، وفي ذلك من جهة حرية للتقاضي، ومن جهة أخرى فرصة للتحايل، والتملص من أحكام القاضي الذي لا يؤمّن مِصالحهم[٣٦٢].

وكان تعيين القضاة، حسبما رأينا في النص، يتم بتواقيع شريفة، سلطانية.

كان القضاة يتميزون بلباس خاص، فجعلوا على رؤوسهم عمائم من الشاشات الكبار، وكانوا لا يلبسون الحرير دلالة التقوى ولا الثياب الملوّنة إلا في بيوتهم في بادىء الأمر. ثم في عام ١٣٩٧ م أمر السلطان أن يلبسوا الثياب الملونة (الدلق) وانتعلوا الخفاف وكانوا يمتطون البغال النفيسة بلجم نعال وسروج مدهونة[٣٦٣].

وفي الدولة الجركسية، ساءت أحوال القضاء، مع كثرة الفوضى، عندما بدأ الناس يركنون إلى الحجّاب بدلاً من القضاة، وكثر تدخّل السلاطين والنوّاب في أحكام القضاء[٣٦٤]. وكان القضاة يسعون لدى السلطة للحصول على مراكزهم، كما كان يضاف إليهم أحياناً نظر الجيش، كما حصل مع القاضي السرّاج عمر الحمصي الشافعي[٣٦٥].

وقد كان لكل قاضي قضاة جند وأعوان ورسل ونقباء يجلسون ببابه، إذا جلس للفصل في الخصومات[٣٦٦]. وكان القضاة ينظرون في قضايا متنوعة بدون تفرقة، وفق الشريعة، وكان يحق للقاضي حق التصرف في القوانين حسب اجتهاده، وقد يلجأ أحياناً إلى المفتي أو إلى كتب خاصة دون التقيّد بتلك الأحكام حرفياً[٣٦٧].

كان القضاة ونوابهم يتقاضون أجورهم من خزانة الدولة شهرياً، يضاف إلى ذلك ما يقدّم إليهم من لحم وخبز وعليق لدوابهم، وسكر وشمع وزيت وكسوة في كل سنة والأضحية. كما كانوا يتمتعون بمرتبات إضافية من جرّاء الإشراف على أوقاف المدارس والتمتع بما كان جارياً عليهم من الأوقاف المرصدة للقضاة[٣٦٨].

هكذا كانت حال القضاة عامة، أما ما كانت عليه بشكل دقيق في طرابلس، فالموضوع قد يتطلب دراسة خاصة.

ولم يكن القضاء منزهاً بشكل دائم، فبعض القضاة يبرطل ليصبح قاضياً، وبعضهم يزوّر محاضر، وآخر يجمع ثروة، وآخر يعرف عنه المكر والخداع والجهل[٣٦٩]. ولكن هذه الأمثلة قليلة بالقياس على مجموع القضاة.

ومن الأمثلة على إثراء القضاة من وظائفهم ما يخبره اليونيني عن أن القاضي شمس الدين أحمد بن أبي بكر الإسكندري قاضي طرابلس، توفي في عام ٧٠٧ هـ، ودفن في تربته (مدرسته) بها. وكان قد أثرى وتموّل وحصل أملاكاً ومزارع كثيرة، وقيل إن دخله في كل سنة ثلاثون ألف درهم. وقد بنى مدرسة على مذهب الإمام الشافعي وأوقف عليها، وكان يكرّم الناس الوافدين إلى طرابلس[٣٧٠].

ومن الأمثلة على شراء القضاة لمنصبهم ما جرى في عام ٨٣٧ هـ. فقد رسم باستقرار تاج الدين عمر بن موسى بن حسن الحمصي قاضي طرابلس في قضاء الشافعية بدمشق عوضاً عن بهاء الدين محمد بن نجم الدين عمر بن حجي بعد أن وعد بأربعة آلاف دينار وقد عوّضه في قضاء طرابلس صدر الدين محمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد النويري بمبلغ ألف وثلاثمائة دينار[٣٧١].

ومن قضاة طرابلس، ولكل منهم ميزاته، من حسنات وسيئات لم تسكت عنها كتب التاريخ.

- أول قاضٍ من الحنابلة ولي قضاء طرابلس كان بدر الدين السمسطاوي (نسبة إلى بلدة شمسطار في بلاد بعلبك). عرف عنه أنه سعى إلى وظيفته بغير معلوم. كان غير مشكور السيرة في مباشرته[٣٧٢].
- توفي في ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ الشيخ الإمام العلامة مفتي المسلمين، شيخ الشافعية، محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن، المعروف بابن النقيب. مولده في ٦٦١ هـ أو ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٢، ١٢٦٣ م. سمع من ابن

شيبان وابن الصابوني وابن البخاري، وأخذ عن النواوي وغيره. سمع منه عدة قضاة منهم تاج الدين السبكي وشمس الدين الغزي وعلاء الدين حجي وأبو الفضل النويري، ولي قضاء حمص ثم طرابلس في ربيع الأول سنة سبع وعشرين ثم نقل إلى حلب فإلى الشامية البرانية. كان شيخاً عالماً ديناً قليل الشرّ، عليه نور العلم[٣٧٣].

- في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤م. قتل اللصوص في منزله القاضي شمس الدين ابن نمير الحنفي وأخذت أمواله وولي مكانه شمس الدين ابن قيّم[٣٧٤].
- في عام ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦ م، توفي القاضي الشافعي تقي الدين محمد بن محمد بن عيسى. سمع الحديث وبرع في الفقه وشارك في عدة فنون[٣٧٥].
- في عام ٧٦٩/ ١٣٦٧ م توفي القاضي الحنفي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي[٣٧٦]. كما توفي القاضي الحنفي شمس الدين أبو عبد الله محمد في السبعين من العمر وكان عالماً مجاهداً مرابطاً يلبس السلاح في سبيل الله ويغزو. سمع الكثير وألّف وأفتى ودرّس وباشر الحكم ١٥ سنة[٣٧٧]. وتوفي أيضاً صدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عياش[٣٧٨].
- في ٧٧١ هـ نقل كمال الدين أبو قاسم عمر بن الفخر عثمان، واستقر عوضه فخر الدين عثمان بن عثمان الزرعي[٣٧٩].
- في٧٧٦ هـ توفي قاضي الشافعية بحلب وطرابلس شهاب الدين أحمد بن عبد اللطيف الحموي[٣٨٠]. وولي شخص مالكي قضاء المالكية ولم يكن بها قاض[٣٨١].
- في ٧٧٨ فخر الدين عثمان بن أحمد بن عثمان يتولى قضاء طرابلس مدة ويثري بها[٣٨٢].
- في ٧٨٦ هـ / ١٣٨٤ م استلام قاضي المالكية أحمد بنَ عبد الله النحريري عوضاً عن ناصر الدين محمد بن قاضي القضاة سري الدين إسماعيل[٣٨٣].
- في ٧٨٧ هـ/ ١٣٨٥ م استلام قاضي المالكية شهاب الدين أحمد بن

السلاوي عوضاً عن ابن وهيبة[٣٨٤]. وفيه خلع على القاضي شهاب الدين أحمد النحريري واستقر في قضاء المالكية عوضاً عن ناصر الدين محمد بن السري إسماعيل[٣٨٥]. وفيه كتب بالقاضي المالكي في طرابلس، ناصر الدين ابن القاضي سري الدين محاضر قبيحة ورسم عليه بالعذروية مدة[٣٨٦].

- في ٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦ م ولي قضاء طرابلس تقي الدين محمد بن عبد القادر بن علي بن سبع البعلبكي. لم تحمد سيرته فعزل وعاد إلى وظائفه في بعلبك. أخذ من قضاة البرّ. وجمع مختصراً في الفقه على طريقة «لباب التهذيب» وكان يعتمد عليه في الأحكام والفتوى ولم يكن بذاك الميزّ في العلم[٣٨٧].
- في ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧ م عرفت طرابلس شخصية مهمة هي المؤرخ النويري[٣٨٨] وقد أتينا على ذكره سابقاً نقلاً عنه.
- في ٧٩٣ كان قاضي الشافعية شمس الدين الغزي[٣٨٩]. وفي هذا العام السلطان يضرب ابن الحبّال بسبب وقوفه مع منطاش[٣٩٠].

وعرف أن القاضي شرف الدين مسعود دفع (٣٥٠) ألف درهم ليمنع يونس الرمّاح من إحراق طرابلس[٣٩١].

- في ٨٠٢ كان مفتي طرابلس الشافعي جمال الدين بن النابلسي. وكان الخطيب شرف الدين محمود[٣٩٢].
- في ٨٠٩ السلطان يطلب قضاة طرابلس إلى حلب ويأخذ منهم مالاً[٣٩٣].
- وفي هذا العام توفي قاضي الشافعية شرف الدين مسعود بن شعبان، الذي كان قاضياً في طرابلس ودمشق[٣٩٤].
- في ٨١٢ ابن حجي يتولى القضاء الشافعي في طرابلس[٣٩٥].
- في ٨١٥ هـ محمد بن محمد البصروي يصبح كاتب سرّ دمشق ويضاف إليه قضاء طرابلس وإذن له أن يستنيب فيه[٣٩٦].

- في ٨٢٧ توفي جمال الدين بن زيد الشافعي المالكي. تولى قضاء بعلبك ثم طرابلس ثم دمشق مرتين. لم يكن مشهوراً بالعلم ولا بالبيت الكبير[٣٩٧].
- في ٨٣٠ توفيَ نجم الدين ابن حجي المذكور إعلاه[٣٩٨].
- في ٨٣٨ هـ رسم باستقرار صدر الدين محمد النويري في قضاء طرابلس بمبلغ (١٣٠٠) دينار[٣٩٩].
- في عام ٨٤٠ هـ بسبب نقل النائب إلى وظيفة أعلى كان يقتضي ذلك دفع مبلغ من المال للمسفّر. وعندما توجه الأمير جكم خال المقام الجمالي ولد السلطان وخازنداره إلى طرابلس لينقل نائبها تمر بغا إلى الحجوبية الكبرى كان معه مرسوم يقضي بأن يدفع تمر بغا أربعة آلاف دينار للذخيرة الشريفة. وكان مع جكم مرسوم بنقل قاضي قضاة الشافعية بدمشق وبدفعه مبلغاً أيضاً من المال للمسفر أي لجكم. وبعد أخذ وردّ تعلل فيه القاضي بأن ليس في عادة القضاة الانتقال مع مسفرّ اتفق على أن يدفع القاضي (٣٠٠) دينار[٤٠٠].
- في ٨٤٨ توفي الشيخ شمس الدين محمد أبو زهرة، عالم طرابلس[٤٠١].
- في ٨٥٦ هـ تغيّر خاطر السلطان على قاضي طرابلس تقي الدين بن غزالة فأمر بحمله إلى المقشرة بعدما أركبوه حماراً ونودي عليه بالشوارع أنه يزوّر المحاضر[٤٠٢].
- في ٨٦١ وفاة جلال الدين أبو السعادات الشافعي الذي ولي قضاء عدة مدن منها طرابلس[٤٠٣]. وتوفي قاضي القضاة سراج الدين عمر بن موسى الحمصي الشافعي الذي تنقّل في القضاء وكان قاضي طرابلس[٤٠٤].
- في ٨٦٣ قرر في قضاء طرابلس جلال الدين الباعوني[٤٠٥].
- وفي ٨٧٤ توفي حسام الدين بن بريطع الحنفي الذي ولي قضاء عدة مدن منها طرابلس. كان حشماً ألفّ الكتب الجليلة[٤٠٦].

وأخيراً نذكر بأن أرزاق القضاة والعلماء كانت في مصر على السلطان وأكثرها خمسون ديناراً في الشهر، وفي دمشق على وقف ما[٤٠٧]. ولربما كان في طرابلس على وقف أيضاً.

ـ قاضيا العسكر من الشافعية والحنفية

لا نجد نصوصاً عن موضوع قضاء العسكر في طرابلس. وبالقياس على دمشق نجد أن موضوعه في الأخيرة كما تقدّم في الديار المصرية. وبها قاضيا عسكر شافعي، وحنفي، وليس بها مالكي، ولا حنبلي، وولايتهما من الأبواب السلطانية بتواقيع شريفة[٤٠٨].

منصب هؤلاء القضاة، بشكل عام، كان جليل القدر، وإن يكن محصوراً في العسكر والمدنيين. وكان قضاة العسكر من المذاهب الثلاثة: الشافعي والحنفي والمالكي (وفي طرابلس كما نرى يوجد قاضيان فقط من المذهبين الأولين) ولم يكن للحنابلة حظّ في ذلك. وكان هؤلاء يحضرون إلى دار العدل، ولكن ترتيبهم كان أدنى من القضاة العاديين، وكانوا يسافرون مع السلطان[٤٠٩].

عدم وجود قضاة عسكر من المذهب المالكي والحنبلي، قد نجد له تفسيراً في كلام ابن كثير، عندما ذكر أنه في عام ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م صار في كل من حماه وطرابلس قاضيان شافعي وحنفي[٤١٠] فلعلّه كان يقصد بذلك قاضيا العسكر وليس القضاة الآخرين.

ـ مفتيا دار العدل من الشافعية والحنفية

لانجد نصوصاً تتكلم على هذه الوظيفة في طرابلس، ولا حتى عليها في دمشق، وجلّ ما نجده عنها في «صبح الأعشى» أن موضوعها في دمشق على ما تقدّم في الديار المصرية.

وبها مفتيان شافعي وحنفي، كما في قضاء العسكر، وولايتهما عن النائب بتواقيع[٤١١].

والمفتي، عادة، وظيفة دينية تعنى بتوضيح نصوص الشريعة الإسلامية، وتوضيح القضايا الشرعية التي تستعصي على الناس.

وكما في طرابلس، كان في نيابة صفد مفتيان: شافعي وحنبلي. وكان عدد من الشيوخ يتصدرون في نيابة صفد للإفتاء كتطوّع منهم، بعيداً عن الإفتاء الرسمي[٤١٢]. ولا أدري ما إذا كان الأمر كذلك في طرابلس.

وعرف أن مفتي طرابلس: محمد بن أبي بكر بن عياش بن عبد الله، الإمام العلامة القاضي صدر الدين أبو عبد الله ابن القاضي المعروف بابن الخابوري، كان شيخ طرابلس وخطيبها ومفتيها. أخذ عن الفزاري وابن الزملكاني والكتّاني. كانت تأتيه الفتاوى من البلاد البعيدة. ولي قضاء صفد ثم طرابلس ثم عزل منه واستمر على الخطابة والتدريس إلى أن توفي في ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧ م. حدّث وتفقّه ودرّس وأفتى واشتغل عليه جماعة وانتفعوا فيه[٤١٣].

- المحتسب

الحسبة في بلاد الشام كما في الديار المصرية، على حدّ قول القلقشندي[٤١٤] من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وولايتها عن النائب في دمشق بتوقيع كريم. ولا مجلس في دمشق لمتوليها بدار العدل كما يجلس محتسب القاهرة بدار العدل في الديار المصرية، وإليه ولاية نوّاب الحسبة بجميع أعمال دمشق.

ونظراً لأهمية وظيفة المحتسب في الحياة الإجتماعية - الإقتصادية إضافة إلى دوره الديني، نتوقف عند هذه الوظيفة بالتفصيل، عارضين من ضمن المنهجية المتبعة، نصّ نسخة توقيع بنظر الحسبة في طرابلس، وردت في «صبح الأعشى» للقلقشندي، وهي وثيقة من الوثائق القلائل، عن هذه الوظيفة واقعياً وعملياً، ثم محاولين ربط مضمون نصّ الوثيقة، بما نعرفه عن المحتسب نظرياً من خلال أحد مصادر العهد المملوكي. وإليك نص القلقشندي[٤١٥].

«وهذه نسخ تواقيع لأرباب الوظائف الدينية بطرابلس.

توقيع بنظر الحسبة بطرابلس، كتب به للقاضي «ناصر الدين بن شيصة»

وهو: الحمد لله مبشّر الصابرين، وموصّل الأرزاق على يد أصفيائه من العالمين، ومعيد كلّ وليّ إلى منصبه ولو بعد حين (. . .)

وبعد، فإن أولى من غزّرنا موادّ رفده، وأجزلنا له حظوظ سعده، وبلّغناه من إقبالنا غاية قصده، وحمدنا تصرّفه من قبل عندما رسم لما جدّد (من) بعده، وأعدناه إلى رتبة ألفت منه حسن السياسة والتدبير، وعرف فيها بالكفاية والصيانة ويمن التأثير - من له ولسلفه في المباشرات الجليلة يد طولى، فكان بوظيفته أحقّ وأولى.

ولما كان المجلس العالي هو المتصف بصفات الكمال، المشكور في سائر الأحوال، فلذلك رسم بالأمر - أنفذه الله في الآفاق، وأجراه بصلة الأرزاق - أن يعاد فلان - أدام الله نعمته - إلى نظر الحسبة الشريفة بالمملكة الطرابلسية على عادته وقاعدته، مضافاً إلى ما بيده من بيت المال المعمور: لأنه الفاضل الذي لا يجارى، والعالم بأحوال الرعية فلا يناظر في ذلك ولا يمارى، والفيلسوف الذي يظهر زيف كلّ مريب، والنحرير الذي بخبرته يسير كلّ حبيب ولبيب.

فلينظر في الدقيق والجليل، والكثير والقليل، وما يحصر بالمقادير وما لا يحصر، وما يؤمر فيه بمعروف أو ينهي عن منكر، وما يشتري ويباع، وما يقرّب بتحريره إلى الجنة ويبعد عن النار ولو لم يكن قد بقي بينه وبينها إلا قدر باع أو ذراع، وكل ما يعمل من المعايش في نهار أو ليل، ومالا يعرف قدره إلا إذا نطق لسان الميزان أو تكلّم فم الكيل، وليعمل لديه معدّلاً لكل عمل، وعياراً إذا عرضت عليه المعايير يعرف من جار ومن عدل، وليتفقّد أكثر هذه الأسباب، ويحذّر من الغشّ: فإن الداء أكثره من الطعام والشراب، وليتعرّف الأسعار، ويستعلم الأخبار من كل سوق من غير إعلام لأهله ولا أشعار، وليقم عليهم من الأمناء من ينوب عنه في النظر، ويطمئنّ به أن غاب أو حضر، ودار النقود والضرب التي منها تنبثّ، وقد يكون فيها من الزيف ما لا يظهر إلا بعد طول اللبث، فليتصدّ لمهمّها بصدره الذي لا يحرج، وليعرض منها على المحكّ (من رأيه) ما لا يجوز عليه بهرج، وما يعلق من الذهب المكسور ويروبص من الفضة

ويخرج، وليقم الضمان على العطّارين والطرقية في بيع غرائب العقاقير إلاّ ممن لا يستراب فيه وهو معروف، وبخطّ طبيب ماهر لمريض معيّن في دواء موصوف، والطرقية وأهل النجامة وسائر الطوائف المنسوبة إلى ساسان، ومن يأخذ أموال الرجالِ بالحيلة ويأكلهم باللسان، وكل إنسان سوء من هذا القبيل هو في الحقيقة شيطان لا إنسان، فأمنعهم كل المنع، وأصدعهم مثل الزجاج حتى لا ينجبر لهم صدع، وصبّ عليهم النّكال وإلا فما تجري في تأديبهم ذات التأديب والصفع، ومن وجدته قد غشّ مسلماً، أو أكل بباطل درهماً، أو أخبر مشترياً بزائد، أو خرج عن معهود العوائد، أشهره بالبلد، وأركب تلك الآلة قفاه حتى يضعف منه الجلد، وغير هؤلاء (من فقهاء المكاتب، وعالمات النساء وغيرهما من الأنواع) ممن يخاف من ذئبه العائث في سرب الظباء والجآذر، ومن يقدم على ذلك أو مثله وما يحاذر، أرشقهم بسهامك، وزلزل أقدامهم بإقدامك، ولا تدع منهم إلا من اخترت أمانته، واختبرت صيانته، والنوّاب لا ترض منهم إلا من يحسن نفاذاً، ويحتسب لك أجر استنابته إذا قيل لك: من استنبت؟ فقلت: هذا، وتوقى الله هي نعم المسالك، وما لك في كلّ ما ذكرناه بل أكثره إلاّ إذا عملت فيه بمذهب مالك، والله تعالى يسدّد لك ويرشدك ويوفقك إلى أحسن المسالك».

من هو المحتسب، الوارد ذكره في نصّ القلقشندي، وما هي الحسبة، وظيفته؟

فالحسبة، بكسر الحاء يكون إسماً من الإحتساب بمعنى ادّخار الأجر، ويكون بمعنى الإعتداد بالشيء، ويكون من الاحتساب بمعنى حسن التدبير، والنظر. وهذا المعنى اللغوي قريب من معنى الحسبة بالمعنى الصرفي.

الحسبة مصطلح من مصطلحات القانون الإداري. معناه الحساب أو وظيفة المحتسب، ثم اكتسبت الكلمة معنىً خاصاً هو الشرطة، وأصبحت أخيراً تدلّ على الشرطة الموكلة بالأسواق والآداب العامة[٤١٦].

الحسبة نظام إسلامي شأنه الإشراف على المرافق العامة، وتنظيم عقاب

المذنبين وهو اليوم من اختصاص النيابة العامة والشرطة. وصاحب الحسبة أو المحتسب منصب ديني يتصل بالقضاء[٤١٧].

هذه الوظيفة الدينية، شبه القضائية، التي عرفها التاريخ الإسلامي، والتي تقوم على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورغم أن الأصل في النظام الإسلامي قيام الناس جميعاً بهذا الواجب، فقد خصّص لها في بعض العصور الإسلامية موظف خاص يسمى المحتسب أو المتطوع بالحسبة[٤١٨].

في وقتنا الحاضر، يقابل هذه الوظيفة، بعض سلطات رجال الدين، رجال الشرطة، رجال القانون، رجال التموين، الصحة، الشؤون البلدية، مصالح الإنتاج، المقاييس والمكاييل والتوحيد القياسي[٤١٩].

ومن صفات المحتسب وشروطه أن يكون مكلّفاً قادراً مسلماً، فيستثنى من ذلك المجنون والصبي والكافر والعاجز[٤٢٠].

والمحتسب هو الموظف المكلّف شؤون الحسبة، واللفظة الأخيرة، حسب تحليل المستشرق «كلود كاهن» والسيد طالبي، مصطلح لم يرد في القرآن الكريم، يعطيه الاستعمال الشائع من جهة معنى الواجب المطلوب من كل مسلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن جهة أخرى يمثل وظيفة الشخص المكلّف في المدن بتطبيق هذا المعنى الخلقي على يد شرطة الأخلاق، خاصة على الأسواق. ولا يوجد نصّ يحدّد بدقة سبب اختيار مصطلح الحسبة - المحتسب أو كيفية إعطاء مضمون هذا المصطلح واستنتاجه من مفهوم الحساب أو الاكتفاء[٤٢١].

هذه الإزدواجية في مفهوم الحسبة من حيث هي عمل أخلاقي من جهة، ووظيفة محدّدة من جهة أخرى، مردّها إلى تنوّع المصادر حولها. فبعض المصادر تدرس بشكل عام مضمون فضيلة الحسبة والواجبات التي تستتبع ذلك عند المحتسب، والطابع الديني والقانوني لوظيفته. والمصادر الأخرى تهتم بتنوير المحتسب حول التفاصيل الحسية والتقنية في مهمة المراقبة الواجب عليه تحقيقها على المهن والحرف[٤٢٢].

ولا يوجد مصدر يتكلّم على الحسبة سابق للقرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، أي بعد قرنين على ظهور هذه الوظيفة. وكما قلنا، فهذه المصادر على نوعين، نوع يهتم بالناحية الأخلاقية (كمؤلفات الماوردي والغزالي وابن حزم، إلخ)، ونوع آخر يهتم بالتفاصيل التقنية بعملية المراقبة المطلوبة من المحتَسب، خاصة على المهن، وله طابع الإرشاد الوظيفي، وهذا النوع من الكتب لم يصدر في الشرق العربي - الإسلامي إلا في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي. ومن هذه الكتب، **نهاية الرتب في طلب الحسب**، لعبد الرحمٰن الشيزري المتوفي في عام ١١٩٣م، وقد طبعه الباز العريني في عام ١٩٤٦ م، وكتاب آخر من أول العهد المملوكي هو: **معالم القربى في أحكام الحسبة**، للمصري ابن الأخوة من مطلع القرن الرابع عشر[٤٢٣]، وهو من الكتب الموسعة عن هذه الوظيفة، وهو سيكون مصدرنا الأساسي في تحديد وظيفة المحتسب.

وإلى جانب هذه الكتب في الحسبة، بشكل عام، نجد بعض الوثائق عن تعيين بعض المحتسبين، لم تحظ بالاهتمام الكافي في دراسة الباحثين، ومنها ما نجده عند ضياء الدين ابن الأثير، و«صبح الأعشى» للقلقشندي[٤٢٤]، ونصّ الأخير عن طرابلس هو نقطة انطلاقنا حول هذا الموضوع، كما رأينا.

وفي الأساس وظيفة الحسبة، جاءت لتحلّ مكان وظيفة صاحب أو عامل السوق. وأصل هذه الوظيفة، من الحضارة اليونانية - البيزنطية، ومن الممكن أن تكون قد نشأت من دون هذا الأصل الغريب في مدن الأسواق في حضارة الجزيرة العربية، وعلى عهد المأمون استبدلت لفظة صاحب السوق بالحسبة، وأخذت معنييها: الخلقي والوظيفي[٤٢٥]. وأضحى لوظيفة المحتسب معنى أكبر، بحيث تدخل وظيفة مراقبة السوق في واجب أشمل، أساسه ديني، غايته تمتين التصرف الإجتماعي الجيد. ووظيفته تمتد من وظيفة القاضي إلى وظيفة الشرطة، وهو بعكس هاتين الوظيفتين لا يهتمّ إلا بالأمور غير المعترض عليها، ولا يقوم بالاستقصاءات، بل يتدخل من تلقاء نفسه، من دون انتظار ورود

الشكوى إليه. وبالإضافة إلى دوره في مراقبة الأسواق، عليه السهر على تطبيق الواجبات الدينية، وانتظام التصرف المشترك بين الرجال والنساء في الشارع والحمام وتطبيق الشروط على أهل الذمة[٤٢٦]. وسنرى بعد قليل لائحة مفصّلة عن ما تشتمل عليه وظيفة المحتسب.

وينبغي التنبه إلى أن المحتسب يراقب الأسعار، ولكنه عملا بالتراث الإقتصادي للإسلام، ليس له السلطة الكافية لتبديلها، مع أن له الحق بقصاص التاجر الذي لا تتفق أسعاره مع سعر السوق[٤٢٧].

ويعيّن المحتسب عادة من قبل الدولة، بعض الأحيان مباشرة، أو غير مباشرة من قبل الحكام المحليين والقضاة. ويتعيّن عليه أن يكون من الفقهاء عادة، وقد يكون من بعض التجّار. ويعاونه في وظيفته مساعدون له، وقد يعوّل على مساعدة القضاء والشرطة له[٤٢٨].

وفي عهد المماليك، فسدت وظيفة المحتسب، وأصبحت تشرى وتباع، مما جعل المحتسبين يعوّضون على أنفسهم، بفرض ضرائب غير شرعية على التجار. وكانت هذه الوظيفة، بسبب الفساد الذي لحقها، تعطى للعسكريين[٤٢٩].

كانت هذه الوظيفة في عصر المماليك في مصر، من وظائف الإدارة العامة، فكان يشرف على الأسواق والطرقات ويحافظ على الآداب العامة وتطبيق القوانين المرعية، وكان له نواب يطوفون الشوارع والمساجد والأسواق والمدارس والحمامات لهذا الغرض[٤٣٠].

وللتعرف على أسماء الوظائف والحرف التي كانت تدخل تحت إشراف المحتسب، استقينا معلوماتنا من كتاب «معالم القربة» لابن الأخوة، الذي حدّد لها سبعين باباً هي[٤٣١]:

الباب الأول: في شرائط الحسبة ووظيفة المحتسب.

الباب الثاني: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الباب الثالث: في الخمر والآلة المحرّمة (الزمر والطنبور والعود والصنج)[٤٣٢].

الباب الرابع: في الحسبة على أهل الذمّة.

الباب الخامس: في الحسبة على أهل الجنائز.

الباب السادس: في المعاملات المنكرة، كالبيوع الفاسدة:
الربا والسلم الفاسدة والإجارة والشركة الفاسدة[٤٣٣].

الباب السابع: فيما يحرم على الرجال استعماله:
لبس الحرير والذهب وتمويه أسنان الخاتم من الذهب واتخاذ الأواني من الذهب[٤٣٤]، وما لا يحرّم.

الباب الثامن: في منكرات الأسوا :
جلوس السوقة في الأزقة، وإخراج مصطبة عن سمت أركان السقائف إلى الممر الأصلي[٤٣٥].

الباب التاسع: في معرفة القناطير والأرطال والمشاقيل.

الباب العاشر: في معرفة الموازين والمكاييل والأذرع.

الباب الحادي عشر: في الحسبة على العلاّفين والطحّانين.

الباب الثاني عشر: في الحسبة على الفرّانين والخبّازين.

الباب الثالث عشر: في الحسبة على الشوّايين.

الباب الرابع عشر: في الحسبة على النقانقيّن:
أصول صناعة النقانق[٤٣٦]

الباب الخامس عشر: في الحسبة على الكبوديّين، مفردها كبد الحيوان[٤٣٧]، والبوارديّين، الكرنب واللوبياء واللفت[٤٣٨].

الباب السادس عشر: في الحسبة على الجزّارين.

الباب السابع عشر: في الحسبة على الروّاسيين: طبخ الرؤوس[٤٣٩].

الباب الثامن عشر: في الحسبة على الطباخين.

الباب التاسع عشر: في الحسبة على الشّرائحيين.

الباب العشرون: في الحسبة على الهرائسيين.

الباب الحادي والعشرون: في الحسبة على قلاّيين السمك.

الباب الثاني والعشرون: في الحسبة على قلاّيين الزلابية.

الباب الثالث والعشرون: في الحسبة على الحلوانيين.

الباب الرابع والعشرون: في الحسبة على الشرابيّين.

الباب الخامس والعشرون: في الحسبة على العطّارين.

الباب السادس والعشرون: في الحسبة على البيّاعين.

الباب السابع والعشرون: في الحسبة على اللبّانين.

الباب الثامن والعشرون: في الحسبة على البزّازين[٤٤٠].

الباب التاسع والعشرون: في الحسبة على الدّلالين.

الباب الثلاثون: في الحسبة على الحياكة.

الباب الحادي والثلاثون: في الحسبة على الخياطين والرفّائين والقصّارين.

الباب الثاني والثلاثون: في الحسبة على الحريريين.

الباب الثالث والثلاثون: في الحسبة على الصباغين.

الباب الرابع والثلاثون: في الحسبة على القطّانين.

الباب الخامس والثلاثون: في الحسبة على الكتّانين.

الباب السادس والثلاثون: في الحسبة على الصّيارفة.

الباب السابع والثلاثون: في الحسبة على الصيّاغ.

الباب الثامن والثلاثون: في الحسبة على النحّاسين والحدّادين.

الباب التاسع والثلاثون: في الحسبة على الأساكفة.

الباب الأربعون: في الحسبة على البياطرة.

الباب الحادي والأربعون: في الحسبة على سماسرة العبيد والجواري والدواب والدور.

الباب الثاني والأربعون: في الحسبة على الحمامات.

الباب الثالث والأربعون: في الحسبة على السدّارين[٤٤١].

الباب الرابع والأربعون: في الحسبة على الفصّادين والحجّامين[٤٤٢].

الباب الخامس والأربعون: في الحسبة على الأطباء والكحالين والجرائحيين.

الباب السادس والأربعون: في الحسبة على المؤدّبين للصبيان.

الباب السابع والأربعون: في الحسبة على القومة والمؤذّنين.

الباب الثامن والأربعون: في الحسبة على الوعاظ.

الباب التاسع والأربعون: في الحسبة على المنجمين وكتّاب الرسائل.

الباب الخمسون: يشتمل على معرفة الحدود[٤٤٣] والتعزيزات[٤٤٤].

الباب الحادي والخمسون: في القضاة والشهود.

الباب الثاني والخمسون: في الأمراء والولاة وما يتعلّق بهم من أمور العباد.

الباب الثالث والخمسون: في ما يلزم المحتسب فعله.

الباب الرابع والخمسون: في الحسبة على أصحاب السفن والمراكب.

الباب الخامس والخمسون: في الحسبة على باعة قدور الخزف والكيزان.

الباب السادس والخمسون: في الحسبة على الفاخرانيين والغضّارين.

الباب السابع والخمسون: في الحسبة على الأبّارين والمسلاّتيين.

الباب الثامن والخمسون: في الحسبة على المرادنيّين[٤٤٥].

الباب التاسع والخمسون: في الحسبة على الحناويّين وغشّهم.

الباب الستون: في الحسبة على الأمشاطيين.

الباب الحادي والستون: في الحسبة على معاصر الشيرج والزيت.

الباب الثاني والستون: في الحسبة على الغرابليّين.

الباب الثالث والستون: في الحسبة على الدبّاغين والبططّيين.

الباب الرابع والستون: في الحسبة على اللبوديين.

الباب الخامس والستون: في الحسبة على الافرائيين.

الباب السادس والستون: في الحسبة على الحصريّين العبداني والكركر.

الباب السابع والستون: في الحسبة على التبّانين.

الباب الثامن والستون: في الحسبة على الخشّابين والقشّاشين.

الباب التاسع والستون: في الحسبة على النجارين والنشارين والبنّائين، وفي ذلك الباب ذكر الدهانين والمبيضين والضببين والجبّاسين والجبّارين.

الباب السبعون: يشتمل على تفاصيل أمور الحسبة لم تذكر في غيره.

ـ وكيل بيت المال

يخبر القلقشندي أن موضوع وكالة بيت المال ما تقدّم في الديار المصرية، وولاتها من الأبواب السلطانية بتوقيع، ووكالته مثبوتة على الحكام منفّذة.

ولكن لا جلوس له بدار العدل كما يجلس وكيل بيت المال بالديار المصرية، الا أن يكون كاتب دست فيجلس بواسطتها في جملة الموقعين لا بالوكالة[٤٤٦]. ويقدم لنا القلقشندي نسخة توقيع لوكالة بيت المال في طرابلس، فيقول:

«... فليباشر هذه الوظيفة محترزاً في كل ما يأتيه ويذره، ويقصده ويحرره، ويورده ويصدره، ويبيّنه ويقدّره، ويخفيه ويظهره، ويبديه ويستره، ويدنيه ويحضره، ويقرّر جانب بيت المال المعمور، بما فيه الحظّ الموفور، والغبطة في كل الأمور، وهو عالم بما فيه صلاح الجمهور، ومن رغب في ابتياع أراض وقراح، وأبنية وأملاك ورحاب فساح، مما هو جار في ملك بيت المال فليوفّر جانب القيمة على ما فيه الصلاح، وهو بحمد الله من بيت الدين والصّلاح والإصلاح، وهو يقوّي بإسناده الأحاديث الصّحاح، ومن له حق في بيت المال فليسمع دعوى مدّعيه، ولا يصرف درهماً ولا شيئاً إلا بحقّ واضح فيما يثبت فيه، وهو وكيل مأمون في تأتيه، ومعنى الوكيل الذي يوكل إليه الأمر الذي يليه.

والوصايا كثيرة وأجلّها تقوى الله بالسمع والبصر واللسان، فمن تمسّك بها من إنسان فإنه يفوز بالإحسان، وهو غنيّ عن الوصايا بما فيه من البيان، والله يجعله في كلاءة الرحمن، بمنّه وكرمه. والخطّ الشريف أعلاه...، أن شاء الله تعالى...»[٤٤٧].

ونستنتج من نص هذه الوثيقة ما يلي:

- يعيّن الوكيل من الأبواب السلطانية.
- لا يجلس بدار العدل إلا إذا كان كاتب دست.
- يطلب منه أن يكون محترزاً.
- يقرّر جانب بيت المال في شؤون بيع الأراضي والأبنية والأملاك التابعة له.
- بيت المال هو الذي ينظم مصير الإسلام والإنسانية وشؤون المحاربين من أجل الإسلام.
- يسند الأحاديث.
- يعطي كل ذي حق حقه من بيت المال.
- لا يصرف مال بيت المال إلا بحق واضح مثبت.

- أن يكون وكيلا أمينا.
- حماية البلاد.

إذاً، وكالة بيت المال تعنى بالإشراف على بيت المال، من حيث المبيع والمشترى من أراضي وعقارات. وهو يعمل حسب أصول الشرع، ويراعي حقوق بيت المال.

ومن الذين استلموا هذه الوظيفة في طرابلس في ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م السيد كمال الدين الحسيني المعروف بالبلدي نسبة إلى منكلي بغا البلدي لمباشرته له. وكان المذكور ينسب إلى حشمة ومكارم أخلاق وإحسان إلى الواردين إلى بلده[٤٤٨].

ومن الذين اشتهروا بوكالة بيت المال في طرابلس، محمد بن مكي بن أبي الغنائم بن مكي. سمع من ابن البخاري ومحمد بن عبد المؤمن الصّوري، وعبد الرحمٰن ابن الزين، وابن المجاور. كان عالماً فاضلاً ورئيساً كاملاً. وكاتباً مجيداً وأديباً كلامه مفيد. كان جليل القدار جميل الآثار، رفيع المنار، وافر السكون والوقار، أخلاقه كهيئته حسنة، ونظمه ونثره يظهران براعته وسنه، جمع ونبغ وأفاد، وحدّث بما سمعه من أهل الإسناد، أقام بطرابلس وباشر بها كتابة الإنشاء ووكالة بيت المال، إلى حين وفاته في ربيع الأول ٧٤٢ هـ/ ١٣٢١[٤٤٩].

ـ قرّاء الحديث النبوي

ولأخذ فكرة عن وظيفة قارىء الحديث النبوي الشريف، نستند إلى ما جاء عند القلقشندي في «صبح الأعشى»[٤٥٠] حيث يقول:

«المرتبة الثانية: من تواقيع أرباب الوظائف الدينية بطرابلس ـ من يكتب له في قطع العادة، مفتتحاً بـ«رسم».

وهذه نسخة توقيع من هذه الرتبة بوظيفة قراءة الحديث النبوي، على قائله أفضل الصلاة والسلام، لمن اسمه «يحيى» يستضاء به في ذلك، وهي:

رسم بالأمر الشريف ـ لا زال رميم الفضل بأرواح عنايته يحيا، وأحاديث منه الحسان تعيها أذن واعية من طيب السماع لا تعيا، ولا برحت أولياء خدمه تثنى على صدقاته بألسنة الأقلام، وتدير على الاسماع من رحيقها كئوساً مسكية الختام ـ أن يستقرّ في كذا استقراراً ترشف الاسماع، كئوس روايتها فلا تروى، ورتب كماله يقصر عن طلوعها كل باع، فمناواته لا تنوى، وربوع معروفة لا تبيد، وآيات صلاته ينطق بتلاوتها كل بليغ فيبدىء ويعيد، لأنه العالم الذي أحيا من مدارس العلوم ما درس، والفاضل الذي أضاء ببصر علومه ليل الجهل ولا غرو: «فطرّة الصبح تمحي آية المغلس»، والكامل الذي لا يشوب كماله نقيصة، والأمثل الذي أتته المعالي رخيصة، والإمام الذي تأتّم وراءه الأفاضل، وتأخر عصره ففاق الأوائل، ما درّس إلا وجمع من فوائد «أبي حنيفة» و«ابن إدريس»، ولا عرّس بليل الطلب إلاّ حمد عند إدراك طلبه ذلك التعريس، ولا أعاد الدروس للطلبة إلا وترشّحت منه بالفوائد، ولا جمع ما فصّله العلماء إلا وأتى بالجمع الذي لا نظير له في الفرائد».

ونستنتج من نصّ هذه الوثيقة ما يلي:

- يعيّن من قبل النائب.
- يعنى بأرواح المؤمنين.
- يمنّ بالإحسان ويقدّم الصدقات.
- يروي القصص الدينية.
- صلاته آيات.
- أن يكون عالماً يحيي مدارس العلم.
- أن يكون فاضلاً، كاملاً، مثالاً.
- يدرس فوائد أبي حنيفة وابن إدريس ويجمع ما يفصّله العلماء.

ـ مشيخة المقام الأدهمي في جبله

يذكر القلقشندي[٤٥١] هذه الوظيفة ويقول عنها:

«فلذلك رسم ـ أن تفوّض مشيخة المقام الجليل الأدهميّ بثغر جبله المحروس ـ على ساكنه الرحمة والرضوان ـ إلى فلان ـ نفع الله ببركاته، وأعاد على المسلمين من صالح دعواته ـ عوضاً عمن كان بها بحكم انفصاله حسب ما وردت المراسيم الشريفة ـ شرفها الله تعالى وعظمها ـ عند اتصال العلوم الشريفة ـ زادها الله تعظيماً ـ بأمر المقار المشار إليه واعتماد المتصرفين فيه: إذ وضعت الآن الأشياء في محلّها، وأسندت الأمور إلى أهلها، وقلّدت هذه المثوبة إلى من يظهر سرائر فضلها، ولحظت الآراء حجر هذا المقام والأثر، ولا شك أن السعادة تلحظ الحجر، كم له من آيات مشهورة، وكرامات بلسان الحمد مذكورة، ومساع في الخيرات مبرورة، وقد عمّ الزوايا بأجناس المكارم، وبسط للزائرين من إكرامه سماطا يقول الزائر: هذا ولا حاتم:

نزور ديارا زراها جود كفّه، ومن دونها للزائرين مراحل،
ونرجع عنها والجفون قريرة: كما راجعت مأوى الحقوف المساحل

فليتلّق ـ أعاد الله من بركته ـ هذه الولاية، وليجعل للمقام المشار إليه من خاطره الكريم أوفر عناية، ويستخلف عنه إذا توجّه إلى بحصن الأكراد، فإنها مستمرّة بيده وولايتها باقية عليه، وأمرها في إبدائه وإعادته عليه، والله تعالى يتولاّه، فيما ولاّه والاعتماد. . .».

ونستنتج من نص هذه الوثيقة ما يلي:

- وجود مشيخة في بلدة جبله لمقام ديني (راجع الشرح عنه في أول هذا الفصل).
- استبدال شيخها السابق، المغضوب عليه من روح صاحب المقام.
- الشيخ جليل يمنّ بالبركة وله آيات مشهورة وكرامات.
- أن يوفّر شيخ المقام عنايته لهذه المشيخة ويوضع ثانياً منه فيها عندما يتوجه إلى حصن الأكراد.

هذا المقام الأدهمي يقصد به مقام إبراهيم بن أدهم[٤٥٢]، وقد ورد الكلام عليه سابقاً.

ـ الخطابة والإمامة

يذكرهما القلقشندي(٤٥٣)، في أحد نماذج رسائله، ومن بينها ما يوجد في الجامع المنصوري والتوبة(٤٥٤)، ويحدد هاتين الوظيفتين كالآتي:

«. . . فليباشر هذه الخطابة والإمامة التي هو ابن جلاها، وطلاّع ثناياها، زائناً حلاها زائداً علاها، وليرق ذروة هذا المنصب الذي هو أعلى المناصب الدينية، وليتلق نعم الله عزّ وجلّ بالشكر الذي يوجد المزيد ويكسب المزيّة، وليقم مقام والده في هذه الرتبة السنية، بإخلاص العمل وصدق النية، مجلياً في مضمار البيان الذي سلّمت إليه أعنّته، وألقيت إليه أزمّته، محلياً بقلائد المواعظ وفرائد الأمثال أعواد المنبر الذي لو أمكنه لسعى إليه، مشنّفاً الأسماع بجواهر الأوامر وزواهر الزواجر التي يصدع بها عليه.

وليسر كسيرة والده في الطريقة المثلى وسلوك المنهج الأسدّ، وليجتهد في أحياء رسومه في العبادة واقتفاء آثاره في العلم والزهادة حتى يقول الناس: هذا الشبل من ذاك الأسد، جارياً على أفضل العوائد في ديانته، سارياً بأجمل القواعد من صيانته، وليوصّل إليه معلومه الشاهد به الديوان المعمور المستقرّ إلى آخر وقت، على عادة من تقدّمه وقاعدته: لاستقبال مباشرته أحيان الوجوب وأزمان الاستحقاق، . . .».

ونستنتج من نص هذه الوثيقة ما يلي:

- يفترض بالخطيب أن يكون خطيباً فعلياً، متميزاً بالبيان وحفظ الأمثال، يشنف الأسماع.
- يعتبر النص الخطابة والإمامة أعلى المناصب الدينية.
- هذا المنصب يتوارثه الابن عن الأب.
- ينبغي أن يسير الخطيب سلوكاً مثالياً في الحياة والعبادة.
- يتقاضى راتبه الشهري من الديوان.

ومن الخطباء الذين عملوا في طرابلس: عمر بن علي بن أبي بكر، كان من أهل الحديث وله منازعة مع القاضي(٤٥٥).

ـ ناظر الأوقاف

ونجد ذكراً له في «البداية والنهاية» لابن كثير(٤٥٦)، وفي نصوص الوقفيات، كما في نصوص القلقشندي(٤٥٧)، ولكن عن خارج حاضرة طرابلس.

وبالرجوع مثلاً إلى وقفية برج جلبان داخل مدينة طرابلس، نجد أن ناظر الوقف كان يتقاضى في القرن الخامس عشر ما يصرفه لنفسه من ما فضل من مصالح البرج وجوامك (معاشات) من يذكر فيه. وكان لهذا الناظر نائب عنه يتقاضى مرتباً قيمته ١٢٠ درهماً(٤٥٨).

وكما كان للأوقاف دورها في عمارة نيابة طرابلس، كذلك كان للإقطاع دوره أيضاً في إحياء الأرض الموات في هذه النيابة وفي تأمين الحماية لها. وهو وإن لم يدرج ضمن إطار الإدارة في هذه النيابة، فسنلقي الضوء عليه، لأنه قبل أن يكون نظاماً لغاية عسكرية ـ زراعية، فهو جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري العام للسلطنة المملوكية.

ـ وظائف دينية أخرى

إذا ما قارنّا النصوص العائدة لطرابلس بتلك العائدة لدمشق لوجدنا أن ثمة وظائف لا ذكر لها في طرابلس، بينما هي كانت قائمة في دمشق، ولا ندري ما إذا كان ذلك عائداً أساساً لعدم وجودها في الحاضرة أو لعدم أهميتها، ومنها(٤٥٩):

- نقابة الأشراف: ولايتها عن النائب بتوقيع، ومن حقها أن تورد في جملة وظائف أرباب السيوف.
- مشيخة الشيوخ: وموضوعها في دمشق التحدث عن الخوانق والفقراء.
- الخطابات المغدوقة بنظر النائب: وهي مضافة لقاضي القضاة الشافعي.
- التداريس.

٤ = وظائف أخرى خارج الأصناف الثلاثة (سيوف، ديوانية، دينية)

إضافة إلى وظائف أرباب السيوف، والديوانية والدينية، كان في دمشق وظائف أخرى، لا ندري مدى وجودها في طرابلس، ومنها، حسب رواية القلقشندي[٤٦٠]:

الصنف الرابع: من الوظائف بدمشق وظائف أرباب الصناعات.

(فمنها) رياسة الطبّ، ورياسة الكحّالين، ورياسة الجرائحية ـ وكلّها على نحو ما تقدّم في الديار المصرية، وولاية كل منها بتوقيع كريم عن النائب. أما مهتارية البيوت وما في معناها، فهناك تختص بالنائب لقيامه مقام السلطان واختصاص البيوت به.

الصنف الخامس: وظائف زعماء أهل الذمة بها.

وفيها بطرك النصارى اليعاقبة، وبطرك النصارى الملكانية، ورئيس اليهود القرّابين والربّانيين، ورئيس السامرة، ولكنه مقيم بمدينة نابلس التي هي مدينتهم المعظمة عندهم، وإلى طورها حجّهم، وله نائب مقيم بدمشق. قلت: وربما كتب عن السلطان من الأبواب الشريفة بتواقيع ومراسيم بالحلّ على ما تصدر ولايته عن النائب، وربما كتب به عنه ابتداء.

ونستنتج من نص هذه الوثيقة أنه كان يوجد بطريرك للنصارى اليعاقبة، وآخر للملكيين، ورئيس لليهود على أنواعهم. ولا ذكر لبطريرك الموارنة في نص القلقشندي.

ـ ماذا بقي من وظائف طرابلس في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. يذكر ابن شاهين الظاهري أنه كان في زمانه في طرابلس الوظائف الآتية:

أربعة قضاة على أربعة المذاهب ولكل منهم نوّاب، وفيها حاجب الحجاب من مقدمي الألوف وأمير كبير مقدّم أيضاً وأميران مقدّما الألوف وعشرة أمراء طبلخانات وقريب من ثلاثين أميراً عشرينات وعشروات وخمسوات قريب من

الترتيب من أمراء حلب، وأما المباشرون فيها كاتب سرّ وناظر جيش ووزير، وأما أرباب الوظائف ففيها أربعة حجاب ومحتسب ونقيب جيش ومتولي وشاد البحر ومهمندار وولاة وكشاف، وأما الجند فكانت ضريبته قديماً ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف[٤٦١].

٢ ـ الوظائف خارج حاضرة طرابلس

الوظائف خارج حاضرة طرابلس، أي في النيابات والولايات التابعة لنيابة السلطنة في طرابلس، كانت على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: أرباب السيوف، وهم على طبقتين[٤٦٢]:

الطبقة الأولى: الطبلخاناه، ومنهم نوّاب قلاع.

الطبقة الثانية: العشرات، ومنهم نوّاب قلاع أيضاً.

الصنف الثاني: الوظائف الدينية[٤٦٣].

الصنف الثالث: الوظائف الديوانية[٤٦٤].

وكان عندما يتولى النائب في طرابلس مقاليد النيابة، يدفع له قضاة البرّ وولاة الأعمال (٥٠٠) درهم عن كل نفر، وقد أبطل هذا في عهد حكم الملك الظاهر برقوق كما رأينا.

أ ـ الصنف الأول: أرباب السيوف

يخبر عنهم القلقشندي في «صبح الأعشى» فيقول بأنه ليس بهم مقدم ألف سوى نائب السلطنة في طرابلس، وبأن النيابات بمعاملة طرابلس على طبقتين[٤٦٥] هما:

ـ الطبقة الأولى: الطبلخاناه

ومن النماذج على هذه الطبقة نسخة مرسوم تصلح لنائب اللاذقية، يذكر القلقشندي مضمونها على الشكل التالي[٤٦٦]:

«توقيع كريم بنيابة اللاذقية... الحمد لله الذي... صان الثغور

المحروسة... وكان الجناب العالي... أهلاً أن يدبر الأمور، ويسدّ الثغور، ونيابة اللاذقية مجاورة البحور، وجزيرة العدو بينها وبينها نهار...

فلذلك رسم بالأمر ـ أعلى الله تعالى شرفه ـ أن تفوّض إليه نيابة اللاذقية المحروسة، على عادة من تقدّمه.

فليسر إليها سير الشمس في أبراج شرفها، وليقبل عليها إقبال الدرّة على الترائب بعد مفارقة صدفها، وأول ما نأمره (به): إرهاب العدوّ بالعدة والعديد، وإظهار المهابة في القريب والبعيد، وتفقّد الإيزاك بنفسه من غير اتكال على سواه كما يفعل البطل الصنديد، وليخلع عنه ملابس الوشي ويلبس الحديد، وليهجر المضاجع ويتّخذ ظهر جواده مستقرّه العتيد، حتى ينتشر له صيت بين أهل التثليث كما انتشر صيته بين أهل التوحيد.

وأبسط بساط العدل ليطأه الموالي والعبيد، وأحكم بالحق فالحق مفيد والباطل مبيد، ومتى تسامع التّجار بعدلك جاءوا بالأصناف والمتجر الجديد، وأركن إلى حكم الشرع الشريف فإنه يأوي إلى ركن شديد، واتّق الله تجده أمامك فيما تروم وتريد، وتمسّك بالسيرة الحسنة يزدك الله رفعة وأنت أحقّ بالمزيد، وعقبها نستنجز لك تشريفاً شريفاً مقروناً بتقليد أعظم من هذا التقليد، والخطّ الكريم أعلاه حجّة به، إن شاء الله تعالى».

وبالإضافة إلى هذا المرسوم، نجد عند القلقشندي، نصوصاً لأمراء طبلخاناه آخرين ضمن نيابة طرابلس، ويشغلون نيابة قلعتي حصن الأكراد[٤٦٧] وحصن عكار[٤٦٨]، كما نجد نصّاً بمشارفة حصن الأكراد[٤٦٩].

ونستخلص من نص الوثيقة عن نيابة اللاذقية ما يلي:

- نائب اللاذقية، أمير طبلخاناه.
- على نائب اللاذقية صون الثغور، وصدّها ضد هجوم الاعداء الذين يبعدون عنها مسافة مسيرة نهار.

- إرهاب العدو بالعدة والعديد.
- تفقد الإيزاك (المخافر) بنفسه.
- نشر رهبته بين أهل التثليث (المسيحيين)، كما هي منشورة بين أهل التوحيد (المسلمين).
- نشر العدل والحكم بالحق.
- نشر العدل يشجع التجارة.
- الاتكال على الشرع في الحكم.
- السيرة الحسنة.

يعلّق «دومنبين» على هذا النّص بقوله، بأن العادة أن يكون نوّاب نائب السلطنة في طرابلس، أمراء عشرة، ونموذجهم نائب حصن بلاطنس. ولكن في هذا النصّ يجعل من نائب اللاذقية أمير طبلخاناه. وهو نصّ غامض لا يجزم فيه القلقشندي، إذ يقول بأنه يصلح لأن يكون لنائب اللاذقية[٤٧٠].

في زمن إبن بطوطة (٧٤٠ هـ/ ١٩٣٩ م) كان أمير اللاذقية يدعى بهادر عبد الله[٤٧١].

وبخصوص حصن الأكراد وحصن صهيون، كما رأينا، لهما أيضاً أمراء طبلخاناه، بعكس ما هو الواقع المذكور أعلاه، ويجري تعيينهم من الأبواب السلطانية، أما باقي النواب فأمراء عشرة. كما بالإمكان تعيين موظفين صغار من الإدارة في القاهرة، كما في مثال نائب الوقف، المذكور لاحقاً. وهذه الأمور هي استثناءات، لأن التعيين يكون من شؤون نائب السلطنة في طرابلس سواء بالنسبة للنواب أو للموظفين. كما ان أحد النصوص العائدة للاذقية يجعل من نائبها أمير عشرين، ويحمّله مسؤوليات عسكرية، كذلك نجد نصوصاً عائدة لحصن الأكراد ولحصن عكار تجعل من نوابهما أمراء عشرين. وفي نصوص أخرى أمراء عشرة. وتذكر أنه كان للنائب في حصن عكار مرتّب محدّد ويطلب منه مراعاة شؤون الأمراء البحريين[٤٧٢].

أما بالنسبة لمشاركة حصن الأكراد، فيعلّق «دومنبين» على ذلك بأنه لربما كان المقصود بذلك مراقبة الأعمال العمرانية[٤٧٣].

ـ الطبقة الثانية: أمراء العشرات

ومراسيمهم، قد تكتب من الأبواب السلطانية، ولكن غالباً ما تكتب عن نائب السلطنة... ونعطي نموذجاً عنها مدرجاً في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٤٧٤] يتعلّق بنيابة قلعة بلاطنس، يقول فيه:

«ولذلك رسم... ـ لا زال... أن تفوّض إليه النيابة بهذه القلعة المحروسة، وأن يكون بأوانس صفاته مأنوسة.

فليكن فيما استحفظ كفوا، وليورد الرعية من حسن السيرة صفوا، وإذا تعارض حكم الانتقام وكان الذهب دون الحدّ فليقدّم عفواً. وعليه بالعدل، فإنه زمام الفصل، والقلعة ورجالها، وذخائرها وأموالها، فليمعن النظر في ذلك بكرة وأصيلاً، وإجمالاً وتفصيلاً، وتحصيناً وتحصيلاً. وعليه بالتمسّك بالشريعة المطهّرة، وأحكامها المحرّرة، وليردع أهل الفساد، ويقابل من ظهر منه العناد، بما يؤمّن المناهج، ويجدّد المباهج، والوصايا كثيرة، فليكن ممّا ذكر على بصيره، أعانه الله على ما أولاه، ورعاه فيما استرعاه، والخطّ الشريف أعلاه، حجّة بمقتضاه، والخير يكون إن شاء الله تعالى.

وخارج إطار معلومات القلقشندي، تلاحظ بعض المصادر الأخرى أن نائبي بلاطنس واللاذقية كانا يعيّنان من نائب طرابلس. أما نائبا صهيون والمرقب فمن السلطان[٤٧٥].

ونستخلص من نص الوثيقة عن الطبقة الثانية، ما يلي:

- يطلب من نائب قلعة بلاطنس الكفاءة.
- حسن السيرة.
- العدل

- المحافظة على القلعة ورجالها ودفاترها وأموالها.
- التمسك بالشريعة.

ونجد في مصدر آخر ما يوضح أكثر دور حاكم بلاطنس، من خلال نصّ تقليد مرسل إلى أحد نوابها في عام ٦٧٨ هـ/ ١٢٨٠ م يورده ابن الفرات[٤٧٦]، ويذكر فيه أن النيابة قد فوّضت إلى النائب مع شرط الطاعة وحسن الإدارة وبذل الخدمة، والحفاظ على القلعة بكفاءة وحسن معاملة الرعية والمحافظة، كما ورد في النص السابق، على القلعة ورجالها وذخايرها وأموالها وعمالها وأعمالها وجندها، كما عليه حفظ القلعة «ليلاً نهاراً، رجالاً وخيلا، أنوابا ونوابا وفتحاً وعلقاً ومنابح وطرقا وحفظة وحرساً ومقيلاً ومعرساً ومزجاً ودخلاً وخراجاً وفعلاً واتفاقاً وصرفاً وردعاً وكفاً وقهراً عن سلك سبيل الفساد...».

ويقصد النص بذلك الحفاظ على ما في القلعة من رجال وخيل ونساء وعلوفة وكلاب ومداخيل وخراج إلخ..

وفي نصّ القلقشندي يجعل من نائب بلاطنس أمير عشرين[٤٧٧].

ومن متولّي قلاع الإسماعيلية، الأمير جمال الدين أقوش الكنجي الذي كان بقلعة مصياف. وكان قد وُلّيها من الأيام الظاهرية وعُزل في الأيام المنصورية، ثمّ أعيد وعُزل في الأيام الأشرفية، ثمّ أُعيد وكان مطاعاً فيهم بحيث أنه إذا أمر أحداً بقتل نفسه يبادر لذلك. توفّي في عام ٧١٣ هـ/ ١٣١٧ م[٤٧٨].

ـ تقدمة العسكر بجبله

وإضافة إلى التوقيع بنيابة بلاطنس، نجد نسخة عن توقيع بتقدمة العسكر بمدينة جبله، يذكر في القلقشندي في نصه، أن من واجبات مقدم العسكر المذكور الإحسان إلى الرعية والقيام بالمهمات من دون عسف، وإعانة الديوان. وإضافة إلى ذلك يطلب منه، كما ورد في النص المدرج في «صبح الأعشى»[٤٧٩]:

«فلذلك رسم... ـ لا زالت أيامه الشريفة تيسّر أسباب النجاح، وعوارفه

تطوى لها أرض البعد عن أوليائها كما تطوى لذي الصلاح - أن يستقرّ الجناب... في تقدمة العسكر المنصور بجبله، على عادة من تقدّمه وقاعدته.

فليباشرها مباشرة تليق بشجاعته، وتعهد من حسن سياسته، وليكرم الشرع الشريف، وليردع من يحيد عن الحق أو يحيف، وليجمع الأمراء المقدّمين والحلقة المنصورة على الركوب في الخدمة الشريفة، وليشكر نعمة الله تعالى المطيفة، وليتيقظ لردع العدو المخذول، وليعلم أننا استرعيناه أمر ذلك وكلّ راع مسؤول، وليتحقّق أن العدو المخذول طالب للهالكين منهم بالثأر، وهم قاصدون جبله فلتكن عنده يقظة واستبصار، وليرتب الأيزاك وليعمّر الموانى بالرجال، ويتفقّدهم في الليل أكثر من النهار، وليهجر النوم في طلب الظفر والمنى فمن سهر لذلك ما خاب، ولا يأمن مكيدتهم ويغترّ بهم فيقول: قد ضرب بينهم وبينها بسور له باب، وباقي الوصايا فهو بها أعلم، ولم يبرح متلفعاً بثوبها المعلم، وملاكها تقوى الله تعالى فمن لم يعمل بها يأثم، ومن تركها يندم، ومن لزمها فهو في الدارين مقدّم، والله تعالى يتولاه، والاعتماد على الخطّ الكريم أعلاه، إن شاء الله تعالى.

ونستخلص من نصّ الوثيقة ما يلي:

- كان لجبله مقدم عسكر يعيّنه نائب طرابلس، ومن صفاته أن يكون:
- شجاعاً، حسن السياسة، يكرم الشرع.
- يجمع المقدمين وأفراد جند الحلقة لتأدية الخدمة العسكرية.
- التيقظ لردع العدو الذي بدأ يتحرك (من قبرص) للانتقام من خسائره.
- ترتيب الأيزاك.
- حماية الموانىء بالرجال
- السهر ليلاً نهاراً على رجاله
- اختياره قد تمّ لخدماته السابقة.

ويبدو أن هذا المقدم كان أمير عشرين[٤٨٠].

ولا نجد ذكراً في النصوص للنواب الآخرين من قلاع الدعوة إلا فيما ندر. وقد أورد شمس الدين الحلبي المعروف باسم ابن آجا (ت ١٤٧٦)، أن نائب مصياف كان يدعى حمزة بن صقليس في عام ٨٧٥ هـ/ ١٤٧٠م، ثم عزله الأمير يشبك الظاهري الدوادار الكبير عن مصياف ونقله إلى نيابة حصن الأكراد وعيّن مكانه طغريل بن طوغان[٤٨١].

٢ = الوظائف الدينية خارج حاضرة طرابلس

يخبر عنهم القلقشندي[٤٨٢] فيقول:

«الصنف الثاني: ممّا هو خارج عن حاضرة طرابلس - الوظائف الدينية.

والغالب كتابتها عن نائب السلطنة بطرابلس. فإن كتب شيء منها عن الأبواب السلطانية، كان في قطع العادة «بمجلس القاضي» مفتتحاً بـ«رسم».

وهذه نسخة توقيع من ذلك بنظر وقف على جامع بمعاملة طرابلس، كتب به لمن لقبه «زين الدين» وهي:

رسم بالأمر الشريف - لا زال كريم نظره يستنيب عنه بمصالح بيت الله تعالى من تزداد بنظره شرفاً وزينا، ويعيّن لها من الأعيان من تسرّ به خاطرا وتقرّ به عيناً، ويمنحها من إذا باراه مبار وجد بينهما بونا وبينا، ويقرّر لها كل كاف إذا فاه رآه بوصف آرائه الملموحة عيّن صوابها ولا يجد عليها عينا - أن يستقرّ بالنظر على كذا: استقراراً يرى الوقف بنظره على ربعه طلاوة، ويجد بمباشرته في صحنه حلاوة، ويعرب عن استمراره على حسن الثناء، ويجد من نيل ريعه أكمل وفاء، لأنه الناظر الذي لا يملّ إنسانه، من حسن النظر، ولا يكلّ لسانه، عن الأمر بالمصالح ولفظه عن القاء الدرر، والشريف الذي وجدت مخايل شرفه من فضل خلاله، والجواد الحائز بجوده، قصب السبق على أمثاله، والكامل الذي لا توجد في صفاته نقيصة، والفاضل الذي أتته الفضائل على رغمها رخيصة.

فليباشر هذا النظر مباشرة ما تكحّل ناظره فيها بالوسن، وليقابلها من جميل

سلوكه بكل وجه حسن، وليبدأ أوقاف الجامع المذكور بالعمارة، وليقطع بمدية أمانته يد من يشنّ على ماله الغاره، وليأمر أرباب وظائفه باللزوم، وليخصّ كلاًّ منهم من فضله بالعموم، وليتق الله تعالى في القول والعمل، وليجتهد على أن لا يتخلّل مباشرته الخلل، والاعتماد على الخطّ الشريف أعلاه. . .».

وخارج إطار معلومات القلقشندي، تلاحظ بعض المصادر الأخرى أن قاضي بلاطنس وقاضي صهيون وقاضي اللاذقية والمرقب كانوا يعيّنون من قبل قاضي طرابلس[٤٨٣]؛ وبأن قاضي حصن الأكراد في عام ٧٠٢ هـ كان حنفياً ويدعى كمال الدين أبو الحسن[٤٨٤].

ونستنتج من نص الوثيقة بنظر الوقف على هذا الجامع بمعاملة طرابلس، ما يلي:

- يكتب للوظائف الدينية خارج مدينة طرابلس من نائب السلطنة، وفي حال كتب لها من الأبواب السلطانية، فلذلك أصوله الخاصة.
- النص يختص بنظر الوقف، وهو يحدّد واجبات الناظر كما يلي:
- العمل لمصلحة بيت الله.
- أن يعين لوقف الجامع من الأعيان من يسرّ بتعيينه.
- أن يقرر للوقف كل كاف.
- أن يعمل على الاهتمام به وعمارته.
- يحصل على معاشه من ريع الوقف.
- أن يكون مثالاً بحسن صفاته وبسلوكه.
- أن يمنع الاعتداء على الوقف.

وكان لكل نيابة خارج طرابلس قاض يولّى من قاضي طرابلس[٤٨٥]أو من النائب[٤٨٦]، ولم يكن هؤلاء القضاة، كما يفترض بهم أن يكونوا، على مستوى عال من الاستقامة. ويروي أبو الفداء، بهذا الخصوص أنه في عام ٧٤٠ هـ شنق

ابن المؤيد شرف الدين أبي بكر الواعظ المحتسب نائب الوكالة باللاذقية، لأن حكّام طرابلس خافوا من طول لسانه ومن علاقاته بأعيان المصريين، فأقاموا بيّنة لفظية ضده تدعي انحلال العقيدة لديه. ولتأكيد ذلك حملوا قاضي القدموس على الحكم بقتله وشاركه في الحكم قاضي اللاذقية الفقيه جلال الدين عبد الحقّ المصري المالكي المعيّن من قبل طيلان الحاجب، نائب طرابلس[٤٨٧].

وهذه الواقعة لها أهميتها على أكثر من صعيد: فهي توضّح الجوّ العام المرعب السائد في السلطنة المملوكية الذي يحاكم فيه الناس على الشبهة، وما أسهل أن يتهموا بانحلال العقيدة، كما تبرز مداخلة السلطة في شؤون القضاء، منذ أواسط القرن الرابع عشر الميلادي، قبل انحلال سلطته بشكل فاضح على عهد الجراكسة.

ويذكر ابن قاضي شبهة القاضي الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد، المعروف بابن عبد الحق، وكان جده يعرف بابن قاضي الحصن وبابن عبد الحق، اشتغل ودرّس بالعذراوية في حياة والده. وكان رجلاً فارغاً لا شغل له[٤٨٨]، وكان قاضي حصن المرقب زمن إبن بطوطة يدعى برهان الدين المصري من أفاضل القضاة وكرمائهم[٤٨٩].

٣ = الصنف الثالث: الوظائف الديوانية خارج حاضرة طرابلس

يخبر عنهم القلقشندي[٤٩٠] فيقول:

«وقلّ أن يكتب فيها شيء عن الأبواب الشريفة السلطانية، وأن الغالب كتابة ما يكتب فيها من نائب السلطنة بطرابلس. فإن اتّفق كتابة شيء من ذلك عن الأبواب السلطانية، مشى الكاتب فيه على نهج ما تقدّم في الوظائف الدينية: من كتابته في قطع العادة بـ«مجلس القاضي» مفتتحاً بـ«رسم» لا يختلف الحال منه في ذلك إلاّ في الفرق بين التعلّقات الدينية والديوانية. والكاتب الماهر يصرّف قلمه في ذلك وفي كلّ ما يحدث من غيره على وفق ما تقتضيه الحال، وبالله المستعان»،

ومن الوظائف الديوانية خارج حاضرة طرابلس، نجد أيضاً نظر اللاذقية، ومهمة هذا كما يحدّدها القلقشندي[٤٩١]:

«أ ـ مباشرة الحسبة.

ب ـ ضبط أموال بيت المال.

ج ـ إيصال الاستحقاقات إلى من لهم حقوق.

د ـ ويأخذ معاشه من الديوان على جاري عادة من سبقه».

ثالثاً: الفتن بين الموظفين

كان من الطبيعي أن تقوم الفتن بين الموظفين في الإدارة المملوكية في طرابلس بسبب التحاسد بين بعضهم البعض، وتأخذ الفتنة طابعاً أعمى إذا كان الموظف من أهل الذمة، بحيث أن نصال الوشايات تصيبه من كل الاتجاهات، عن حق أو غير حق. ولنا في الفتنة التي وقعت بين عامي ٧٠١ ـ ٧٠٤ هـ/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٤م خير دليل على ما ذهبنا إليه.

تذهب المصادر الإسلامية، ومعها المراجع الحالية، إلى أن نائب السلطنة في طرابلس اسندمر الكرجي استخدم كاتباً يهودياً سامرياً في ديوانه، وكان يدعى أبو السرور السامري، وفوّض إليه أمور التجارة في نيابة طرابلس، فكان أن اتهم اليهودي، كما هي العادة في اتهام اليهود، باستغلال وظيفته لنفسه ولصالح النائب. وكان أشد ما يثير غضب أمراء المماليك أن يقدّم اسندمر كاتبه اليهودي عليهم، وتتهمه المصادر والمراجع الإسلامية بظلم الأهالي وبسوء العذاب لهم. وقد بلغ الغضب بأمراء المماليك حدا جعلهم يتآمرون على أبي السرور للتخلص منه، فاشتكوه إلى النائب باسم أهالي طرابلس لكونه «خنزيراً كافراً»، فرفض النائب شكواهم بقوة فدبّروا مؤامرة ضد اليهودي لاغتياله، ولكن الخطة باءت بالفشل ونجا اليهودي. فاشتكى النائب إلى السلطان من الأمير «بالوج» رأس المؤامرة فوضع في السجن.

وتمادى أبو السرور في شروره، على حدّ زعم المصادر المذكورة، إلى أن تلفظ بكلام فيه كفر يوجب قتله، وشهد على ذلك جماعة، صنّفوا من العدول، وكتبوا بذلك محضراً إلى قاضي المالكية في دمشق، لأنه لم يكن حتى ذلك الوقت يوجد قاض من هذا المذهب في طرابلس، فصدر الحكم بإهدار دم أبي السرور السامري اليهودي، ووصلت قضية ما ارتكبه من مظالم إلى مصر، فأرسل الدوادار ركن الدين بيبرس إلى اسندمر يأمره بإطلاق سراح بالوج وتسليم اليهودي إلى القاضي المالكي. فتخوف اسندمر من عاقبة حمايته للسامري،

ومن الوظائف الديوانية خارج حاضرة طرابلس، نجد أيضاً نظر اللاذقية، ومهمة هذا كما يحدّدها القلقشندي[٤٩١]:

«أ ـ مباشرة الحسبة.

ب ـ ضبط أموال بيت المال.

ج ـ إيصال الاستحقاقات إلى من لهم حقوق.

د ـ ويأخذ معاشه من الديوان على جاري عادة من سبقه».

ثالثاً: الفتن بين الموظفين

كان من الطبيعي أن تقوم الفتن بين الموظفين في الإدارة المملوكية في طرابلس بسبب التحاسد بين بعضهم البعض، وتأخذ الفتنة طابعاً أعمى إذا كان الموظف من أهل الذمة، بحيث أن نصال الوشايات تصيبه من كل الاتجاهات، عن حق أو غير حق. ولنا في الفتنة التي وقعت بين عامي ٧٠١ ـ ٧٠٤ هـ/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٤م خير دليل على ما ذهبنا إليه.

تذهب المصادر الإسلامية، ومعها المراجع الحالية، إلى أن نائب السلطنة في طرابلس اسندمر الكرجي استخدم كاتباً يهودياً سامرياً في ديوانه، وكان يدعى أبو السرور السامري، وفوّض إليه أمور التجارة في نيابة طرابلس، فكان أن اتهم اليهودي، كما هي العادة في اتهام اليهود، باستغلال وظيفته لنفسه ولصالح النائب. وكان أشد ما يثير غضب أمراء المماليك أن يقدّم اسندمر كاتبه اليهودي عليهم، وتتهمه المصادر والمراجع الإسلامية بظلم الأهالي وبسوء العذاب لهم. وقد بلغ الغضب بأمراء المماليك حدا جعلهم يتآمرون على أبي السرور للتخلص منه، فاشتكوه إلى النائب باسم أهالي طرابلس لكونه «خنزيراً كافراً»، فرفض النائب شكواهم بقوة فدبّروا مؤامرة ضد اليهودي لاغتياله، ولكن الخطة باءت بالفشل ونجا اليهودي. فاشتكى النائب إلى السلطان من الأمير «بالوج» رأس المؤامرة فوضع في السجن.

وتمادى أبو السرور في شروره، على حدّ زعم المصادر المذكورة، إلى أن تلفظ بكلام فيه كفر يوجب قتله، وشهد على ذلك جماعة، صنّفوا من العدول، وكتبوا بذلك محضراً إلى قاضي المالكية في دمشق، لأنه لم يكن حتى ذلك الوقت يوجد قاض من هذا المذهب في طرابلس، فصدر الحكم بإهدار دم أبي السرور السامري اليهودي، ووصلت قضية ما ارتكبه من مظالم إلى مصر، فأرسل الدوادار ركن الدين بيبرس إلى اسندمر يأمره بإطلاق سراح بالوج وتسليم اليهودي إلى القاضي المالكي. فتخوف اسندمر من عاقبة حمايته للسامري،

فأرسله إلى دمشق مخفوراً، وتآمر مع مماليكه على قتله في الطريق خوفاً من أن يشي باسندمر، لما لديه عنه من معلومات. وهكذا كان، وانتهت بذلك فتنة السامري اليهودي[٤٩٢].

فأن يكون السامري قد استغلّ مركزه، فهذا أمر معقول، ولكن من غير الطبيعي تصوير ما يجري بأنه أمر غير معقول، فقد يلعب دور السامري أي شخص كان، مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، وبالتالي فالخطيئة ليست خطيئته، بل خطيئة اسندمر، نائب السلطنة، وهو أقوى نائب للسلطنة مرّ في تاريخ طرابلس المملوكية. وردة الفعل ضد السامري، لا لأنه ظلم الرعية، بل لأنه «خنزير كافر».

والحكم الذي صدر بحقه بناء لكلام فيه كفر يوجب قتله، تهمة صبيانية، يمكن لأي كان أن يسوقها بحق أي فرد من أهل الذمة، فيجمع جماعة أعمى التعصب عيونهم فيشهدون بذلك، ويقرّ شهادتهم قاض فاقهم تعصباً وحقداً، فتقع الوقيعة على المذنب ـ البريء، خاصة عندما يكون من أهل النفوذ.

وتذكر المصادر فتناً أخرى منها، ما جرى في عام ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢ م عندما قام قضاة المدينة وأهلها ضد النائب سيف الدين إياس (١٣٩٠ ـ ١٣٩٢ م) بتهمة الاتصال بالفرنج ولإعطاء جامع طرابلس لهم[٤٩٣]. وهذه الرواية تتكلم على فتنة حصلت، ولكن سببها قد يبدو غريباً، وأقرب إلى الأسطورة، التي لا ترتبط بالواقع، بل بالهواجس التي كانت تنتاب الناس، فيلقون التهم كيفما اتفق، ومن أسهل أنواع هذه التهم التعامل مع العدوّ.

وكما كانت تقوم فتن بين القضاة والنواب، كانت تقوم أخرى بين القضاة أنفسهم، كتلك التي حصلت بين الشمس ابن زهرة، الشافعي، من أشهر علماء طرابلس في عهد المماليك وأشهر خطباء الجامع المنصوري الكبير في ذلك العصر، الذي عرف بالقراءة والإفتاء والحديث، ووصلت به الشهرة إلى حدّ أن الناس تبركوا بدعائه. وقد خالف ابن زهرة رأي قاضي طرابلس السراج الحمصي الشافعي في تكفير من يكفّر الإمام ابن تيميّة، ووقف أهل طرابلس إلى جانبه،

فاضطر القاضي الحمصي إلى الفرار من المدينة، ولم يعد إليها إلا بأمر من السلطان[٤٩٤].

وإذا لم نقع على معلومات عن الفتن بين الموظفين سوى ما ذكرناه أعلاه، فهذا لا يعني، أنه لم تقع طيلة قرنين ونصف ونيف من الزمن فتن بين موظفي الإدارة المملوكية في طرابلس، وهي ما هي عليه من فساد واضطراب، يشهد على ذلك ما ذكرناه، في باب بعض الوظائف من إثراء غير مشروع يفوق الوصف، وفتن بين النوّاب في باب الصراعات في بلاد الشام.

والكلام على هذه الفتن يقودنا أخيراً إلى طرح سؤال، مهم، عن مدى ارتباط الإدارة المملوكية في نيابة طرابلس بمصلحة الناس؟

رابعاً: مدى ارتباط الإدارة في نيابة طرابلس بمصلحة الناس

ما هي العلاقة التي يفترض أن تكون قد قامت بين موظفي الإدارة المملوكية والسكان في طرابلس، وفي نيابتها؟ وإلى أي مدى شكّلت هذه الإدارة التزاماً بالسكان؟

حتى لا نحمّل الجواب خلفيات معينة، سنحاول استقراء الواقع كما هو إلى حدّ ما.

فعلى صعيد أرباب السيوف، نجد الوقائع الآتية[٤٩٥]:

ـ النوّاب:

من أصل ١٥٦ نائباً توالوا على حكم طرابلس، نجد تقريباً الآتي:

- عدد الذين توفوا في طرابلس: ١٢ نائباً.
- عدد الذين حكموا سنة: ٤٧ نائباً
- عدد الذين حكموا سنتين: ٢٢ نائباً
- عدد الذين حكموا ثلاث سنوات: ٤ نواب
- عدد الذين حكموا أربع سنوات: ٩ نواب
- عدد الذين حكموا ست سنوات: ٢ نائبان
- عدد الذين حكموا سبع سنوات: ٢ نائبان
- عدد الذين حكموا ثماني سنوات: ١ نائب واحد
- عدد الذين حكموا تسع سنوات: ٢ نائبان
- عدد الذين حكموا عشر سنوات: ١ نائب واحد
- عدد الذين حكموا إحدى وعشرين سنة: ١ نائب واحد.

هذه الأرقام تعبّر كل التعبير عن واقع الحال. فالذين توفّوا في طرابلس لربما قد تكون عائلاتهم قد استقرت بعدهم في المدينة وجوارها، ولكن عددهم أقل من عشرة بالمئة من أصل النواب. وعدد الذين حكموا لسنة فما دون، يبلغون ثلثي عدد النّواب. والذين حكموا لأربع سنوات فما فوق يبلغ عددهم ١٨ من أصل ١٥٦ نائباً، أي أقل من عشرة بالمئة من مجموع عدد النواب.

الإندماج بالمدينة، والدخول كعنصر أساسي في حاجاتها ومشاكلها يقتضي الإقامة لفترة، على الأقل تتجاوز الأربع سنوات حتى يشعر المرء أنه جزء لا يتجزّأ منها ومن لعبة مصالحها. والأرقام واضحة وصريحة. فنواب السلطنة وصلوا إلى طرابلس غرباء وخرجوا منها، بسرعة، غرباء عن مصالحها وتطلّعاتها وطموحاتها. حتى السلطان شيخ الذي ولد في طرابلس، وولّي نيابتها، ثم أصبح سلطاناً، لم يقدّم لطرابلس ونيابتها شيئاً يذكر[٤٩٦].

وما ينطبق على نوّاب السلطنة ينطبق أيضاً على باقي أفراد أرباب السيوف فبالكاد نجد أن أميراً حاجباً مكث لمدة طويلة إلا لمرة واحدة لسبع سنوات. الأمر أفضل مع الوظائف الديوانية حيث نجد أن كاتباً للسرّ بقي لمدة ثلاث عشرة سنة وآخر لسبع. وكذلك ناظر للجيش بقي سبع سنوات. وهذه الأرقام قليلة، حتى إنها تكاد لا تذكر أمام واقع استمرّ قرنين ونصف القرن ونيفا. وعلى صعيد الوظائف الدينية، كان الوضع أفضل، حيث نجد قضاة تولوا القضاء لسبع ولأربع عشرة سنة وست عشرة وحتى لعشرين سنة، وسبعاً وأربعين سنة (عند قضاة الحنابلة).

كان بعض هؤلاء القضاة من الذين نشأوا في طرابلس أو جاؤوا من خارجها، كما أن بعضهم ولّي القضاء عن والده، وكثيرون لم يستقرّوا بها، ولكن نسبة من استقرّوا بالقياس على باقي الوظائف كانت كبيرة.

ولعلّ سبب عدم استقرار الموظفين في طرابلس، رغبتهم في الوصول إلى المراكز الأعلى، أو وجودهم قرب مراكز القرار. فطرابلس تأتي بالدرجة الرابعة بعد القاهرة فدمشق فحلب، ومن تسنح له الظروف، بالترقي ضمن هذه

التراتبية، لن يأل جهداً للوصول إلى ذلك، فهذه هي الطبيعة الإنسانية، والظروف كثيراً ما كانت تسمح بذلك في مجتمع تتبدل فيه الظروف السياسية ويتغيّر معه الحكام بكثرة.

هذه العيّنات تبرز أن العلاقة بين نيابة طرابلس وإدارتها كانت سطحية ظرفية، إلا فيما ندر. وبرغم ذلك لم يحدث خلل كبير، ولم يؤدّ ذلك إلى انفجار سكاني، أو إلى حركات عصيان عنصري أو شبه «وطني». فالتأقلم بين السكان والإدارة كان معقولاً في حاضرة طرابلس، ولعلّ لذلك أسباباً تتطلب مزيداً من البحث، قد يأتي في طليعتها، لربما: الدين، والإرهاب الديني والمذهبي المملوكي، والهاجس الفرنجي، أو لأن السكان كانوا في نسبة كبيرة من الغرباء، الذين جاؤوا للسكن في المدينة كما جاء إليها موظّفوها، فلم يشعروا بالحرج، طالما أن الجميع غرباء إلى حدّ ما وتجمع بينهم العصبية الدينية. وهذا الواقع قد لا ينطبق كثيراً على الأرياف حيث الطوائف المسيحية والشيع الشيعية على علاقة حذرة ومتوترة مع الإسلام السنّي المستقر في المدينة.

وللمستشرق «لا بيدوس» تعليل لأسباب نجاح الإدارة المملوكية، يعيد فيه عوامل النجاح إلى أن المماليك لم يتصرفوا كمؤسسة عسكرية غريبة، بل اخترقوا المجتمع المدني الأوسع عن طريق القوى التي تجمعت حول أعضائه، وحيث كان الأمراء والحكام زعماء قوات فرسان عسكرية كبيرة، وحماة أقوياء للمهن والتجارات المحلية، موجهين لعائداتهم من الحبوب، قوام عيش المدن، وحكاماً مطّلعين بواسطة سلطانهم على الضرائب في جميع الإيرادات، وأصحاب ممتلكات واسعة، ومرجعاً لوسائل الوصول إلى مواد البناء الاستراتيجية والعمل وحقوق الملكية ـ بسبب كل هذا، وبواسطة هذه القوى الشخصية الهائلة، هيمنوا على المسائل المدنية، وقد تركت الاحتياجات الشعبية لمصلحة المماليك وشعورهم بالواجب، ورغبتهم في تحقيق الشرعية في نظر العلماء والجماهير، في وضع لم توكل مسؤولية تحقيق المتطلبات العامة لوكالات عامة أو حكومية،

وبتولى المماليك مسؤولية تنفيذ الأعمال العامة، وردعهم ومساندة الجمهور المتدين والمثقف، أصبحوا سادة وحماة ووجهاء المجتمع المحلي بالرغم من أنهم غرباء من حيث العرق والمنشأ والوظيفة، ولم يكن النظام من الخارج، بل دمج سيطرة سياسية مع أدوار اجتماعية واقتصادية، ولم يتقابل المجتمع والنظام وجهاً لوجه، بل استجابا على السطح الغائر بينهما فقط، وبكلمة أصح، اخترق كلّ منهما الآخر، وشقّ الأقوى منهما طريقه عير الآخر، وكان المجتمع المرؤوس يقاوم وينحني ويتكيف ويدرب ويدرك قوى وأفعال المماليك بطرق خلقت نموذجاً اجتماعياً وسياسياً كاملاً[٤٩٧].

هوامش الفصل الثالث

(١) حول هذه المقدمة العامة عن الإدارة، راجع كمال الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١٢٥، ١٢٩.

(٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٩١.

(٣) يورد أكرم العلبي تحديداً لنيابة طرابلس، لا ينسجم مع ما ذكرناه، في مواضع متعددة من هذا البحث، عن جغرافية النيابة، إذ يجعل حدّها: من الغرب شمال بيروت إلى اللاذقية، ومن الشمال من اللاذقية إلى العاصي في الشرق، ومن الجنوب من بشري إلى الساحل. وهو يدّعي الاستناد في ذلك إلى **المقصد الرفيع المنشأ، الهادي لديوان الإنشاء**، لبهاء الدين الخالدي من أواخر القرن الخامس عشر، وإلى **صبح الأعشى، والتعريف**، والمسالك، إلخ. راجع العلبي، **دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين**، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٨٢، ص ٣٣ - ٣٤. وكذلك يخطىء عمر تدمري في وضع خريطة نيابة طرابلس المملوكية، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٢.

(٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٢ - ١٤٣. وسنعود للكلام على المدينة وتطورها منذ نشأتها الجديدة في باب خاص يعالج مسألة التنظيم المدني.

(٥) لعلّه صاحب «كتاب الأنساب» من القرن الثاني عشر. انظر: SAUVAGET et CAHEN, Introduction, *op. cit., p. 88.*

(٦) **المشترك وضعاً والمفترق صقعاً**، ط. جوتنجن ١٨٦٤ م.

(٧) **كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار** لمؤلفه ابن عبد المنعم الحميري، تحقيق إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، ١٩٧٥. انظر حوله: T. LEWICKI, «Ibn. ‘Abd al - Mun‘im al - Ḥimyari», E I.2, III,pp. 697 - 698.

(٨) مجهول بالنسبة لنا.

(٩) أي البيزنطيين.

(١٠) الأشرف خليل بن قلاوون. (٦٨٩ - ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٠ - ١٢٩٣ م).

(١١) ابن تغري بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ١٠٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٩.

(١٤) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١١٥.

(١٥) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٢٦٢.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١١، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٧) ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ١٢٣.

(١٨) المصدر نفسه، ، ص ١٥٢.

(١٩) ابن تغرى بردى، المصدر المذكور، ج ١١، ص ١٥٤.

(٢٠) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٢٧٧.

(٢١) ابن تغرى بردى، المصدر المذكور ج ١٦، ص ٢١٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٢٣) ابن أيّاس، المصدر المذكور، ج٣، ص ١٠٠.

(٢٤) وفي أمكنة معينة من الكتاب يعطي القلقشندي أسماء خمس نيابات لاست، راجع، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٥.

(٢٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٢٩٨. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٦٣. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٦٨٨.

(٢٦) DEMOMBYNES, op. cit., p. 113.
ولا نجد ذكراً لهذا العمل في **زبدة**، ابن شاهين الظاهري، ص ٤٨. فهل كان لا يزال موجوداً في زمانه.

(٢٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٧٠، ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٤٦٣.

(٢٨) راجع حول النيابات الست، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٢٩) القلقشندي، **صبح**، ج ١٤، ص ٤٤.

(٣٠) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٨٤، ١٠٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٦٦٦، م ٣، ص ١٦١، ١٨٠، ٣٤٢، ٥٧٠. الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ٢٢١، ج ٢، ص ١٦٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٢٢٣، ٣٠٨.

(٣١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ٨، ٣٢ ـ ٣٣، ج ١٤، ص ٦٦، ٧٣، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٤٦، ٣٠٨، ج ١٥، ص ١٣٠، ١٣١، ١٤٨، ٣٣٢، ٤٤٧، ج ١٦، ص ٩٢، ٣٥٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ـ ٢، ص ٥٠٨، ٥٥١، ٦٤٧، ٦٦٨، ٦٨٧ ج ٢، ص ٤١.

(٣٢) ابن الشحنة، **الدرّ**، ط. سركيس، ص ٢٦٠.

(٣٣) راجع حول هذه الأعمال الستة من الضرب الثاني، القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٦ ـ ١٤٧. ولا نجد ذكراً لأعمال الرصافه والخوابي والكهف والمينقة والعليقه في

زبدة ابن شاهين. وهو يذكر الكهف كحصن لا كمعاملة ص ٤٨. كما أنه لا يلاحظ وجود قرى كثيرة في عمل القدموس برغم اتساعه وكذلك بالنسبة لحصن عكّار ص ٧١. راجع Jean GAULMIER, la Zubda kachf of - Mamalik. éd. de venture de paradis, Beyrouth, 1950, p 71.

(٣٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٧. ولا نجد في **زبدة** ابن شاهين الظاهري ذكراً إلا لمعاملة جبله كعمل إداري، **زبدة**، ص ٤٨.

(٣٥) يورد «دومونبين» عدة مصادر تتكلّم على إبراهيم ابن أدهم. فيرجع إلى ياقوت الذي يذكر أنه توفي عام ١٩٦ ودفن في سوقين في بلاد الروم. رواية أخرى تضع وفاته عام ١٦٢، وأخرى تذكر أنه توفي في غزوة في البحر. ويسند الكاتب معلوماته إلى مراجع كثيرة نجدها في حاشيته، ويتنبه إلى أن القلقشندي (راجع نصه في مكان آخر عن مشيخة المقام الأدهمي)، ولا يحدّد تاريخاً للنص الذي ينشر. DEMOMBYNES, op. cit., p. 117.
ويذكر ابن الشحنة أنه من بلخ وتوفي سنة ١٦١. ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، طبعة سركيس، ص ١٠١.

(٣٦) راجع حول هذه الأعمال الصغار، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣٧) ابن فضل الله العمري، مسالك، ص ٥٣.

(٣٨) يلاحظ أن القلقشندي يذكر هنا خمس نيابات، بينما كان قد ذكر ستا سابقاً، مما يعني أنه قد أسقط نيابة المرقب. راجع حول نواب بمضافات طرابلس، القلقشندي، صبح، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٥. وعرف من نوّاب صهيون: الأمير صارم الدين بن الهذباني في عام ٨٤٢ هـ والأمير سيف الدين جانبك في ٨٥٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ٣٢٦، ٥٥١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٦. ومن الواجب التنبّه إلى أن ولاية بشرّيه تقع في الجبل فوق طرابلس. وقد أخطأ د. إسماعيل محقق كتاب المواكب الإسلامية لابن كنان (ج ٢، ص ١٢١) عندما جعلها في محافظة اللاذقية.

(٤١) DEMOMBYNES, op. cit., p. 227., note 3.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Ibid., p. 228, note 1.

(٤٤) Ibid., p. 228, note 3.

(٤٥) ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، طبعة سركيس، ص ٢٣٢، ٢٦٧.

(٤٦) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ١٧٦، ١٩٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٧٦، ١٨١، ١٨٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٧٦ ـ ١٨١.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٧٦، ١٧٩.

(٥٠) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٦٤. راجع أيضاً تحليلنا حول مسألة تحويل مدينة طرابلس إلى عاصمة للسلطنة، واختلاف رأينا حول ذلك، استناداً إلى ابن كثير وغيره، مع الدراسات الأخرى راجع أيضاً ابن تغرى بردى، ج ٨، ص ١٩٤.

(٥١) القلقشندي، **صبح**، ص ٢٣٣، ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، ط. سركيس، ص ٢٥٨. وكان أكابر الأمراء من له أمرة مائة فارس وتقدمة ألف وربما زاد بعضهم بالعشرة فوارس، والعشرين؛ ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٧، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٤، ج ٦ ص٢٠١ ـ ٢٠٢. المقريزي، **الخطط** ط. بولاق، ج ٢، ص ٢١٥. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٣. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٢٩.

(٥٢) ابن الشحنة، المصدر المذكور، ص ٢٦٤.

(٥٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٤٧.

(٥٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٣٥. السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم**، دار الحداثة، ١٩٨٣، ص ٢١ ـ ٢٤. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٦ ـ ١٨، ج ٥، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤. المقريزي، **الخطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢١٤ ـ ٢١٥. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ٩٣٠.

(٥٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٥. القلقشندي، **صبح**، ج ٥، ص ٤٥٥.

(٥٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ج ٣، ص ٤٢٦.

(٥٧) القلقشندي، **صبح**، ص ٢٣٤، وفي مكان آخر يعطي القلقشندي معلومات أخرى عن ترتيب النيابة يعتبرها «دومنبين» مصحّفه راجع .DEMOMBYNES, p. 226. راجع أيضاً محمد بن عيسى ابن كنان، **المواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشامية**. قسمان، تحقيق د. حكمت إسماعيل، منشورات وزارة الثقافة، بدمشق ١٩٩٣ ق ٢، ص ١١٥ ـ ١١٦، الذي يستعيد ولو متأخراً في الزمن ما كانت عليه المجالس في المدن الأخرى وما كانت عليه الإدارة المملوكية.

(٥٨) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ١٧٦ ـ ١٧٩.

(٥٩) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٣٣.

(٦٠) القلقشندي، **صبح**، ج ٨، ص ٣٩١.

(٦١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ٦٨، ٩٦. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٦.

(٦٢) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣١. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥٥. المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٤٩١.

(٦٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٨، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٦٥) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٣٩.

(٦٧) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٦٨) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٤٥ ـ ٢٧٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٧٠) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٨٥، وهو يشير إلى أن السلطان برقوق أبطل في ولايته هذا المقرر للنايب؛ راجع أيضاً ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١، ج ١٢، ص ١١١، ١٧٢، ٣٠٢. ويذكر الصيرفي أن الملك الظاهر جقمق أبطل خلال حكمه، ما كان يؤخذ من أهل طرابلس عندما يتولى النائب، **نزهة**، ج ١، ص ٢١١.

(٧١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٦١٦ ـ ٦١٧، ٩٤٥.

(٧٢) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ٩، ص ٨٥. المقريزي، المصدر نفسه، ، ج ٣، ٦١٦ ـ ٦١٧، ٩٤٥. الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج ١، ص ٥٠١. ويورد السخاوي أسماء نواب عدّة نالوا النيابة بالرشوة، **الضوء اللامع**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٨، ٦١، ج ١٠، ص ٢٨٠.

(٧٣) ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر المذكور، ط مصطفى، ج ٣٤، ص ٣٣٠.

(٧٤) ابن كثير **البداية**، ج ١٤، ص ٦١.

(٧٥) القلقشندي، **صبح**، ج ٨، ص ٣٨٥.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٧٧) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٥١. ج ٩، ص ٢٣٧. ابن الشهبة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٧٨) ما يذكره اليوسفي.

(٧٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٨٢١. SOBERNHEIM, op. cit., pp. 125 - 126

(٨٠) هذا ما يمكن استنتاجه من لائحة بتسلسل النواب، يدرجها تدمري في **تاريخ طرابلس**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٧.

(٨١) هذا الاستنتاج من قبل السيد تدمري، لا يرتكز إلى مصادر تاريخية، بل هو محض رأي شخصي غير مسند. تدمري، المرجع نفسه، ص ١٧.

(٨٢) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢٢٤، إبن بطوطة، **رحلة**، المصدر المذكور، ط. صادر، ص ٦٥.

(٨٣) القلقشندي، **صبح**، ج ٨، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥، ٣٨٤.

(٨٤) ابن شاهين الظاهري، ص ١٣٣.

(٨٥) ابن قاضي شهبة، م ٢، ص ٣٠٩.

(٨٦) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ٢٩٢.

(٨٧) السخاوي، ج ٣، ص ٦١.

(٨٨) طه ثلجي الطراونة، **مملكة صفد في عهد المماليك**، درا الآفاق، بيروت، ١٩٨١ ص ٢٣١. SOBERNHEIM, op. cit. p.45.

(٨٩) ابن كثير، البداية، ج ٤، ص ٥٢، ٢٠٤.

(٩٠) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ٩، ص ٢٤، ٢١٦.

(٩١) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٣٧١، ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٩٢) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٢٨١؛ وهو يذكر مقتل دمرداش في عام ١٣٩١ م، ص ٢٨١، ٢٨٣. وقد يموت النائب مسموماً كما جرى لعز الدين أيبك الموصلي في ٦٩٨ هـ/ ١٣٩٠ م. ابن تغرى بردى؛ **النجوم**، ج ٨، ص ١٨٣. كما قد يسجن النائب كما جرى لتمر الساقي الذي سجنه الناصر في قلعة الجبل وعين مكانه على طرابلس الأمير كستاي. ابن تغرى بردى، ج ٩، ص ٤١. كما سجن آقوش الأشرفي في قلعة صرخد، المصدر نفسه، ج ٩، ص ١١٢. كما رسم السلطان الناصر بالقبض على سيف الدين مغلطاي، ولكنه توفي قبل وصول الأمر بيوم، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٢٤. وقبض على الأمير قماري على عهد السلطان الملك الكامل شعبان، وحمل مقيّداً إلى الإسكندرية وعين مكانه اسندمر العمري، المصدر نفسه، ج ١٠؛ ص ١٢٥. وقد أوردنا حالات كثيرة مما كان يتعرض له النوّاب من قتل وسجن وعزل في متن كلامنا على الأحداث التي كانت تشارك منها نيابة طرابلس وكذلك من خلال استعراضنا للتقسيمات الإدارية وفي آخر الكلام على النيابة.

(٩٣) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٣٧. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٣٢٨.

(٩٤) مثلاً يلباي كان نائباً وحاجب الحجّاب في ٩٠٤ هـ. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٤٢٣.

(٩٥) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ١٥٥.

(٩٦) DEMOMBYNES, op. cit. p. 222, note 1.

(٩٧) DEMOMBYNES, Ibid. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٠٤.

(٩٨) ابن شاهين الظاهري، **زبدة** المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٩٩) DEMOMBYNES, op. cit. p. 222, note 2.

(١٠٠) Ibid., pp. 226 - 227, note 2.

(١٠١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٣.

(١٠٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٨٠٠ - ٨٠٣. ابن تغرى بردى،

النجوم، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٢١٣ - ٢١٦، ٢٤٥. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٠٩.

(١٠٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٩، ص ٣٠٤.

(١٠٤) السخاوي، **الضوء اللامع**، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٧٩.

(١٠٥) الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٤٥٢.

(١٠٦) الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٣٢٤.

(١٠٧) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ٥٥.

(١٠٨) تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٣٥، حاشية ١٤.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص ٣٧، حاشية ٢٢.

(١١٠) المرجع نفسه، ص ٣٧، حاشية ٢٤.

(١١١) العيني، عقد، ج ٤، ص ١٦ - ٢٠، ٧٧.

(١١٢) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٥٣٧.

(١١٣) المصدر نفسه، ، ص ٦٨٢ - ٦٨٣. ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(١١٤) ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٣٣١.

* لقد وردت نماذج أخرى من هؤلاء في متن الكتاب.

(١١٥) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٥١٥.

(١١٦) المصدر نفسه، م ٢، ص ٣٨٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ١٠٧.

(١١٧) ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٥١٦ - ٥١٧.

(١١٨) المصدر نفسه، م ٢، ص ٤٥٢.

(١١٩) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**،م ٢، ص ٤٦٠ - ٤٦١.

(١٢٠) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ١٤٣.

(١٢١) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٥٧.

(١٢٢) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ٣٠٠.

(١٢٣) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٣٥٢. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ - ٢، ص ٧٨.

(١٢٤) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٣٥٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(١٢٥) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٤٢٦ - ٤٢٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٢٤ - ١٢٥، ٢٠٥.

(١٢٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٤٥٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٣٤.

(١٢٧) ابن قاضي شهبة، **تاريخ** ، م ٣، ص ٤٧٤. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ١٤٩.

(١٢٨) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤١٩.

(١٢٩) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ٤.

(١٣٠) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ٤٣٨.

(١٣١) المصدر نفسه، م ١، ج ٣، ص ٤٤٨.

(١٣٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ١٨٤ ـ ١٨٥. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٢٩٧.

(١٣٣) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٣٦٠.

(١٣٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٩٥٣. الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٣٢٤.

(١٣٥) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٢٨.

(١٣٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٧.

* لقد وردت نماذج أخرى من هؤلاء في متن الكتاب.

(١٣٧) النويري، **النهاية**، ج ٢٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٧٤.

(١٣٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٧٠١.

(١٣٩) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٦٨٣ ـ ٦٨٤.

(١٤٠) المصدر نفسه، ، م ٣، ص ٥١، حاشية ٢.

(١٤١) المصدر نفسه، م ٣، ص ٣٨٧.

(١٤٢) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٧.

(١٤٣) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١٣٨.

(١٤٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ١٢٨ ـ ١٣٠ الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٦٨.

(١٤٥) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٤٣٨. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٦٥، ١٥١.

(١٤٦) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٥٢٢.

(١٤٧) المقريزي، **السلوك** ج ٤، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤ ص ١١٠ ـ ١١٣. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٣.

(١٤٨) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ١٣٥.

(١٤٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١٠٦٦.

(١٥٠) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ٤٠٤، ج ١٦، ص ٩١ ـ ٩٢، ١٩٩.

(١٥١) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ١٩٩، ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٥٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٣٣٩.

(١٥٣) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٣٥٢.

(١٥٤) الصيرفي، **أنباء الهصر**، ص ٣٠٥.

(١٥٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٥٦) ابن أياس، **بدائع**، ج ٤، ص ٣٣٠، ٣٣٧.

(١٥٧) ابن طولون في LAOUST, Les gouverneurs de Damas, p. 118.

(١٥٨) تدمري، المرجع المذكور، ص ٣٤، حاشية ١٠.

(١٥٩) النويري، **نهاية**، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٤٢.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٦١) اليوسفي، **نزهة الناظر**. مقدمة ص ٦٨. النص المنشور، ص ١٩٢ ـ ١٩٣، ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(١٦٢) الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ١٠٠، ١٩٠.

(١٦٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(١٦٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٢٠٤.

(١٦٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣١.

(١٦٦) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٦.

(١٦٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١٩٤.

(١٦٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٨.

(١٦٩) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٩٤.

(١٧٠) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٣١٧. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٢.

(١٧١) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٣٧١، ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(١٧٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(١٧٣) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٢٩.

(١٧٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١٧٥) ابن فضل الله العمري، **التعريف** بالمصطلح الشريف، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٧٦) اليوسفي، **نزهة**، المصدر المذكور، مقدمة المحقق د. أحمد حطيط، ص ٦٣ ـ ٦٤. نص المخطوط المنشور، ص ١١٥ ـ ١١٦، ١٢٤. ويشير المحقق، ص ١١٤ ـ حاشية ٤، إلى أن لقب نائب غزة كان «مقدم العسكر...» بينما في طرابلس «نائب السلطنة». القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٧٥ ـ ١٧٩.

ابن تغرى بردى، **نجوم**، ج ٩، ص ٣٨. راجع أيضاً د. حطيط: «السلطنة المملوكية،

كتاب نزهة الخاطر لليوسفي، **الفكر العربي المعاصر**، عدد ٣٣ (١٩٨٥) ص ١٣٠ - ١٤٤.

(١٧٧) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢٣٣. وفي **زبدة كشف الممالك**، ص ١٣٣، يبلغ عددهم أربعة.

(١٧٨) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٩. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٤ - ١٥، ج ٦، ص ٢٠١ - ٢٠٢. المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص ٢١٥. ابن شاهين، **زبدة**، ص ١١٣. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٢٩.

(١٧٩) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ١٨٥. والفرق بين هذه الوظيفة في دمشق وفي طرابلس أن الأول أمير ألف والثاني طبلخانه.

(١٨٠) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٥٧، القلقشندي. **صبح**، ج ٤، ص ١٩. المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص ٢١٩ - ٢٢٢. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣١.

(١٨١) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٣٢.

(١٨٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠١٥.

(١٨٣) DEMOMBYNES, op. cit., p. 222.

(١٨٤) الصيرفي، **أنباء**، ص ١٣٠.

(١٨٥) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ٢٥٠، راجع أيضاً تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٥٤، حاشية ١٨٠.

(١٨٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ج ٣، ص ٣٢٨.

(١٨٧) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٩٤، ٣٦١.

(١٨٨) الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ٨٩.

(١٨٩) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ١٧٢.

(١٩٠) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٦٢.

(١٩١) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٩٢) ابن أياس، **بدائع**، ج ١ - ٢، ص ١١.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(١٩٥) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ٨. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ - ٢، ص ٣٩١.

(١٩٦) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٩٨٣ - ٩٨٤. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ - ٢، ص ٥٥٦.

(١٩٧) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ - ٢، ص ٦٧٦.

(١٩٨) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ٣١.

(١٩٩) ابن أياس، **بدائع**، ج ١ - ٢، ص ٧٠٥، ٧١٤.

(٢٠٠) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٥٦، ٦١. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ١٢.

(٢٠١) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ١٣٠.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ١٨١.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٠، ج ١٦، ص ١٩٩.

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٧. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٢٠٥) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٩٢.

(٢٠٦) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٩٩، ١٣٢، ١٨٤ - ١٨٥، ٢١٣.

(٢٠٧) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ١٤١، ٣٥٤. ابن أياس **بدائع**، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٢٠٨) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٢٠٩) راجع حول المهمندارية في دمشق، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢١٠) جورج خاطر، **دراسات في معجم المصطلح المملوكي**، دكتوراه من جامعة الروح القدس، بإشراف إلياس القطّار، ١٩٨٣، ص ٤٧٣.

(٢١١) DEMOMBYNES, op. cit., pp. 223.

(٢١٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٧٩ - ١٨١.

(٢١٣) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٩. القلقشندي، **صبح**، ص ٢١ - ٢٢. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق، ص ٢٢٣. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ١٣١.

(٢١٤) المصدر نفسه، ، ج ١٢، ص ٤٥٠ - ٤٥٣.

(٢١٥) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223, note 2.

(٢١٦) اليوسفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ص ٢٤١، حاشية ٣، ص ٢٥٧.

(٢١٧) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٧٥.

(٢١٨) المصدر نفسه، م ٢، ص ٣٢٩.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

(٢٢٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٢١) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٦٠. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٣٠.

(٢٢٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٨٧، ٣٦١.

(٢٢٣) القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٠.

(٢٢٤) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٢. DEMOMBYNES, op. cit., p. 114.

(٢٢٥) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223.

(٢٢٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٢٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٢٨) خاطر، المرجع المذكور، ص ٣٦١.

(٢٢٩) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٢٣٠) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223.

(٢٣١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٦.

(٢٣٢) DEMOMBYNES, op. cit., p.223.

(٢٣٣) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٦. وبخصوص الأوقاف، راجع ما كتب عنها في باب خاص بها.

(٢٣٤) «نماذج من الأوقاف في أواخر القرون الوسطى ومطلع العهد العثماني وأهميتها في كتابة تاريخ لبنان»، مجلة **دراسات**، ١٣ ـ ١٤ (١٩٨٤)، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٧.

(٢٣٥) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٦.

(٢٣٦) راجع القلقشندي حول تقدمة البريد في نيابة دمشق، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٣٧) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٣.

(٢٣٨) ولمزيد من المعلومات الدقيقة الواردة عند جورج خاطر، المرجع المذكور، ص ١٢٦.

(٢٣٩) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٣٥.

(٢٤٠) العمري، **التعريف**، المصدر المذكور، ص ١٨٧. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣٧٠، المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٩؛ في النص المترجم ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢٤١) J. SAUVAGET, *la poste aux chevaux dans l'empire des Mamlouks*, paris, 1941, p. 13.

(٢٤٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٢٤٣) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٢، **التعريف**، ص ١٨٤ ـ ١٩٦، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥٩، ج ١٤، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٨. المقريزي، **خطط**، ج ٢، ص ٢١١، خاطر، المرجع المذكور، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢٤٤) DARRAG, op. cit., p. 89.

(٢٤٥) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٧، وفي النص المترجم ص ١٩٨.

(٢٤٦) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٢. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق، ج ٢، ص ٢١١.

(٢٤٧) راجع حول أميراخورية البريد في دمشق، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٤٨) راجع حول ولاية المدينة في دمشق، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٤٩) إبن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٩. المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص ٢٢٣. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ١٣١.

(٢٥٠) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٠.

(٢٥١) عبده نعمه، **نيابة دمشق في عهد دولة المماليك الأولى**، أطروحة دكتوراه في الجامعة اليسوعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥٦.

(٢٥٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ٥٠٣.

(٢٥٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٣٣٠.

(٢٥٤) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223, note 6.

(٢٥٥) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٥، ص ٤٦٨.

(٢٥٦) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤٤٥.

(٢٥٧) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223, note 6.

(٢٥٨) Ibid., pp. 228 - 229, note 3.

(٢٥٩) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٥.

(٢٦٠) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣٢.

(٢٦١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٥١.

(٢٦٢) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١١٩، ١٢٠، ١٢٩.

DEMOMBYNES, op. cit., pp. 222 - 223.

(٢٦٣) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٠٤، في النص المترجم ص ١٧٤.

(٢٦٤) النويري، **نهاية**، ج ٨ ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٦. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق ج ٢، ص ٢١٦، ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٤. السيوطي، **حسن**، ج ٢ ص ١٢٩.

(٢٦٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٩. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥٠، ١٨٣. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق، ج ٢، ص ٢١٦. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٢٩.

(٢٦٦) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٩.

(٢٦٧) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١٢٧.

(٢٦٨) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٠.

(٢٦٩) خاطر، المرجع المذكور، ص ٥٠٠.

(٢٧٠) الصيرفي، **أنباء الهصر**، ص ٢٧٠.

(٢٧١) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٥١، حاشية ١٤٩.

(٢٧٢) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢٧٣) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١ ـ ٤٢. ويخطىء د. خاطر في قوله بأن المصادر المملوكية لا تشير إلى منصب الأتابك في النيابات الشامية.

(٢٧٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٦٩، ١٦٩ ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٣١٥ ـ ٣١٧.

(٢٧٥) ابن تغرى بردى، المصدر المذكور، ج ١٦، ص ٩٢، ٢٠٦ ـ ٢٠٧، ٢٦٤. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٢٧٦) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٦٦.

(٢٧٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤.

(٢٧٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣١.

(٢٧٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٦.

(٢٨٠) DEMOMBYNES, op. cit., pp. 223, note 4.

(٢٨١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٣.

(٢٨٢) ابن فضل الله العمري، ص ٥٨. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢١ ـ ٢٢. المقريزي، **خطط**، بولاق ج ٢، ص ٢٢٣. السيوطي، حسن المحاضرة ج ٢، ص ١٣١.

(٢٨٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٢٨٤) خاطر، المرجع المذكور، ص ٥٠١.

(٢٨٥) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٢٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٢٨٧) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٨٤ ـ ١٨٨.

(٢٨٨) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٢٨٩) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٢٩٠) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٩١) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٩٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٩٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٨٨.

(٢٩٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٩٤.

(٢٩٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٩، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥١. المقريزي، **الخطط**، ط. بولاق، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٢٩٦) النويري، **نهاية**، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٤١.

(٢٩٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢٩٨) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢٩٩) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٣٠٠) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٤.

(٣٠١) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٨، ص ١٩٨. النويري، **نهاية**، المصدر المذكور، ج ٢٩، منشور في Kitbuga and lagin المصدر المذكور، ص ٤٥.

(٣٠٢) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٧٩.

(٣٠٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣٠٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٦١، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٩ ـ ٣١، ١٩٠. السبكي، **معيد النعم**، ص ٣٣ ـ ٣٤. المقريزي، **خطط**، بولاق، ص ٢٢٧. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣٢.

(٣٠٥) الحسيني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٢٩٦. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٦١.

(٣٠٦) DEMOMBYNES, op. cit., p. 224, note, 1.

(٣٠٧) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ٢٢، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢.

(٣٠٨) المصدر نفسه، م ٣، ص ٦٨.

(٣٠٩) محمد بن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات**، تحقيق إحسان عباس، ٥ مجلدات، دار صادر، بيروت، م ٤، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣١٠) المقريزي، **سلوك**، ج ٢، ص ١٨٧.

(٣١١) ابن تغرى بردى، **نجوم**، ج ١٠، ص ٩٩.

(٣١٢) المقريزي، **سلوك**، ج ٢، ص ٥١٣، ٥٥٣.

(٣١٣) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٢٥٧، ٣٤٨.

(٣١٤) المقريزي، **سلوك**، ج ٤، ص ٦٤٣، ٨٥٢. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٦، ص ٥٦٧، ج ١٤، ص ٢٥٦، ج ١٦، ص ٢١. الصيرفي، **النزهة**، ج ٣، ص ٢٠.

(٣١٥) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢٨٣.

(٣١٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٨٨ ـ ١٩٠. وفي وجهة نظر للسيد علي إبراهيم حسن، فإن مرتبة كاتب السرّ في طرابلس موازية لتلك الموجودة في مصر، المرجع المذكور، ص ٣١٢.

(٣١٧) لمعرفة وضعيّة كتابة السرّ في البلاط السلطاني، راجع ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٦٠. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢٨، ٣٠؛ ج ٥، ص ٤٦٤؛ ج ١١، ص ٢٩٤. السبكي، **معيد**، ص ٣٠. المقريزي، **خطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢٢٥، ٢٢٧. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣١٨) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٥.

(٣١٩) DEMOMBYNES, op. cit.,´p. 224.

(٣٢٠) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٠٨.

(٣٢١) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣٢٢) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٣، ص ٩٣. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٢٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٣٢٣) ابن أياس، **بدائع**، ١ ـ ٢، ص ٩٢.

(٣٢٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٢٣٧.

(٣٢٥) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠٦.

(٣٢٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٤ ـ ١٩٥، أيضاً: ج ١، ص ١٣٧.

(٣٢٧) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٣٢٨) DEMOMBYNES, op. cit., p. 224, note 3.

(٣٢٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٣٨، ج ١٢، ص ٤٧٧.

(٣٣٠) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٧.

(٣٣١) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣٣٢) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٥٩.

(٣٣٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٤٩، ص ٢٤٠.

(٣٣٤) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٣٣٥) خاطر، المرجع المذكور،، ص ٣٦٤.

(٣٣٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٦، ٤٧٨. راجع أيضاً ابن كثير: **البداية والنهاية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٦.

(٣٣٧) السخاوي، **الضوء اللامع**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٦٢.

(٣٣٨) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٢.

(٣٣٩) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٨، السبكي، معيد النعم، ص ٢٥، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٩. ج ٥، ص ٤٦٢. المقريزي، **خطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢٢٢، السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣١.

(٣٤٠) غرس الدين الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٣٣.

(٣٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣٤٢) الحسيني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٢٩٠. انظر أيضاً: **الدرر**، ج ٤، ص ٣٥٥. **والنجوم**، ج ١٠، ص ٣٠٠. وفي لقبه اختلاف.

(٣٤٣) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٩٩.

(٣٤٤) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، المصدر المذكور، ص ١٨٨ ـ ١٩٢.

(٣٤٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤.

(٣٤٦) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨٧.

(٣٤٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤.

(٣٤٨) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨١ ـ ١٨٧.

(٣٤٩) المصدر نفسه، ج ١٢، ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣٥٠) ابن الشحنة، المصدر المذكور، ط. سركيس. ص ٢٦٤.

(٣٥١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٣٥٢) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨٢، ابن الشهبة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، ص ٢٦٤،

(٣٥٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٧.

(٣٥٤) غرس الدين الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٣٣.

(٣٥٥) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ١، ج ٣، ص ٣٦٩. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ٩، ص ٢٤٨، الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٣٢٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩.

(٣٥٦) خاطر، المرجع المذكور،، ص ٤١٢.

(٣٥٧) المرجع نفسه، ص ٤١٣.

(٣٥٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٠١.

(٣٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٨ وما يليها. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٦٠) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١٦.

(٣٦١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٣٦٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١٦.

(٣٦٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٨٧٥ ـ ٨٧٦. القلقشندي، المصدر المذكور، ص ٤٢.

(٣٦٤) المقريزي، المصدر نفسه، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١، ٤٤٨، ٥٦٥.

(٣٦٥) السخاوي، **التبر المسبوك**، المصدر المذكور، ص ٦٢.

(٣٦٦) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١٩.

(٣٦٧) المرجع نفسه، ص ٤٢٠.

(٣٦٨) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٥١.

(٣٦٩) الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٣٠١. السخاوي، **التبر المسبوك**، المصدر المذكور، ص ٣٩٣. ابن طولون، **مفاكهة**، المصدر المذكور، ص ١٦٩ ـ ٢٤٢.

(٣٧٠) اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، ص ٧٣٣.

(٣٧١) الصيرفي. **نزهة**، ج ٣، ص ٣٠١.

(٣٧٢) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٥٧.

(٣٧٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٣٥.

(٣٧٤) المصدر نفسه، م ٣، ص ٦٠.

(٣٧٥) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٤٧. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٦٣.

(٣٧٦) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٨٠.

(٣٧٧) ابن تغري بردى، ج ١١، ص ١٠٠.

(٣٧٨) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٣، ص ٣٤٢.

(٣٧٩) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٩٧.

(٣٨٠) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ١٥٠.

(٣٨١) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٤٤٦.

(٣٨٢) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٥٢٨.

(٣٨٣) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣٤٩.

(٣٨٤) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣٦٥.

(٣٨٥) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣٦٦.

(٣٨٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ١٥٨.

(٣٨٧) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣١٥.

(٣٨٨) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٢٢٢. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٥٦٦، الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ١٥٧.

(٣٨٩) ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٤٤٣.

(٣٩٠) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٧٣٥.

(٣٩١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٩٠ ـ ٩٩١.

(٣٩٢) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٥٩٢.

(٣٩٣) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٣٧. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٧٦٥.

(٣٩٤) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٧٥.

(٣٩٥) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٩٦.

(٣٩٦) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٢٣٠.

(٣٩٧) صيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٥٩. النعيمي، **الدارس**، ج ١، ص ١٤٦.

(٣٩٨) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٢، ص ٢٣.

(٣٩٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٩٢٨.

(٤٠٠) الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٣٨١.

(٤٠١) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٢٤٢.

(٤٠٢) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ٤٤٧. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٤٠٣) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٤٠٤) ابن تغري بردى، المصدر المذكور، ج ١٦، ص ١٨٥.

(٤٠٥) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٥١.

(٤٠٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٣.

(٤٠٧) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٩. المقريزي، **خطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٤٠٨) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٤٠٩) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤١٠) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٩٠.

(٤١١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٤١٢) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٥٥.

(٤١٣) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٤١٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٣.

(٤١٥) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٠ ـ ٤٧٢.

(٤١٦) محمد القرشي، المعروف بابن الأخوة (المتوفي عام ١٣٢٩ م)، **كتاب معالم القربة في**

أحكام الحسبة. تحقيق د. محمد شعبان وصديق المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، مقدمة المحققين، ص ٣.

(٤١٧) القرشي، **معالم القربة**، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤١٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٢٠) المصدر نَفسه، ص ٢٥.

(٤٢١) CI, CAHEN et M. TALBI, art. «Hisba» in E. I. 2, T. III, p. 503 - 505, p. 503.

(٤٢٢) CAHEN et M. TALBI, art. «Hisba», op. cit., p. 503.

(٤٢٣) Ibid. p. 503.

(٤٢٤) Ibid. p. 504.

(٤٢٥) Ibid. p. 504.

(٤٢٦) Ibid. p. 504.

(٤٢٧) Ibid. p. 505.

(٤٢٨) Ibid. p. 505.

(٤٢٩) Ibid. p. 505.

(٤٣٠) ابن الأخوة، **معالم القربة**، المصدر المذكور، مقدمة، ص ٢٥.

(٤٣١) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٠.

(٤٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٤٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٤٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٤٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٣٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤٤٠) المضاربة، المزايدة على بعضهم بعضاً كأن يسوم على سوم أخيه وهو أن يشتري سلعة من رجل فيقول له رجل آخر أنا أعطيك أجود منها بهذا الثمن أو مثلها بدون هذا الثمن ثم يعرض.

(٤٤١) طاحني السدر.

(٤٤٢) الحجامة تمنع من ثقل الحاجبين وجرب العينين. ابن الأخوة، **معالم القربة**، المصدر المذكور، ص ٢٥١.

(٤٤٣) في مسائل محاكمة وقصاص الرياء واللواط وإتيان البهائم. ابن الأخوة، **معالم القربة**، المصدر المذكور، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩.

(٤٤٤) التأديب على مخالفة كضرب الزوج زوجته والمعلم الصبي. المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٤٤٥) خشب المرادان. المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٤٤٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٣.

(٤٤٧) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٤٤٨) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٩٢.

(٤٤٩) المصدر نفسه، م ٢، ص ٢٨٧.

(٤٥٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٨٧.

(٤٥١) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٤٥، ٤٨٢.

(٤٥٢) ابن فضل الله العمري، **التعريف**، المصدر المذكور، ص ١٨٢.

(٤٥٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٧٢، ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٤٥٤) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٥٠.

(٤٥٥) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٩٩.

(٤٥٦) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٦.

(٤٥٧) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٩.

(٤٥٨) راجع بخصوص أوقاف طرابلس على عهد المماليك، الياس القطّار، «نماذج من الأوقاف في أواخر القرون الوسطى...»، المرجع المذكور، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٧.

(٤٥٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤٦٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٤.

(٤٦١) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٣٣.

(٤٦٢) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

(٤٦٣) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٦٤) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٢.

(٤٦٥) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩٥.

(٤٦٦) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩. ونجد أيضاً نموذجاً مشابهاً لها في ص ١٩٥ - ١٩٨.

(٤٦٧) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٤٦٨) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٤٦٩) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١.

(٤٧٠) DEMOMBYNES, op. cit., pp. 226 - 227, note 2.

(٤٧١) إبن بطوطة، **رحلة**، ط. صادر، ص ٨٠.

(٤٧٢) DEMOMBYNES, op. cit., p. 227.

(٤٧٣) Ibid.

(٤٧٤) القلقشندي **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٧ ـ ١٩٨. ونصّ آخر، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٤٧٥) راجع غرس الدين الظاهري، **زبدة**، ص ٤٨. وابن الشحنة، **الدرّ المنتخب**، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

(٤٧٦) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٤٧٧) DEMOMBYNES, op. cit., p. 227.

(٤٧٨) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان، رقم ٧٤، ص ٦٢.

(٤٧٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٩.

(٤٨٠) DEMOMBYNES, op. cit., p. 228, note 2.

(٤٨١) شمس الدين محمد الحلبي المعروف بابن آجا، **تاريخ الأمير يشبك الظاهري**، تحقيق عبد القادر طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣. ص ٦٨٠.

(٤٨٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٨٣) ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٤٨٤) اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، ص ٤٥٢.

(٤٨٥) ابن الشحنة، المصدر المذكور، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٤٨٦) إبن بطوطة، المصدر المذكور، ط. صادر، ص ٨١.

(٤٨٧) أبو الفداء، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٣٥. إبن بطوطة، المصدر نفسه، ط. صادر، ص ٨١.

(٤٨٨) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ٥٩٣، م ٢، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٤٨٩) إبن بطوطة، المصدر المذكور، ص ٨٢.

(٤٩٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٢٠٠.

(٤٩١) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٩. كما يذكر في نصّ آخر أن من تعيّن لهذا المنصب عمل سابقاً ناظراً لبيت المال ومحتسباً، ص ٤٨٠. ومن الغرابة بمكان أن يسوق د. تدمري، قصة اليهودي والنعوت الملصقة به والتهم الموجهة إليه باغتباط ملحوظ، بحيث يأتي ارتكازه إلى المصادر صدىً لقصة عمرها مئات السنين وكأنها جرت البارحة.

(٤٩٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣، ٤، ١٤. العيني، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٩٩.

(٤٩٣) محمد بن صصري، **الدرة المضية في الدولة الظاهرية**، نشر وليم برينر في A Chronicle of Damasus 1389 - 1397، لوس انجلوس، ج ٢، ١٩٦٣، ص ١٣٣، ١٩٢. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٧٣٨، ٨٧٢. تدمري، **تاريخ وآثار مساجد طرابلس**، المرجع المذكور، ص ٨٥.

(٤٩٤) تدمري، المرجع المذكور، ص ١٠١ ـ ١٠٤.

(٤٩٥) حاولنا استقراء هذه الوقائع من الجداول بأسماء الموظفين والعسكريين والمدنيين والدينيين التي يدرجها د. تدمري في مطلع كتابه عن طرابلس، الجزء الثاني.

(٤٩٦) العيني، يعتبر بلاد الشام «وطن» السلطان شيخ، الذي يعرف تركها وتركمانها وكردها وعربها وعجمها، **السيف المهند**، المصدر المذكور، ص ٢٤٠.

(٤٩٧) لابيدوس، المرجع المذكور، ص ١٣٢.